

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

موضوع المذكرة:

السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا في ظل حكم حزب العدالة
والتنمية (2011-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب:

حمودة محمد أمين

لجنة المناقشة:

أستاذ محاضر قسم أ رئيسا
أستاذ محاضر قسم أ مشرفا
أستاذة مساعدة قسم ب ممتحنة

د. ناجي عمارة
د. ميلود عامر
أ. فراني حياة

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا

وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ

تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾

سورة البقرة : الآية 151

شكر وعرفان

(ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله)

أولا الحمد لله تعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل أرجو أن يتقبله

مني قبولاً حسناً وينفعني وغيري به.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل ميلود عامر

على مساعدته لي وحسن إشرافه على هذا العمل بتوجيهاته القيمة

ونصائحه الرشيدة.

وبكل عبارات التقدير والاحترام أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة المدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

"دمتم جميعكم للعلم النافع والعمل الصالح"

الإهداء

إلى من كانا سببا في وجودي

إلى من غمراني بالعطف والجود

إلى من احتواني بالحنان والود

إلى رمز التضحية و العطاء والسند

إليكما من أحياء بفضلكما والدي العزيزين اهدي هذا العمل وأدعو

"ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى إخوتي جميعا أعزهم العزيز القدير

إلى زملائي في الدراسة وأصدقائي وأحبتي مكنكم الحليم الكريم

إلى كل الأهل والأقارب ومن يعرفني لكم كل الشكر والمحبة والتقدير

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز هذا العمل

ستبقون جميعا في القلب ما دمت حيا

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية للفترة (2011-2016)، وتبيان أثر البيئة الداخلية والخارجية على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لتركيا تجاه روسيا، التعرف على مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وكذا طبيعة العلاقة التركية الروسية واثر التحولات الراهنة.

وقد دارت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي المتعلق بمكانة وموقع روسيا في السياسة الخارجية التركية، وفهم مدى التأثير الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية في الحكم تركيا في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وقد فرضت علينا طبيعة الدراسة طرح الإشكالية التالية:

ما مكانة روسيا الاتحادية في السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية؟

ومن اجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، قمنا بانتهاج خطة من ثلاث فصول: حيث استهلنا الفصل الأول بالمحددات الداخلية والإقليمية والدولية للسياسة الخارجية التركية، فيما تناول الفصل الثاني دراسة في نشأة حزب العدالة والتنمية وأهدافه، وكذا المرتكزات وأهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية، أما الفصل الثالث فتطرقنا إلى طبيعة العلاقات التركية الروسية واثر الحراك السوري على البلدين.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي يفسر الوقائع التاريخية قصد الوصول إلى الحاضر، وكذا الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي ساعدنا في الوقوف على توجهات السياسة الخارجية التركية، ودورها الإقليمي في المنطقة وطبيعة علاقاتها مع روسيا الاتحادية، كما استخدمنا منهج تحليل الدور الذي ساهم في توضيح الآليات التي ساعدت تركيا من لعب دور بارز على المستوى الإقليمي والدولي.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية التركية تحاول لعب دور مركزي في المنطقة وخاصة اتجاه روسيا، وذلك في ظل متغيرات محلية متمثلة في حزب العدالة والتنمية، وعوامل إقليمية ودولية، لتجعل من نفسها دولة صاعدة تسعى إلى الانفتاح في علاقاتها مع الجميع، والاعتماد على سياسة متعددة الأبعاد مع مختلف الوحدات الدولية، لكن هذا الطريق ليس سهلا بالمطلق، بل تعترضه الكثير من المصاعب.

Résumé :

L'étude visait à :

- Identifier les grands aspects sur lesquels était basée la politique étrangère de la Turquie envers la (fédération) de Russie durant la période (2011-2016), et montrer les effets internes et externes sur la nature de la stratégie régionale de la Turquie envers la Russie.
- Identifier les principes et les objectifs de la politique étrangère de la Turquie sous le règne du (Parti de la justice et du développement) ainsi que la nature de la relation turque/russe et l'impact des transformations en cours.

La question principale de l'étude était portée sur le statut et l'emplacement de la Russie dans la politique étrangère de la Turquie ; et aussi comprendre l'ampleur de l'impact causé par le (parti de la justice et du développement) dans la politique turque vis-à-vis les changements régionaux et internationaux. Ce qui nous pousse à poser la question suivante :

Quel est le statut de la Russie dans la politique étrangère de la Turquie sous la gouvernance du parti de la justice et du développement ?

Afin de résoudre la problème posé et tester la crédibilité des hypothèses, nous avons élaboré un plan composé de trois chapitres :

- 1- Les déterminants locaux, régionaux et nationaux de la politique étrangère de la Turquie.
- 2- Etude sur le parti de la justice et du développement, son but et les piliers de la politique étrangère turque.
- 3- La nature de la relation Turquie / Russie et l'impact de l'immigration syrienne sur les deux pays.

L'étude a utilisé la méthode historique qui explique les événements historiques afin d'expliquer les événements actuels. On a utilisé l'approche descriptive qui a aidé à connaître les orientations de la politique étrangère turque, son rôle et la nature ses relations avec la Russie. Comme on a utilisé l'approche d'analyse de l'action qui a contribué à démontré les mécanismes qui ont aidé la Turquie à jouer un rôle primordial au niveau régional et international.

L'étude a conclu que la politique étrangère turque veut jouer un rôle central dans la région surtout envers la Russie, et cela grâce au parti de la justice et du développement et aussi à des facteurs nationaux et internationaux ; pour faire de la Turquie un pays développé et ouvert d'esprit basant sur une politique multidimensionnelle avec les autres pays ; mais ce chemin n'est pas du tout facile.

Abstract :

The study aimed to:

- To identify the main aspects on which Turkish foreign policy was based on the Russian Federation during the period (2011-2016), and to show the internal and external effects on the nature of Turkey's regional strategy towards Russia.

- Identify the principles and objectives of Turkey's foreign policy during the Justice and Development Party and the nature of the Turkish / Russian relationship and the impact of the ongoing transformations.

The main issue of the study was the status and location of Russia in Turkey's foreign policy; And also to understand the extent of the impact of the (Justice and Development Party) in Turkish policy on regional and international changes. This leads us to ask the following question:

What is the status of Russia in Turkey's foreign policy under the governance of the Justice and Development Party?

In order to solve the problem and test the credibility of the hypotheses, we have developed a plan consisting of three chapters:

- 1- Local, regional and national determinants of Turkey's foreign policy.
- 2- Study on the party of justice and development, its aim and the pillars of Turkish foreign policy.
- 3- The nature of the Turkey / Russia relationship and the impact of Syrian immigration on the two countries.

The study used the historical method that explains historical events to explain current events. The descriptive approach that helped to understand the orientations of Turkish foreign policy, its role and the nature of its relations with Russia was used. As the Action Analysis approach has been used, it has helped to demonstrate the mechanisms that have helped Turkey to play a key role at regional and international level.

The study concluded that Turkish foreign policy wants to play a central role in the region especially towards Russia, thanks to the party of justice and development and also to national and international factors; To make Turkey a developed and open-minded country based on a multidimensional policy with other countries; But this path is not at all easy.

مقدمة

مقدمة:

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، دخل الشرق الأوسط مثله مثل باقي مناطق العالم عصرا من التغيرات الواسعة، حيث تعد تركيا من الدول الأكثر حساسية تجاه تأثيرات العوامل الدولية على سياستها الإقليمية والخارجية، ويعود السبب إلى طبيعة موقعها الجغرافي والاستراتيجي بين الشرق والغرب، وإطلاقاتها المتنوعة على شرق المتوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

لعبت التطورات الدولية التي عصفت بالعالم منذ نهاية القرن العشرين دورا إضافيا في التأثير على سياسة تركيا الخارجية والإقليمية، إذ تفاقمت الصراعات الإثنية في الجوار الأوروبي سواء في البلقان أو منطقة الأوراسيا، وبرزت الأصولية الإسلامية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كل هذه العوامل دفعت بتركيا إلى أخذ دور مركزي إقليمي صاعد، بحيث سعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تفعيل أدوات سياستها الخارجية، وتوسيع دائرة نشاطها الدبلوماسي تجاه عدد من دول العالم، والتي كان من ضمنها دول أوراسيا، التي يجمعها مع تركيا الموقع الجغرافي، والتواصل الكبير في تاريخ الإمبراطورية العثمانية.

تشهد العلاقات الثنائية التركية- الروسية في الفترة الحالية ذروة التطور، فعلى الرغم من إرث النزاع والمواجهة والتنافس على النفوذ منذ قرون، بحيث شكّلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية القرن الحالي فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة، فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين، وتبنيان إستراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية، فقد تطلب صعودهما، وبخاصة الاقتصادي، ضرورة تعزيز التعاون بينهما بسبب وفرة المصالح المتبادلة وتوّعها.

سعت تركيا في هذه البيئة الإقليمية والدولية المضطربة إلى إعادة تركيب سياستها الخارجية لتصبح متعددة الأبعاد والاتجاهات، بحيث تبقى على توجهها الأساسي نحو الغرب ولكنها تتفتح في الوقت نفسه على جوارها الجغرافي ومن ضمنه الشرق الأوسط ، وقد أعطى حزب العدالة والتنمية منذ صعوده لسدة الحكم عام 2002 وتجسيده لمبادئ وأسس السياسة الخارجية التركية الجديدة المستمدة من كتاب العمق الاستراتيجي لوزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو لتركيا سياسة الانفتاح لمنطقة أوراسيا وخاصة روسيا الاتحادية، وفي هذا المضمار يعتبر وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا بمثابة منعرج يحمل ملامح الاستمرارية والتغير في نهج السياسة الخارجية التركية التقليدية القائمة أساسا على ما يسمى بالنهج الكمالي، وهذا النهج المعروف عنه توجهاته الغربية، بينما السلوك التركي الحالي يحاول أن يزاوج بين التوجهات التقليدية والتوجه نحو الشرق، من خلال التعرض للسياق الداخلي التركي في ظل تنامي الدور الفاعل لحزب العدالة والتنمية والتحولات الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية التي أخذت تتشكل في الجوار التركي في هذه الفترة.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في بحث ودراسة العوامل المؤثرة على شكل العلاقات بين البلدين . حيث أن طبيعة العلاقات التركية الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ، وإن رجحت كفة أحدهما على الآخر ، فتارة تكون الطبيعة التقاربية هي السمة البارزة لعلاقات البلدين، وتارة أخرى تكون الطبيعة الصراعية هي السمة الأبرز، في حين تظل السمتان على مستوى متقارب بحيث يحرص الطرفان على تنمية علاقاتهما، والحفاظ على مستوى معين من التقارب لحماية مصالحهما المتبادلة.

مرت علاقات تركيا وروسيا على مدار التاريخ الطويل بموجات من الصعود والهبوط ارتباطاً بتأثير البيئة الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية في التوجهات الخارجية الجديدة لتركيا اتجاه روسيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية من ناحية، وبطبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما من ناحية أخرى.

تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة تغطية مواضيعها من خلال طرح التساؤل الرئيسي.

ما مكانة روسيا الاتحادية في السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ؟
و ينبثق من هذا السؤال عدد من الأسئلة البحثية وتتمثل في:

1. ما هي مقومات ومحددات السياسة الخارجية التركية ؟
2. ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية التركية؟
3. ما هي جذور نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية، وماهي أهدافه ومرتكزاته ؟
4. كيف تؤثر روسيا الاتحادية على توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات تم طرح الفرضيات الآتية:

- 1- كلما كان النظام ديمقراطيا كانت السياسة الخارجية أكثر فعالية، وأكثر قدرة على التأثير .
- 2- تسعى تركيا إلى لعب دور أساسي في سياستها الخارجية من خلال حفاظها على علاقاتها بروسيا من جهة وتقوية علاقاتها بدول الجوار من جهة أخرى.

3- كلما تطورت وتحسنت العلاقات بين تركيا وروسيا، كلما توافقت المدركات الأمنية لكلتا الدولتين.

حدود الدراسة:

المجال المكاني:

تم اختيار الدراسة لتكون عن السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا، لما للمنطقتين من أهمية على الصعيد الإقليمي والعالمي، فتركيا كقوة إقليمية صاعدة تنتمي إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الأهمية الجيوستراتيجية، وفيه تتفاعل وتتصارع السياسات وتتعدد الغايات، وروسيا باعتبارها دولة عظمى وإصرارها منذ تولى الرئيس "بوتن" على استعادة مكانتها في النظام الدولي واستعادة قوتها في الداخل والخارج، فكلتا الدولتين معنيتان داخليا وإقليميا ودوليا بالشؤون والمعطيات القائمة والمستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

المجال الزمني:

من الناحية الزمنية فإن الدراسة تناولت السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية ما بين 2011 و2016، ولكن هذا التحديد الزمني لا يمانع من العودة للخلفية التاريخية للعلاقات التركية الروسية، والتغيرات التي حدثت فيها وانعكاساتها، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى التحولات الإقليمية والحراك العربي، وتأثيره على السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية، وبالأخص الأزمة السورية.

المجال الموضوعي:

تتناول الدراسة في مجالها الموضوعي السياسة الخارجية التركية في ظل فترة حزب العدالة والتنمية تجاه روسيا الاتحادية، متضمنة المقومات والمحددات والأهداف القومية لسياسة تركيا الخارجية، ثم سنتجه إلى تناول نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية وتأثيره في السياسة الخارجية التركية، وفي الأخير نستعرض مكانة روسيا في السياسة الخارجية التركية وأثر الأزمة السورية على العلاقات الثنائية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

✓ إن هذه الدراسة التي تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية وبالخصوص السياسة الخارجية، تعمل على معالجة إحدى أهم المواضيع في العلاقات الدولية، وهى السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا، حيث تم من خلال هذه الدراسة الوصول إلى فهم أهم محددات البيئة الداخلية والخارجية للسياسة التركية.

✓ تحاول الدراسة وضع تحليلات تتكيف مع طبيعة التحولات والتغيرات القائمة والوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير في السلوك الخارجي لكل من تركيا وروسيا، وفهم دوافع هذا السلوك .

✓ تكمن أهمية الدراسة في تصاعد دور تركيا في السنوات الأخيرة خاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الذي يعتبر صعودا واضحا وقويا للإسلام السياسي المعتدل الآخذ في الظهور في المنطقة العربية والإسلامية ومنطقة أوراسيا.

الأهمية العملية:

- ✓ موضوع الدراسة يكتسب أهميته من كونه فرصة لمعرفة السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية، التي شكلت منذ الحراك الشعبي في المنطقة العربية محور العلاقات الدولية.
- ✓ تسليط الضوء على مكانة منطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجيتين التركية والروسية، بعد تحول المنطقة إلى ساحة صراع وتنافس بين القوى المحلية والإقليمية والدولية، وهو مايزيد من أهمية فهم طبيعة المصالح التركية الروسية .
- ✓ تزويد المكتبة الجزائرية العربية بدراسة نوعية تحتوي في طياتها معلومات مهمة وعملية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على بعض المناهج محاولين الاستفادة من خصائصها تمثلت فيما يلي:

المنهج التاريخي: يتم التركيز على هذا المنهج باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل إنه يحللها ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا

الاتحادية وكذا دورها الإقليمي تتطلب استخدامنا للمنهج التاريخي لمعرفة طبيعة العلاقات التركية الروسية.

المنهج الوصفي: يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائص أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما انه يشتمل في كثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على توجهات السياسة الخارجية التركية ودورها الإقليمي في المنطقة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1. التعرف على موقف السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية من القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط.
2. استعراض محددات السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا.
3. تحديد أهداف السياسة الخارجية التركية.
4. تحديد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.
5. استعراض وتحليل الدور الإقليمي للسياسة الخارجية التركية.
6. تتبع تطور السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا كإطار تاريخي.
7. معرفة وفهم اثر الحراك السوري على العلاقات الثنائية.
- 8.

أسباب اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- ✓ الرغبة في مواصلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع وإثرائه.
- ✓ الرغبة في معرفة الدور الحقيقي لجمهورية تركيا المعاصرة في إطار السياسة الدولية
- ✓ حب التخصص في القضايا التركية وتوجهاتها نحو الشرق.
- ✓ الاهتمام بالسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية والدوافع التي أدت إلى تصاعد الدور التركي إقليمي ودوليا.

الدوافع الموضوعية:

- ✓ حضور السياسة الخارجية التركية بقوة في وسائل الإعلام والساحة الدولية.
- ✓ موضوع البحث ميدانا خصب للدراسة والبحث لما يحمله من مستجدات.
- ✓ اهتمام أكاديمي متزايد بالدور المحوري والرئيسي الذي تلعبه تركيا في الآونة الأخيرة، بحيث أصبحت مجالا بحثيا مهما في الدراسات السياسية الحديثة.
- ✓ الموضوع ذو علاقة مباشرة بالتخصص الجامعي.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع العلاقات التركية الروسية وهي:

1 - معمر فيصل خولي كتاب بعنوان : العلاقات التركية الروسية (من ارث الماضي

إلى آفاق المستقبل):

تتبع أهمية الكتاب من أنه يتناول بالبحث المعمق العلاقات التركية - الروسية في صعودها وهبوطها، ونقاط التوافق والتباين في سياسات البلدين. وقسم الباحث دراسته في هذا الكتاب إلى ثلاث مراحل؛ مرحلة تأسيس الشراكة في العلاقات التركية - الروسية بين عامي 2002 و2004، ومرحلة الشراكة المادية الملموسة في الفترة بين 2004 و2008، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة تنوع المصالح في تلك العلاقات للفترة الواقعة بين 2008 و 2012.

ويعالج الكتاب فرضية وجود علاقة بين تطوّر العلاقات التركية - الروسية بصورة إيجابية ورغبة البلدين المشتركة في تطوير الخلافات التي تحدث نتيجة التطورات الإقليمية والدولية. وتشتمل الفرضية على متغيرين رئيسيين: المتغير المستقل، وهو وصول حكومة العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا. والمتغير التابع، وهو العلاقات التركية - الروسية.

يرى الباحث أنه لا مبالغة في القول إن طبيعة العلاقات التركية - الروسية تتراوح بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ. لكن لطالما اتّسمت هذه العلاقات تاريخياً بالعداء. وبحسب ما ورد في الكتاب، وعلى الرغم من العداء التاريخي الذي استمرّ قروناً عدة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، فإنّ روسيا في ظلّ رئاسة فلاديمير بوتين وتركيا في ظلّ حكم رجب طيب أردوغان، تمكّنتا بصورة ملحوظة من تحييد العداء والتوتر في علاقاتهما الثنائية، واستطاعتا التعاون معاً تعاوناً مثمراً.

2- أحمد نوري النعیمی کتاب بعنوان: العلاقات التركية الروسية (دراسة في الصراع و التعاون).

تتمحور أهمية هذا الكتاب حول العلاقات الروسية القيصرية قديما بالدولة العثمانية (والجمهورية التركية فيما بعد) بين أيديولوجيات الصراع والتعاون المشترك، وقسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول احتوى الفصل الأول: على العلاقات التركية السوفيتية عبر التاريخ ومن خلال السياسة الخارجية العثمانية تجاه روسيا القيصرية مع التأكيد على الجوانب الجغرافية والدينية في العلاقات بينهما.

كذلك تناول موضوع الصراع والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي في العهد الأتاتركي، أما الفصل الثاني: فقد تضمن العوامل المؤثرة في العلاقات التركية السوفيتية الذي احتوى الموقع الجغرافي التركي والمضايق التركية واعتبارات الانتماء التركي إلى حلف شمال الأطلسي والحركات اليسارية التركية. أما الفصل الثالث: فقد احتوى على دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق والذي تضمن سيناريوهات الصراع والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي. أما الفصل الرابع: فقد تناول فيه تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ومن خلال مباحث عدة مع التأكيد على التطورات المعاصرة في سياسة تركيا الخارجية مع هذه الجمهوريات ودول القوقاز ومن خلال علاقتها مع روسيا الاتحادية.

3 - دراسة خورشيد حسين دلي 1990 بعنوان: تركيا وقضايا السياسة الخارجية.

وهي تبحث في اتجاهات السياسة التركية، وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا وكذلك بالجغرافية السياسية، التي هي جغرافية غير محددة وفق التقسيمات التي حددها علماء الجغرافية والسياسة، فتركيا جغرافيا موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وتتناول الدراسة الفضاء الجغرافي - السياسي للتوجهات التركية سياسيا واقتصاديا وأمنيا في ظل التغييرات الدولية والإقليمية الجاري، وقد قسمت الدراسة هذا الفضاء إلى دوائر أساسية: الدائرة الأوروبية الأمريكية، الدائرة الإسلامية، الدائرة الإسرائيلية، الدوائر الآسيوية، مع دراسة القضايا التي تشغل كل دائرة، وعلاقة ذلك بالمتغيرات الداخلية التي تجري في تركيا.

4- دراسة محمد عبد العاطي التلوي بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا(2002-2008):

هدفت الدراسة لنتبع تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، واستعراض المحددات والمقومات التي تتميز بها تلك السياسة، كما تناول إبراز دور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية التركية، وتحليل اثر الأطراف الإقليمية على العلاقات التركية السورية.

وقسمت الدراسة إلى خمسة فصول، حيث تناول في الفصل الأول مسار تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، أما الفصل الثاني فقد تضمن محددات السياسة الخارجية التركية، وفي الفصل الثالث تناول اثر البيئتين الدولية والإقليمية في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، وانصرف في الفصل الرابع إلى أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية، وفي الفصل الخامس انتهى الباحث حول صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا.

واستخلص الباحث رسالته في أن تركيا تحاول لعب دور محوري في المنطقة لتجعل من نفسها الدولة الإقليمية الرئيسية بسياسة متعددة الأبعاد.

5- دراسة سمية حوادسي بعنوان: العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية:

تناولت الدراسة أوجه التعاون التركي الإسرائيلي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، حيث تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير حزب العدالة والتنمية على مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية، وقسمت الدراسة إلى أربع فصول، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار التاريخي والنظري في العلاقات التركية الإسرائيلية، وأما في الفصل الثاني فتضمن المتغيرات البيئية الداخلية للسياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية، وفي الفصل الثالث تطرقت إلى الفواعل الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على العلاقات بين البلدين، أما الفصل الرابع احتوى أفاق العلاقات التركية الإسرائيلية.

واستخلصت الطالبة رسالتها في أن العلاقات التركية الإسرائيلية لهما مسار تقليدي لا يمكن الاستغناء عنه، وان السياسة الخارجية التركية لم تتغير جذريا منذ وصول حزب العدالة والتنمية.

6- دراسة عماد يوسف قدوره بعنوان : روسيا وتركيا (علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة):

تتمحور أهمية هذا البحث حول التقارب التاريخي الذي توصلت إليه روسيا وتركيا ومجالات التعاون الاستراتيجي المتضمنة فيه ومصالح الدولتين ومكاسبهما، كما يحلل الانعكاسات بعيدة المدى للتعاون والترابط، وزيادة الاعتماد المتبادل بينهما.

وقسم الباحث دراسته إلى ثلاث محاور، حيث تناول في المحور الأول إحياء المكانة والنفوذ لروسيا وتركيا على المستوى الإقليمي والدولي، وفي الحور الثاني تضمن دوافع تطور العلاقات الثنائية ومكاسبهما، واحتوى المحور الثالث والأخير استمرار عوامل تنافس الإقليمي ودور الإسلام والحركات الإسلامية والقضية السورية.

واستخلص الباحث في الأخير توسيع القوة والنفوذ لكل من روسيا وتركيا في المنطقة، وخلق نوع من الاعتماد المتبادل في المجالات الإستراتيجية، وان الطبيعة التاريخية المتنافسة هي التي تحكم مسار العلاقات الثنائية إقليميا ودوليا.

تقسيم الدراسة:

في سبيل الإجابة على الإشكال المطروح و اختبار مدى مصداقية افتراضات البحث قمنا باعتماد ثلاث فصول، جاء الفصل الأول متضمنا التأسيس المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية التركية، وفيه تناولنا التأسيس المفاهيمي للدراسة، والتأسيس النظري للسياسة الخارجية التركية، ثم حددات السياسة الخارجية التركية وأثر البيئة الإقليمية والدولية .

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية، وتناولنا فيه فاعلية الإسلام السياسي، والأهداف القومية للسياسة الخارجية التركية، فيما تمحور الفصل الثالث حول مكانة روسيا في السياسة الخارجية التركية، وركزنا على المسار التاريخي للعلاقات التركية الروسية ثم حددات العلاقة بينهما، وفي الأخير تطرقنا لدراسة حالة حول اثر الحراك السوري على طبيعة العلاقات التركية الروسية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية

جرى التقليد المنهجي على التعريف في بداية كل بحث أو دراسة بالمفاهيم المرتبطة بالموضوع المراد دراسته ، لذا سيتم تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية من خلال التعرض لتعريفها ، وكذا التفريق بينها وبين المصطلحات المتداخلة معها ممثلة في السياسة الدولية ، فالعلاقات الدولية ، وأخيرا الدبلوماسية.

مفهوم السياسة الخارجية : لا يمكن الإنكار بأن السياسة الخارجية ظاهرة معقدة، لأن التصرف في المجال الدولي يتطلب تحديد الأهداف والسلوكيات المشكلة في مجملها للسياسة الخارجية ، هذا التعقيد نتج عنه غياب اتفاق عن تعريف محدد للسياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام ، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، لهذا نجد تعدداً في التعاريف المقدمة لها وتفاوتاً في نواحي التركيز فيها . إزاء ذلك نجد أن "كورت Kurt" في كتابه المسمى ب " كيف تصنع السياسة الخارجية" يقدم لنا تعريفا مفاده أن

"السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، إنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب"¹

في حين نجد أن ج. روزنو J.N.Rosenau يقدم لنا تعريفاً آخر يركز فيه على السلوكيات هذه الأخيرة التي تقوم بها هيئة سلطوية عن طريق التخطيط قصد تحقيق غايات وأهداف مسطرة سلفاً، ولذلك فهو يعرف السياسة الخارجية بقوله "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً"²

أما تعريف محمد السيد سليم يتفق كثيراً مع مفهوم روزنو فيعرف السياسة الخارجية³ بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" وهذا التعريف ينطوي على أبعاد عديدة في السياسة الخارجية مُتمثلة في: الواحدية، والرسمية، والعلنية، والاختيارية، والهدفية، والخارجية، والبرنامجية.

وفي نفس السياق يُعرف مودلسكي السياسة الخارجية على أنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات، لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة هما: المدخلات والمخرجات"⁴

إن الغموض والتناقض الذي يكتنف معظم التعاريف المقدمة للسياسة الخارجية يدفع المهتمين بهذا الحقل إلى محاولة اعتماد تعريف يستجيب لأغراضه المنهجية والعلمية بغية إضافة لبنة جديدة لحقل السياسة الخارجية، وفي هذا السياق سنأخذ بالتعريف الذي وضعه الأستاذ الدكتور بوقارة حسين في مؤلفه الموسوم "السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل"، إذ يقول "السياسة الخارجية تتمثل أساساً في تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية

- 1 - أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص19.
- 2 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة، ط2، 1998، ص15.
- 3 - تامر كمال الخرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2005، ص19.

4- محمد السيد سليم، مرجع نفسه، ص8 .

التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجّه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى، انطلاقاً من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به".¹

تعريف إجرائي:

تعني السياسة الخارجية بمخطط عمل يضعه ويطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

المفاهيم المتداخلة والسياسة الخارجية :

سيتم دراسة المفاهيم المتداخلة والسياسة الخارجية ممثلة في كل من السياسة الدولية، العلاقات الدولية والدبلوماسية.

أ - **السياسة الخارجية والسياسة الدولية :** إن التمييز بين السياسة الدولية- والسياسة الخارجية قد يبدو واضحاً في غير حاجة إلى تحديد فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ، والسياسة الدولية في مضمونها العام تعني مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي أو هي كما يعرفها حامد ربيع بأنها² " التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة،" ومما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية ما هي إلا عنصر من عناصر السياسة الدولية.

ب - **السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :** يُعتبر مصطلح العلاقات الدولية حديثاً من حيث النشأة، وترجع أولى بداياته كحقل معرفي أكاديمي إلى النصف الثاني من القرن الماضي، وشاع كثيراً بين الأكاديميين الأوروبيين والأمريكيين ، وقد تم تقديم العديد من التعاريف بخصوص مصطلح العلاقات الدولية، من ذلك تعريف **كلايبلان** القائل بأن العلاقات الدولية هي: "حقل من حقول الموضة يتمتع بها

1- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دار هومة، 2012، ص19.

2- النعيمي، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص28.

بخصوصيته واستقلاليته وهو حقل يتضمن علاقات متبادلة تجري ما بين الدولة أو الدول عبر الحدود.¹ في حين نجد أن محمد طه بدوي في مؤلفه الموسوم بـ "مدخل إلى علم العلاقات لدولية" يعرف العلاقات الدولية بأنها: "علاقات بين وحدات بشرية وهي تنتمي الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث" الدول القومية.²

ج - السياسة الخارجية والدبلوماسية: يعد مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا وعلاقة بالسياسة الخارجية إذ كثيرا ما يتم استخدام الدبلوماسية بمعنى واسع تتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية ، أما معناها الفني كما جاء في تعريف جورج كينان " عملية الاتصال بين الحكومات،" كما يعرفها الكاتب الروسي تونكين بأنها: "النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثلات الدبلوماسية ، ويحقق بوسائل سلمية أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة".³

يتضح من خلال ما سبق أن الدبلوماسية جزء من السياسة الخارجية وأنه أداة تنفيذ لهذه الأخيرة معنى هذا أن السياسة الخارجية تمثل الجانب التشريعي في الدولة في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ.

ثانيا: النظريات

1/ المقاربة البنائية:

ظهرت المقاربة البنائية نهاية سنوات الثمانينات تحت تأثير الحرب الباردة وما حملته من تغيرات مست السياسة العالمية وذلك من خلال ظهور فاعلين وقوى جديدة إضافة إلى بروز ظاهرة الأقليات والتنظيمات الإرهابية التي تستند في عملها على قوة الخطاب ومحاولة استغلال الاختلافات العرقية والثقافية لتأجيج النزاعات الطائفية من خلال التركيز على الهويات كمحرك أساسي لها وهو

1 -كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، فرنسا: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص6.

2 - محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1972، ص17

3 - النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص45

ما أعطى صبغة جديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي¹ فكانت هذه المقاربة من أولى المقاربات الداعية إلى ضرورة التركيز على البناء الداخلي للدولة واعتماده في تفسير سلوكيات الفواعل الدولية وذلك من خلال التركيز على خصائص الدول وقياداتها والتفاعلات البيئية والداخلية القائمة بها .

ويرى بعض الباحثين وعلى رأسهم جون فريديريك مورين، أن ظهور هذه المقاربة كان بمثابة العودة القوية للدراسات التي تعنى بالتركيز على دور البعد الثقافي العلاقات الدولية أبعد من ذلك يشير كورت إلى أن البنائية ارتبطت دائما بالثقافة حيث أن معظم البنائيين كرسوا مشوارهم العلمي للبحث في دور الهوية، القيم، الخطابات، ومجموع الممارسات الثقافية في المجتمع في توجيه وتفسير السياسة الخارجية للدول وهذا ما ساهم في تطوير ميدان البحث في تحليل السياسة الخارجية² وإعطائه بعدا آخر ترجمه الجدل الواسع والعميق حول دور البعد الثقافي في السياسة الخارجية بين البنائيين وعلى رأسهم وندت والذين رأوا بأن للثقافة دورا هاما ومؤثرا في السياسة الخارجية والواقعيين بصورة خاصة والذين كانوا يؤكدون على أنه حتى داخل الدولة الواحدة هناك اختلاف كبير في القيم والمعتقدات وبالتالي لا يمكن الحديث عن مجتمع دولي بقيم وثقافة واحدة ومشتركة ما يعني استبعاد أن يكون للعوامل الثقافية دور في تحديد سلوك الفواعل الدولية أو تأثير في توجيه سياستها الخارجية ودورها يقتصر على استعمالها كتبريرات لمختلف السلوكيات التي تقوم بها الدولة.³

وتقوم المقاربة البنائية على افتراض أساسي مفاده أن "الهويات والمعايير والثقافة تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية مع العلم أن هويات ومصالح الدول لا تعد فقط بناء على دور البنية أو الهيكل ذات البعد المادي حسب الواقعيين بل هي نتائج تفاعلات ومؤسسات، معايير وثقافات، وبالتالي فإن المسار - وليس البنية - هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول"،⁴ والواضح أن كل العناصر التي يركز عليها البنائيون وعلى رأسها الهوية والقيم والمعايير والممارسات الثقافية هي نتاج العنصر البشري وتفاعلاته داخل المجتمع ويمتد تأثيرها ليشمل أيضا الدول وعلاقاتها فيما بينها، ويؤكد

¹ إبراهيم بن داخه، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 50.

² Jean-frédéric MORIN, op . cit, p 125

³ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، ط 1، (د.م.ن، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 41 .

⁴ فاطمة حموة، المرجع السابق، ص 90

نيكولاس أنوف أن العلاقات الدولية هي علاقات ذات طابع اجتماعي لأنها تتأثر بالقيم التي يحملها الأفراد الناتجة بالأساس عن التفاعل فيما بينهم وتجسيدها على أرض الواقع من خلال جملة من التصورات والمعتقدات والقناعات التي تنعكس على سلوك الحكومات والدول فهي مجرد وكالات اجتماعية تتصرف بإيعاز من النظام الثقافي للأفراد.

ويظهر في هذا الإطار دور الاتصال الاجتماعي حسب التصور البنائي والذي يساهم في تقاسم وتشارك المعتقدات والتصورات والقيم بين أفراد المجتمع فيتشكل لديهم إدراك جماعي يتجسد على أرض الواقع في شكل قواعد تعبر عن المشاعر الانسانية والوعي البشري اللذين يؤثران على مجريات السياسة الدولية وينعكسان على استجابة السياسة الخارجية لنمط هذه القيم والمعتقدات.¹

ويعتبر ألكسندر وانت من خلال كتابه "anarchyiswhat state makeit" أن الفوضى التي تميز النظام الدولي هي نتيجة للسلوكيات الإرادية التي تؤديها الدول وهي مدركة لها "فحتى في ظل الفوضى النظام فإننا نحن اللذين نتبع قواعدنا ومنظومتنا ونحن اللذين نغير ممارسات من سبقنا ونتبع خطابهم".²

ويحتل مفهوم المصلحة حيزا مهما في التحليل البنائي للسياسة الخارجية حيث يعتبر البنائيون أنه لا يمكن الفصل بين البنية الداخلية والبيئة الدولية في تحليل سلوك الفواعل الدولية لأن المصلحة ليست نتاج مجريات البيئة الدولية وحسب بل هي نابعة أيضا من طبيعة القيم والبناء الاجتماعي للوحدات السياسية كما تساهم الهوية بدورها كنتاج للتفاعل الاجتماعي في تحديد مفهوم المصلحة حيث يرى ألكسندر وندت أن "الهوية هي أساس وقاعدة المصالح، فالمصالح والهوية تتفاعلا عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول".³

¹ إبراهيم داخية، المرجع السابق، ص ص 51-52.

² ستيفن وولت، "العلاقات الدولية، عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاق وزباني زيدان

www.geocities.com/edelzeggagh/IR

³Thierry Braspenning. Constructivisme et Reflexivisme en théorie des relations internationales. In site Internet: www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/etudes_recherches_3119/annuairefrancais-relations-internationales

وإذا كانت الواقعية البنوية تتحدث عن مفهوم البنية باعتباره هو الذي يحدد طبيعة السلوكيات التي تبديها الوحدات السياسية في النظام الدولي وفق قانون الحتمية فإن البنائية تعبر عنها بالمسار الذي يعتبر مجال العمل الذي يملك في ظله الفاعلون الدوليون حرية تامة في اتخاذ القرار وفق تصوراتهم المبنية على أساس معتقداتهم وقيمهم الاجتماعية.¹

مما سبق يظهر لنا جليا الأهمية الكبيرة التي توليها المقاربة البنائية للعوامل الثقافية مثل القيم والمعتقدات والهوية والعادات والتقاليد كنتاج للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والذي يمتد تأثيره إلى توجيه سلوكيات واتجاهات متخذ القرار من خلال استخدامها كمرجع يتم اعتماده لرسم وتوجيه السياسة الخارجية.

وقد جاء إدراج هذه المقاربة ضمن دراستنا هذه بالنظر إلى تضمنها للعديد من العناصر التي يمكن أن تكون متفقة مع تصورنا لتوظيف الصين للبعد الثقافي في سياستها الخارجية وذلك من جانب مصدره ومرجعياته فهذا العنصر هو بغاية الأهمية بالنسبة إلينا لأنه سيحدد لنا الهدف الذي تسعى الصين إلى تحقيقه من خلال اهتمامها المتنامي بالبعد الثقافي في سياستها الخارجية .

نظرية تحليل الدور:

2- بروز نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية

عرفت العلاقات الدولية تحولات ملحوظة مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، سواء في الجوانب المنهجية أو المفاهيمية من خلال الاستفادة من التطورات الحاصلة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي انفتحت مبكرا على العلوم الطبيعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج و الأدوات التحليلية و المفاهيم أيضا، و إسقاطها على تحليل واقع السياسة الداخلية و الدولية، ومن بين تلك المفاهيم المستعارة من فروع علمية أخرى والمطبقة في فرع العلاقات الدولية مفهوم الدور، الذي شهد بداياته الأولى في ظل دراسات علماء الاجتماع وعلماء النفس والأنثروبولوجيا، وعرف طريقه إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية ،أثناء محاولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تلعبها الدول القومية، واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول.

فمفهوم الدور له بعد اجتماعي - سيكولوجي بالدرجة الأولى، و هو أمر يتعلق بالفرد،و لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول "وحدات" يعطي دلالة

¹ إبراهيم بن داخه، المرجع السابق، ص 54 .

مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، و حيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار و أوضاع أخرى⁽¹⁾.

و نلاحظ استعمال منظري العلاقات الدولية و المؤرخين و المسؤولين الرسميين و وسائل الإعلام، مصطلحات مثل "المحايد" "المعتدي أو العنيف" "الوسيط" و "المعادي للإمبريالية" و نسبها كأوصاف للدول، و مثل هذه الصفات و الخصائص تتولد عن القرارات و السلوكات الصادرة عن الفواعل، فعند وصف دولة مثلاً "بالوسيط" فمعنى ذلك أن الدولة تبنت سياسات و قرارات و أهداف مرتبطة بإدراك متطلبات و مسؤوليات الوساطة دولياً و إقليمياً⁽²⁾.

3- القدرة التحليلية لنظرية الدور ضمن المستوى الإقليمي: يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقفها في هذا النسق، و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، و هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، و بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية⁽³⁾.

و يتضمن دور الدولة ضمن النظام الدولي معنى: "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي"، و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام و كل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية، و لذلك فإن تحديد أو تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

- مرحلة استكشاف الموقف.

- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

- مرحلة تكيف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئاً للموقف.

1- صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده. بغداد، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1986. ص 81.

10- Sofiane Sekhri. "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries". African Journal of Political Science and International Relations: Vol. 3 (10), October 2009. p. 424.

3- محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية. بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 2001. ص 48.

- إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليمية و دوليا.

و من خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، و تفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين⁽¹⁾.

و يتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات الوطنية بالخصائص التالية:

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور الدولة ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل أيضا تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، و خاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي و دورا آخر على المستوى الإقليمي⁽²⁾.

و هنالك عدد من الأدوار المحتمل أن تقوم بها الدول، و في نفس الوقت ينبغي التنويه إلى أن الدولة يمكن أن تقوم بأكثر من دور واحد في الوقت عينه، و يمكن إجمال أهم تلك الأدوار فيما يلي:

***داعم التحرر (Liberation supporter):** عندما تحس الدولة بأن عليها واجب دعم الحركات التحررية و تصدير ثورتها، على أساس تجربتها الاستعمارية أو خلفيتها الثورة أو فوزها بحرب الاستقلال.

*** القائد الإقليمي (Regional leader):** الدولة التي تعتقد أن لها من الإمكانيات و المصادر ما يؤهلها للهيمنة على منطقة إقليمية معينة.

1- هاني إلياس الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

ص 43.

2- محمد السيد سليم. مرجع سابق. ص ص 49، 50.

* **الحامي الإقليمي (Regional protector):** الدولة التي تتصور أن ما لها من إمكانات يحتم عليها العمل على حماية منطقة إقليمية معينة.

* **الوسيط (Mediator):** الدولة التي لها إدراك و قناعة بأنه يقع على كاهلها القيام بأعباء الوساطة لحل النزاعات و سوء الفهم بين الدول و الأفراد و التكتلات.

* **النموذج (Model):** الدولة التي تتبع عددا من السياسات لزيادة هيبتها و كسب نوع من البريستيج، بغرض كسب نفوذ و تقديمها نفسها كنموذج يحتذى سواء على المستوى الدولي ككل أو ضمن نطاق إقليمي محدد.

* **الشرطي (policeman):** الدولة التي تعتقد أن من واجبها أن تحارب و تعاقب الدول و النظم التي تعتبرها معادية و تشكل خطرا⁽¹⁾.

و لأن التفاعلات لا تتم على المستوى العالمي فحسب بل تشمل أيضا المستوى الإقليمي، فقد ساد اعتقاد بين جمهور الباحثين مفاده أن إهمال التفاعلات الإقليمية يؤدي إلى فهم منتقص و اختزالي لواقع العلاقات الدولية، فهذه الأخيرة نتيجة شبكة معقدة من التفاعلات ذات الخصائص الوطنية و الإقليمية و العالمية، و عليه فإن التحليل يف المستوى الإقليمي هو مفتاح فهم سلوكيات الدول على مستوى النظام الدولي ككل.

لذلك حظيت دراسة الأدوار الإقليمية باهتمام الدارسين بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، و بروز أحداث على الساحة العالمية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، و انفرادها في التحكم بالتفاعلات و العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية.. و الواقع كما يقول "ديفيد مايرز" (David J. Meyers) أن "الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول العالم، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية".. و هكذا فإن دول كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، و نتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول، و سواء لعبت الدول المهيمنة

¹- Sofiane Sekhri. Op.cit. p. 425.

المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تفريقيا أو تجميعيا، فغننا سوف تبعت دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت⁽¹⁾.

و عليه فإن نظرية الدور تستعمل في فهم السياسة الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية ككل، و تجاه بيتها الإقليمية و هنا أطلق عليها الخبراء اسم نظرية الدور الإقليمي لتمييزها بالتركيز على المستوى الإقليمي، الذي يضم تفاعلات ذات طبيعة مميزة و فريدة تؤثر على طبيعة تصورات و مواقف و سلوكات الفواعل الناشطة في هذا المستوى.

و ترجع أصول وجذور نظرية الدور الإقليمي من حيث الممارسة، إلى فلسفة السياسة النازية التي ترى أن لكل دولة مركزية (مجالا حيويا) تلعب فيه دورا بحكم تاريخها وجغرافيتها، وأن لهذه الدولة أن تسيطر عليه بالغزو المسلح للأقاليم إن لم يكن بممارسة النفوذ السياسي، وذلك حسب الفكر الألماني الذي أقر بعضوية الدولة وضرورة زحزة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية، و جاء ذلك في ظل تنامي أفكار القومية المتطرفة الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي⁽²⁾.

و يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ "السياسة الإقليمية" (Regional policy)، و يمكن أن تعرف على أنها: "السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف و مصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات و المحددات الإقليمية و ضمن إطار التفاعل الإقليمي".

و يختلف نمط السياسات الإقليمية حيث أن طبيعة هذا النوع من السياسات بالنسبة لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى تصارعا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، و ذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

و في ضوء استقرار المصالح و القضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، و شكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم و الأسس التي تستند إليها، و مدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى

1- ناصيف يوسف حتي. "الإقليمية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة". في: جميل مطر و علي الدين هلال (محرران).

الأمم المتحدة و ضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة

الأولى، 1996. ص ص 262، 263.

2- "أصل و ماهية نظرية الدور الإقليمي". مرجع سابق.

طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، و بين دول الإقليم و المحيط السياسي الدولي من جهة أخرى.

الفصل الأول:

محددات السياسة الخارجية

التركية: بين المتغيرات الداخلية

والمؤثرات الخارجية

تمهيد:

تعتبر المحددات الداخلية لأي وحدة دولية للسياسة الخارجية التركية في العلاقات الدولية، هي تلك العناصر البشرية والمادية التي تقع داخل محيط الدولة الإقليمي وتشمل عدة نواحي وعوامل، أهمها العامل الجيوسياسي، والعامل العسكري، والسياسي والاقتصادي، وتفاعل هذه العوامل وغيرها، لترك تأثيرها على صانع القرار وبالتالي على سلوك الدولة الخارجية، وأخيرا بالتعاطي مع العالم الخارجي وبقية الدول.

وعلى العموم سيتم من خلال الفصل الأول تقديم نظرة حول محددات ومقومات السياسة الخارجية التركية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى محددات البيئة الداخلية، وفي المبحث الثاني تم تناول أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية التركية، أما المبحث الثالث فجاء فيه أثر العوامل الدولية على السياسة الخارجية التركية .

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية:

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب "الخليج الثانية" 1991، وبدء عملية التسوية السلمية العربية الإسرائيلية التي انطلقت من مدريد، أظهرت كل هذه المتغيرات والأحداث الموقع التركي الجديد في جغرافية تمتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مرورا بالبلقان والقوقاز غربا وشمال آسيا الوسطى وإيران شرقا والمنطقة العربية جنوبا، ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية والإستراتيجية:

سيتم في هذا المبحث إبراز أهم المضامين والمقومات على مستوى البيئة الداخلية التي سمحت لها أن تبرز كقوة إقليمية.

الفرع الأول: العامل الجغرافي

تتميز تركيا بموقع جغرافي إستراتيجي يسمح لها بلعب دور محوري وإقليمي في المنطقة الممتدة من قارة إفريقيا وآسيا وأوروبا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة.

وقد كان لـ "بتورغوت أوزال" رئيس الحكومة خلال فترة (1984م-1989م) مناصر رئيس الجمهورية حتى وفاته سنة 1993 الدور الرئيسي في صنع هذه الإستراتيجية، إذ رأى ترابطا وثيقا بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ذو أهمية بالغة في لعب الدور الإقليمي.⁽¹⁾

1. المساحة:

تتكون أراضي الجمهورية التركية من شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول) وهي الجزء الكبير من أراضي تركيا والذي يقع في قارة آسيا، وكذلك من جزء صغير في قارة أوروبا وما يسمى بـ (تراقيا) وهذا هو الجزء الوحيد من قارة أوروبا الذي يتبع سياسيا إلى دولة غير أوروبية.

كما يتيح لتركيا عدد من الجزر الصغيرة التي تقع في إيجيه، وبذلك يكون مجموع مساحة

1 صبري سياري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينات"، بيروت: الدراسات الفلسطينية، العدد 1997، 31، ص 22.

الجمهورية التركية (776-980) كلم²، منها حوالي (23.698) كلم² هي مساحة إقليم ترافيا.⁽¹⁾

2. الموقع الجغرافي:

يرى الخبير السياسي التركي "ستيجيد يفتش أوغلو"، أن تركيا تقع وسط بنية سياسة جغرافية على النحو التالي:

- ✓ الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال يشمل أيضا روسيا وجورجيا وأرمينيا.
- ✓ الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي
- ✓ الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.
- ✓ يشكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لإنطلاقها نحو العالمية، ولا تشد المحيطات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة أمام هذه القاعدة، بحيث يحاول صناع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليم والارتقاء به للتحويل نحو العالمية. وتكمن الأهمية الجيوسياسية لتركيا في أنها:

1. تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا وقد منحها الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي حيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة.

2. تمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد وضم عاصمة البلاد "أنقرة" ويعرف باسم آسيا الصغرى أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

3. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسمية "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" « Heart Land » وفق نظرية هارفور ماكندر الجيوبولتيكية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي.⁽²⁾

1 - أحمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 9.
2 - علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 21.

4. هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا. وتحد الجمهورية التركية 8 دول: في الجنوب الشرقي جورجيا بحدود (252) كلم وأرمينيا بـ (268) كلم وأذربيجان بـ (90) كلم، في الشرق إيران بـ (499) كلم، في الغرب اليونان بـ (206) كلم، في الشمال الغربي بلغاريا (240) كلم، وفي الجنوب سوريا (622) كلم والعراق بـ (352) كلم.⁽¹⁾

5. تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجه في الغرب، والبحر الأبيض المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مهمين وهما: مضيق البوسفور في شمال تركيا، بحيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 1 كلم. ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجه (60) كلم وعرضه (6.1) كلم، كما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية.⁽²⁾

✓ قول فيرناند بروديل -Fernand Braudel- في كتابه "تاريخ الحضارات" مبينا الدور الأساسي للجغرافيا في تشكيل الحضارات المختلفة.

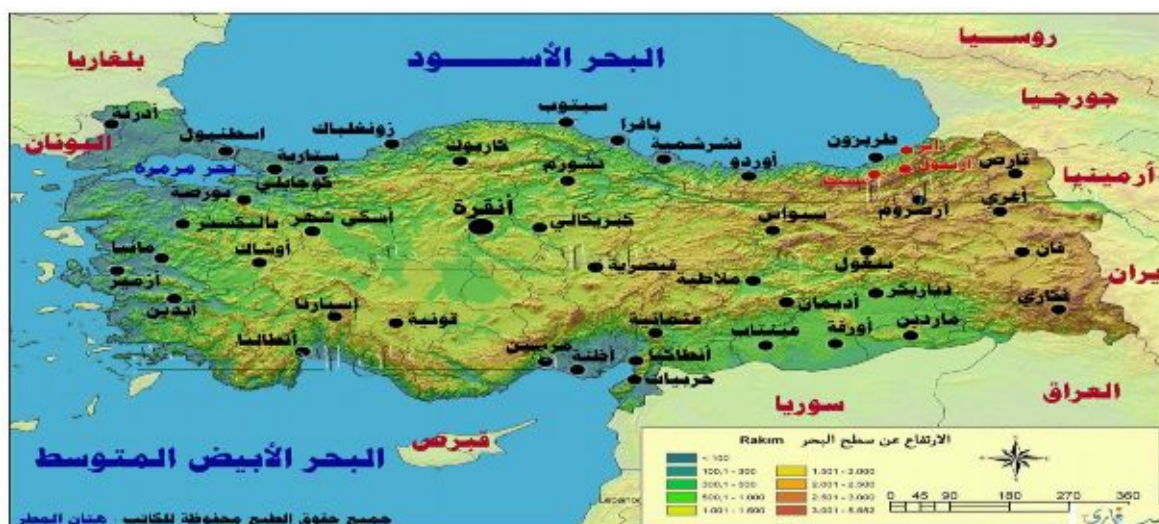
"إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية"⁽³⁾

1 - عابد الكلى نصر الدين، العرب والتراث بين تركيا وإسرائيل، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1997، ص 19.

2 - علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

3 - Fernand Braudel, A History New York : Penguin 1993, P 55.

خريطة رقم (01): الخريطة السياسية لتركيا



Source : <http://www.sfari.com/gallery/files/5/3/3/1/4/turkey-arabic-map-original>.

وعليه يمكن القول: أن الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو تزويد مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي في الدول خاصة، من ناحية ثالثة.⁽¹⁾

جدول رقم (01): مؤشرات جغرافية

المساحة	776.980 كلم ²
اليابسة	769632 كلم ²
الماء	13930 كلم ²
الحدود البرية	2648 كلم ²
الشريط الساحلي	7200 كلم ²
أعلى نقطة	5166 (جبل آارات)
أدنى نقطة	0م البحر المتوسط

المصدر: CIA WORLD FACT BOOK (2009)

1 - موسوعة ويكيبيديا، جغرافية تركيا على الرابط:

[http://\(of-turkey.org/wiki/geography,wikipedia,en\).04/10/2013](http://(of-turkey.org/wiki/geography,wikipedia,en).04/10/2013).

3. السكان:

يبلغ عدد سكان تركيا ما يقارب 60.355000 نسمة، الأغلبية منهم ينحدر من أصول آسيوية بنسبة 15% من الأقليات، منها 10% كردية، وأخرى عربية في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد، بالإضافة إلى أقليات أخرى، من يونان وأرمن وبلغاريا ويهود تركيا، ويتحدث ما يصل إلى 90% من الشعب التركي اللغة التركية وهي اللغة الرسمية للبلاد، ويتحدث ما يقارب 6% من الأفراد اللغة العربية واليونانية أو إحدى اللغات الأخرى التي تستخدمها الأقليات الموجودة في البلاد، وتتجاوز نسبة المسلمين 98% من مجموع السكان، ويعتق منهم المذهب السني حوالي 85%، والمذهب الشيعي حوالي 14%، ولكن لا ينص الدستور بكفل حرية معتقد والدين بالرغم من ذلك، فإن أوساط الشعب التركي تضم أقليات صغيرة جدا من المسيحيين واليهود لا تتجاوز 1% من مجموع السكان.⁽¹⁾

ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور مهم على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والدينية. إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة، فلعدد السكان دور أيضا في ذلك.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي

إن النظام السياسي في تركيا هو نظام جمهوري، قائم على أنقاض الإمبراطورية العثمانية التي انهارت عام (1918)، ويعد مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، حيث انشغل خلال الفترة ما بين (1918-1923)، بتحقيق أهداف داخلية وخارجية محددة، فقد سعى إلى إعادة بناء الجيش التركي وتحويله إلى فصائل مسلحة، لمقاومة السلطان العثماني وحماية الثورة التي قادها في قلب الأناضول، وقد تمكن في هذه الفترة من الحصول على دعم واسع من كافة الطبقات الشعبية.

وفي عام (1923م)، وعند قيام الجمهورية التركية كانت الجيوش الأجنبية قد سحبت من الأراضي التركية، وتم الاعتراف من قبل الحلفاء، بموجب معاهدة (لوزان) بالاستقلال ووحدة الأراضي التركية، كما تم الاعتراف بالسيادة التركية على المضائق.⁽²⁾

1 - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 1، ص 710-711.

2- محمود أحمد عبد العزيز، تركيا في القرن العشرين، دار المكتب والوثائق القومية، 2012، ص 79-80.

وفور إعلان النظام الجمهوري بادر مصطفى كمال الذي لقب بـ (أتاتورك) أي أبو الأتراك، إلى تنفيذ برنامجه في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويبين لنا أن النظام السياسي يعتمد على الفلسفة السياسية لأفكار مصطفى كمال، حيث ربطت الفلسفة الكمالية بين التقدم العلمي في الغرب، وحاجة تركيا لهذا التقدم ألا وهي: (1)

- أ. الفكرة الجمهورية **Républicanisme**: وتعني استبدال نظام الخلافة بنظام جمهوري.
- ب. الشعبية: وتعني المساواة أمام القانون ونبذ الامتيازات الطبقية والتناحر الطبقي.
- ج. العلمانية **Sécularisme**: فصل الدين عن الدولة.
- د. الانقلابية الثورية: وتعني قطع الصلة بالماضي العثماني واستبدال التقاليد والأعراف القديمة بتقاليد وأعراف جديدة وإدخال مبادئ أتاتورك إلى حيز الوجود.
- هـ. الوطنية **Nationalisme**: التي لا تبني على الدين والعنصرية بل على أساس المواطنة المشتركة والإخلاص للمثل العليا .
- و. الدولية **Statisme**: وتعني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يتفق والصالح الوطني والسيطرة على المرافق الأساسية والموارد الحيوية في الثورة الاقتصادية الوطنية، أي تعني تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بين الدولة والغرض من الدولانية هو تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الاعتماد على الرأسمال الأجنبي، وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بوساطة الدولة.

أعطى دستور (1924م) صلاحيات واسعة للمجلس الوطني التركي الكبير، ومارس هذا الأخير السلطة التنفيذية بموجب المادة (31)، حيث يقوم المجلس باختياره لأربع سنوات ومن بين أعضاءه، كما أن رئيس مجلس الوزراء يختار من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير، ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار زملائه من الوزراء من بين أعضاء المجلس، حيث تعرض الأسماء على المجلس بعد المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية، وهناك مسؤولية وزارية أمام البرلمان، للمجلس الوطني التركي الكبير له صلاحية الرقابة على أعمال الحكومة أو إنهاؤها.

ويمارس المجلس صلاحية التنفيذ بواسطة رئيس الجمهورية الذي ينتخبه هو ومجلس الوزراء الذي يختاره الرئيس، وبإمكان شبه هذه الحالة بالدستور الفرنسي لعام 1946م والذي أكد على سيطرة الجمعية الوطنية الفرنسية على السلطة التنفيذية.⁽¹⁾

ويمكن القول أن في مرحلة الحزب الواحد جعل دستور عام 1924 الغلبة للسلطة التشريعية عن طريق دمجها بالسلطة التنفيذية، ولقد هيا هذا الوضع للسلطة التشريعية أن يجعل مراقبة السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية شيئاً رمزياً.

ومن الملاحظ أن تركيا قد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية ظهور أحزاب جديدة على المسرح السياسي إلى جانب حزب الشعب الجمهوري الذي حكم تركيا بصورة متواصلة منذ عام 1923م.²

أسس (جلال بايار) والذي كان (عدنان مندريس) الحزب الديمقراطي كحزب معارض سنة 1946. وفاز في انتخابات 1954 و 1957، حيث رحب بدور علماء الذين في تربية الجيل بروح الإخلاص للوطن والشرعية، وأن سياسة الحزب تؤكد على التسامح مع تيار الدين الإسلامي ولا تتعارض مع الكمالية، لكن عدد من المراقبين عدوا الخطاب بمثابة إشارة البدء بمهاجمة العلمانية.⁽³⁾ كما أنه دخل في مشكلات خارجية وداخلية، تمثلت الداخلية منها في معارضة الجيش لسياسته، وخارجياً تتمثل في الأحلاف في منطقة الشرق الأوسط. وكذلك فشل حلف بغداد لعام (1995)، الذي عده مندريس منطلقاً لنفوذ تركي جديد في المنطقة، وتردي العلاقات مع اليونان، وهذا جعل الجيش يقتنع بأن هذه التطورات هي تهديد لتوجهها الأتاتورك.⁽⁴⁾

1- أحمد النوري النعيمي، مرجع سابق، ص 191.

2- محمد أحمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 81.

3 - إبراهيم خليل العلاف، تركيا... طرح الهوية - تركيا العلمانية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، 2006 - ص 17.

4 - إبراهيم خليل العلاف، المرجع نفسه، ص 18.

وكما أن السبب لوقوع أول انقلاب عسكري في تركيا راجع للسياسة الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية المعتمدة من طرف الحزب الديمقراطي في منتصف الخمسينات،⁽¹⁾ مما جعل الجيش يتدخل للإطاحة بحكومة مندريس وتشكيل "لجنة الوحدة الوطنية" التي أعادت فيما بعد في 9 جويلية 1961، الذي أكد على تبني العلمانية والإخلاص المطلق لإصلاحات ومبادئ أتاتورك واستعادة نظام المجلسين، حيث تألف السلطة التشريعية من مجلس الأمة والشيوخ، أما السلطة التنفيذية فتألفت من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. كما تمتعت السلطة القضائية بنوع من الاستقلالية، فضلا عن تشكيل المحكمة الدستورية لمراقبة القوانين والأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية، لذا يمكن القول بأن النظام السياسي الذي جاء في أعقاب حركة (جمال كورسيل) قد أقر بأهمية دور الجيش في الدولة والحياة السياسية فأصبح اختيار رئيس الجمهورية يتم من بين العسكريين.⁽²⁾

كما عرفت تركيا انقلابا عسكريا في 12 سبتمبر 1980 وهو الانقلاب الثالث في مدة عشرين سنة وكانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لقيامها:⁽³⁾

أ. فشل الحكومة في معالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية في الدولة.

ب. عدم فعالية جهاز الشرطة، الحركة اليسارية في السبعينات ونهضة الحركة الجماهيرية.

ج. الإلتباس المفاجئ للحركات الإسلامية في السلوك السياسي الداخلي التركي.

وفيما يخص العامل الأخير، يؤكد كثير من الباحثين الأتراك أنه انقلاب 12 سبتمبر 1980 استهدف بالدرجة الأولى الاتجاه الإسلامي، كما إن نشاط الحركة الإسلامية في المؤسسة العسكرية التركية يرجع إلى الخمسينات من القرن العشرين وعلى عهد الحزب الديمقراطي بزعامة (جلال بيار) إلا أن هذا النشاط ما لبث أن انتهى بعد الإطاحة بحكم عدنان مندريس (2 مارس 1960م)، إذ قام

1 - إيفانوفيتش فلاديمير دانييلوف، الصراع السياسي في تركيا، تر: يوسف إبراهيم الجهماني، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 21.

2 - نور الدين محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، الرياض: الرسيل للكتب والنشر، 1997، ص 24.

3 - أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 247.

جمال كورسيل قائد الحركة الانقلابية بإجراء تصفية واسعة النطاق في حقوق المتدينين داخل الجيش واستمر الحال حتى الثمانينات.⁽¹⁾

أما السلطة التشريعية فتتألف من مجلس واحد يتم انتخابه من قبل ناخبين لا يتجاوز عددهم 21 ناخبا اقترح أن يكون هناك مجلس استشاري، ليضم أعضاء المجلس العسكري الحاكم، والمقصود من هذه الخطوة هو الاحتفاظ ببعض الأحزاب لسيطرة العسكر على السياسة.

وتتضمن مادة شرطية نصت على فرض الحظر على جميع من كان في سدة الحكم بتاريخ 12 سبتمبر 1982 من المشاركة في النشاطات السياسية لمدة عشر سنوات، والذين كانوا أعضاء في المجلس الوطني التركي الكبير لمدة خمس سنوات، ويتميز النظام السياسي الذي أطاح به العسكر بالليبرالية إلى حد بعيد، كما أكد هذا الدستور على الشروط السابقة لدستور عام 1961 من حيث عدم مخالفة مبادئ أتاتورك في الجمهورية العلمانية والديمقراطية، وحظرت المحكمة الدستورية مجموعة من الأحزاب في الساحة السياسية، لكن الدستور الجديد كان أكثر دقة وذا نطاق واسع على حد سواء، وهذه المسألة واضحة في المادة (13) والتي تؤكد على حظر أحزاب مثل حزب العمل التركي، وحزب الحركة القومي، وحزب السلامة الوطني، على أساس أنها قائمة على الاشتراكية والفاشية والدينية، فضلا عن ذلك أن الأحزاب يجب أن لا تقوم على أساس "طبقة أو مجموعة". كما أشار إلى التعليم، إذا أصبح التعليم وتدريب الدين والأخلاق تحت سيطرة الدولة.

المطلب الثالث: الاقتصاد التركي

1. التطور التاريخي للاقتصاد التركي

تبنى الاقتصاد التركي خلال العقود الخمسة الماضية أكثر من ست خطط خماسية للتنمية الاقتصادية 1963-1994، فوضعت الحواجز الجمركية، ومنحت الحماية للصناعة، وقيدت حركة رؤوس الأموال، وتم تبني سياسة الاستيراد وقد حققت تركيا في بداية التسعينات نموا اقتصاديا سريعا، إلا أن أزمة النفط الأولي أدت إلى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح تركيا، وأصبحت بذلك دولة مقترضة، مما أدى إلى بروز أزمة بوضوح عام 1977، محدثة حالة عدم التوازن في ميزان مدفوعاتها والذي بلغ 1.8 مليار دولار.

1 - أحمد نوري النعيمي المرجع نفسه، ص 284.

وفي بداية الثمانينات جاء البرنامج الاقتصادي الجديد بسياسات التكيف الهيكلي، وهذا البرنامج يقوم على نهج متطلع إلى الخارج ومتجه إلى اقتصاد السوق، مبتعدا عن الاستراتيجية السابقة (تدخل الدول المتجهة إلى الداخل). واستعمل هذا البرنامج على عدة سياسات اقتصادية، وتعديلات هيكلية في جميع الجوانب الاقتصادية مثل: اتباع سياسة تشجيع الصادرات وتخفيف القيود على الواردات. ولقد كان هذا البرنامج انعكاسا كبيرا على تحسين الظروف الاقتصادية في تركيا. إلا أن الظروف الخارجية للاقتصاد التركي لم تكن ملائمة بعض الشيء لسياسات التكيف الهيكلي.

في بداية التسعينات وبعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي كان له الأثر الكبير على الاقتصاد التركي، ازدادت المتاعب الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد التركي، توالى الحكومات التركية الحاكمة التي لم تتخذ برامج وإجراءات قوية لوقف حالة تزايد المديونية الخارجية والداخلية، بل ازدادت هذه المديونية لتبلغ 104 مليار دولار عام 2001. مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية كبيرة في تركيا في مطلع هذا القرن أولها كانت في نوفمبر عام 2000، والثانية في فيفري 2001، ولقد هزت هنا الأزمات الاقتصاد التركي، وبدأت بعد ذلك الحكومة التركية على اتخاذ إجراءات عديدة وقاسية من أجل وقف هذه الأزمات ومحاولة تجاوزها. (1)

2. الملامح الأساسية العامة للاقتصاد التركي:

أ. القطاع الصناعي: تمتلك العديد من القطاعات الصناعية المهمة، من بينها الصناعات الغذائية (20-23%)، المنسوجات (22-24%)، الكيماويات (7-9%)، السيارات (7-9%)، المنتجات البترولية (7-9%)، الحديد والصلب (5-8%). (2)

ب. الزراعة: إن التنوع في المناخ في تركيا يسمح بإنتاج محاصيل خاصة عديدة مثل التبغ والقطن، الزيتون، وبنجر سكر شجر الموالح وهي تعتبر المحاصيل الرئيسية في التصدير.

إن الاقتصاد التركي يتركز على الصناعة والزراعة، إذ تتمركز الصناعة والتجارة حول منطقة اسطنبول وترتكز بشكل كبير في الجهة الغربية. كما يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث عدد

1- وراء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 201، ص 21.

2 - دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا خلال الفترة من 2003 حتى النصف الأول من 2008، جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية، ص 3.

العمال، حيث تبلغ النسبة حوالي 40% من مجمل قوى العمل في البلاد ولكنه ينتج ما نسبته 12% الناتج القومي، أما القطاع الصناعي ينتج حوالي 29.5% من الناتج القومي لتركيا، ويعمل في قطاع الصناعة 20.5% من الأيدي العاملة.

✓ تحتل تركيا المرتبة الثالثة عالميا في تصدير المنتجات بعد ألمانيا وإيطاليا. (1)

ج. التجارة الخارجية: كلفة الواردات السنوية لتركيا هي أعلى بكثير من الأرباح المتحققة، ففي عام 1999 بلغ إجمال الواردات 41 مليون دولار، والصادرات 28.8% مليون دولار، الصادرات الرئيسية كانت المنتجات والحديد والفولاذ والفواكه الجافة والملابس الجلدية والتبغ ومنتجات البترول والواردات الرئيسية كانت الآلات والنفط الخام ومركبات النقل والحديد والفولاذ والمنتجات الكيماوية والشركاء الرئيسيون في التجارة بالنسبة لتركيا.

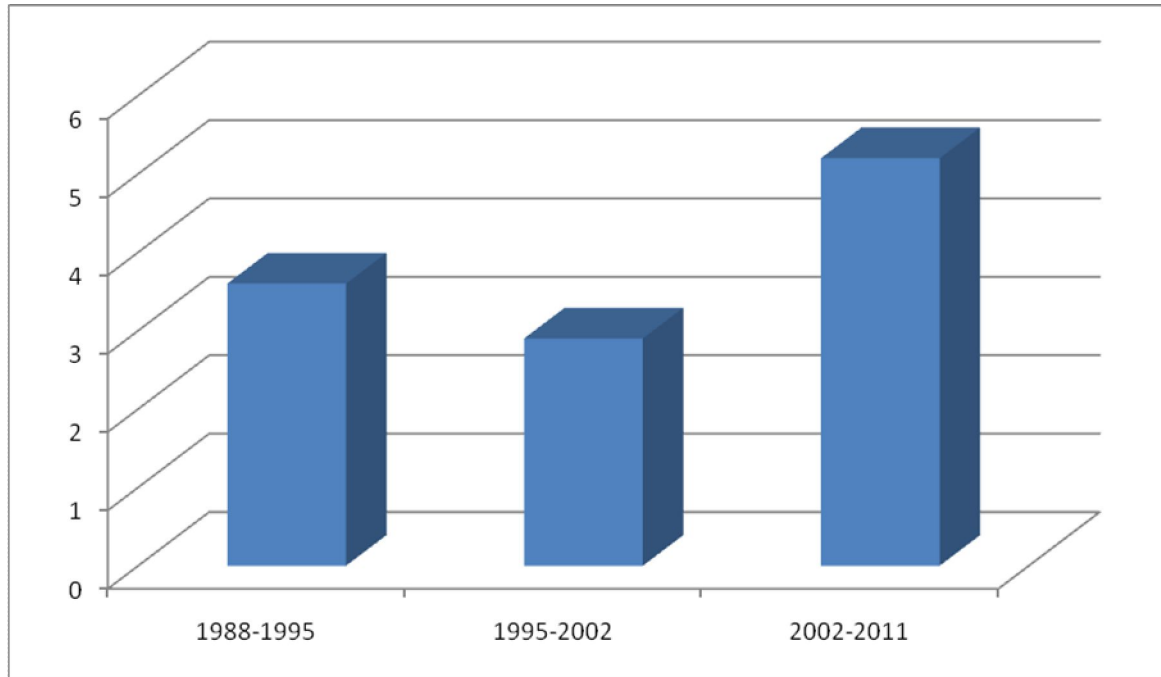
د. السياحة: تشكل أحد أهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في تركيا، ضمن برنامج اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي، إذ بلغت عائدات تركيا من السياحة (12.409) مليار دولار أمريكي عام 2001، وتعد تركيا من الدول المتميزة في هذا الجانب، إذ تحتل المرتبة الثالثة لدول جذب السياحة في العالم بعد روسيا والصين. (2)

والملاحظ أن الاقتصاد التركي عرف تحسنا بعد طول ركود، حيث ازداد الدخل بـ 6.2% وارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد حوالي 1090 دولار، وأدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة إلى العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا. حيث أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول مستقبل الاقتصاد العالمي حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم. ويتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول 2050.

1- صلاح الدين أبو الحسن، التجربة التركية عوامل النهوض، المركز العربي للدراسات والأبحاث، (د.س.ن)، ص 4.

2 - وراء زكي يونس الطويل، مرجع سابق، ص 21.

شكل رقم (01): معدل النمو الاقتصادي لتركيا (1988-2011)



المصدر: معهد الإحصاء التركي (Turk Stat)

تطور الناتج الإجمالي المحلي التركي (بالأسعار الجارية) منذ عام 2000 حتى عام 2010.

حقق الاقتصاد التركي نمواً من خلال معدل إجمالي محلي حقيقي بلغ (20.5%) على مدار

السنوات التسع الماضية 2002 و 2011.¹

المطلب الرابع: القدرات العسكرية التركية

يعرف عن الأتراك منذ القدم أنهم شعب محارب، وقوى قادر على خوض الحرب في مختلف الظروف والأجواء والأماكن، ولعل هذا يعود في جزء منه إلى اكتسابهم القدرة على التأقلم بفضل البيئة والطبيعة الجغرافية في المناطق التي يعيشون فيها، لتغطي المنطقة الواقعة من غرب الصين شرقاً إلى شرق أوروبا غرباً، ومن البحر الأسود شمالاً ومن الخليج العربي جنوباً،

1 - تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوى الاقتصادية الصاعدة والسياسية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ 2012/12/21.

إضافة إلى العناصر الأخرى مثل الثقافة والعقيدة والحس القومي اللذان لهما دور في تسريع الفكر العسكري لدى الأتراك.⁽¹⁾

القوات المسلحة

تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) بعد الولايات المتحدة وهي ثاني أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة وأكبر من الجيش الفرنسي والبريطاني مجتمعين إذ يبلغ عدده 514 ألف جندي في الخدمة و380 ألف في الاحتياط.

وتترأس هيئة الأركان القيادة العملية للقوات المسلحة، وهذه القوات تتألف من قيادات القوات البرية وقيادة القوات البحرية وقيادة القوات الجوية بالإضافة إلى سيطرتها على قوة الدرك والدفاع المدني في أوقات الحرب.

وتتطوي تحت قيادة القوات البرية 4 جيوش ميدانية في 4 مناطق عسكرية، استنادا إلى العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، والتموين، والاتصالات والخطر الخارجي المحتمل، وتم إيكال مهمة الدفاع عن هذه القطاعات إلى الجيوش الأربعة التي يصبح أول 3 منها تحت قيادة الناتو في حال إعلان الحلف الأطلسي الإنذار، ويتمركز الجيش الأول في منطقة مرمرة وتقع قيادته في إسطنبول وقسم كبير منتشر في الجزء الأوروبي من تركيا مهمته حماية مدينة إسطنبول ومضيق البوسفور والدردينيل وشبه جزيرة كوجالي.

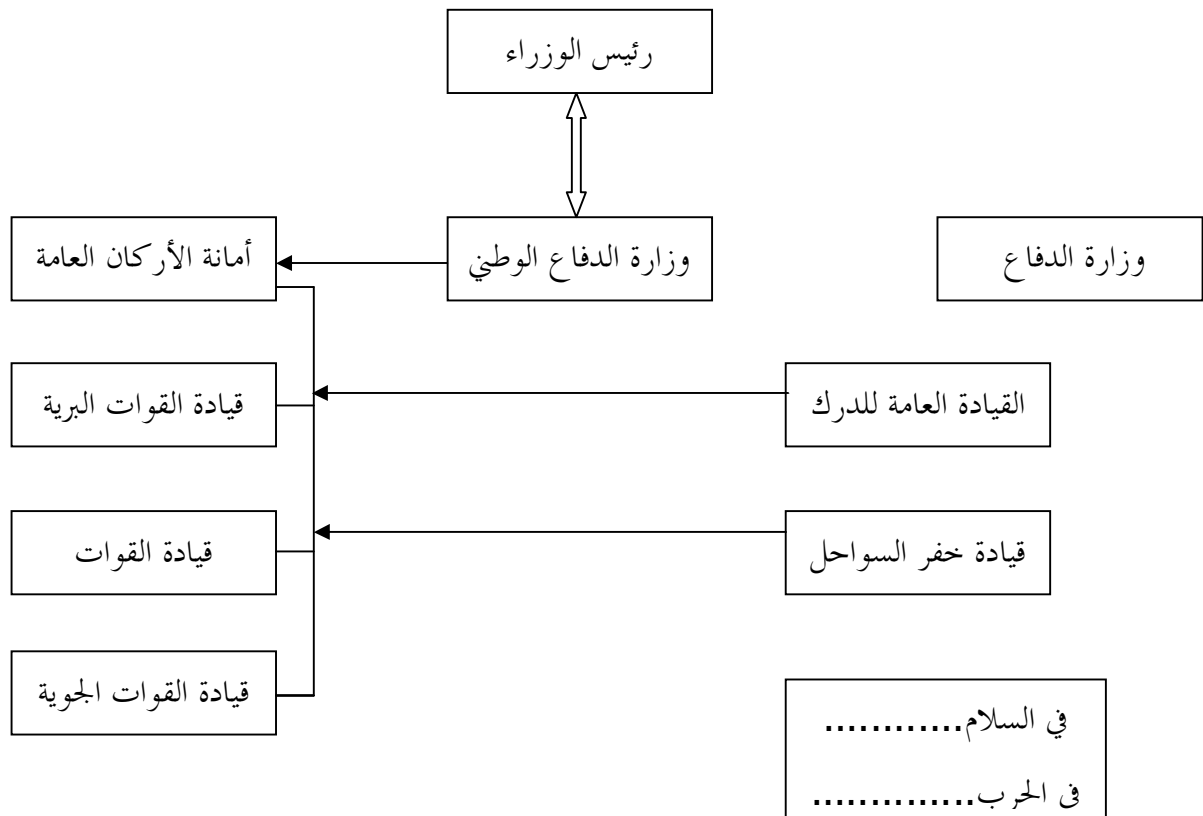
ويتمركز الجيش الثاني في جنوب شرقي تركيا ومقره في مالطا. وينتشر في منطقة جنوب الأناضول على حدود سورية وإيران والعراق، أما الجيش الثالث فينتشر في شمال شرقي تركيا وقيادته في أذربيجان، وينتشر في شرق الأناضول ويقطب الحدود مع جورجيا وأرمينيا وأذربيجان ومن الشرق المنطقة الشمالية الشرقية. أما الجيش الرابع ويسمى جيش إيجه في المناطق المحاذية لبحر إيجه ومقره أزمير وقد تم إنشاؤه في السبعينات نتيجة التوتر آنذاك مع اليونان في بحر "إيجه"، ويرتبط

1 - سمية بالرايس، توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة 8 ماي 1945 سطيف، 2012، ص 33.

الجنود الأتراك المنخرطون في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلية.⁽¹⁾

أما قيادة القوات البحرية فتتطوي تحتها قيادة أسطول والقيادة الميدانية للبحر الشمالي والقيادة الميدانية للبحر الجنوبي، وقيادة التدريب والتمرين البحري، وهي تتألف من 13 غواصة و18 فرقاطة و6 سفن حربية، أما القوات المسلحة الجوية فهي تتألف من 19 سرباً مقاتلاً، سرب الاستطلاع، سرباً ناقلات، 5 أسراب نقل، 3 أسراب بحث، 10 أسراب تدريب.²

شكل رقم (02): التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية



المصدر: علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص 36.

1- علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 36-37.

2 - الجيش التركي من إنتظار ضربة أردوغان القاضية "جريدة الأيام"، العدد 5259، الخميس 2010/09/02.

وضعت تركيا من طرف أركانها برنامجا لزيادة القدرة القتالية للجيش التركي، وهو ما قدر بحوالي 150 مليار دولار خلال 3 أعوام تضمن تحديث حوالي 4000 دبابة وتحديث حوالي 600 طائرة قتالية منها F16 و F5 والفانتوم؛

إن الإستراتيجية العسكرية التركية التي وظفت لها إمكانيات مادية ستجعل منها قوة عسكرية كبرى في المنطقة، ويؤكد ذلك رغبة تركيا في الحصول على طائرات (أو إكس ox) للإنذار المبكر والتجسس، كما يعد مؤشر على الطموح التركي بالقيام بدور مركزي وفعال وكبير على امتداد مساحة جغرافية هائلة من البلقان إلى الشرق الأوسط وصولاً إلى آسيا الصغرى والقوقاز. (1)

انطوت تركيا تحت لواء الحلف الأطلسي في 18 فيفري 1952، فخلال الحرب الباردة لعبت الجغرافيا التركية دور الجناح الجنوبي للنااتو في مواجهة الإتحاد السوفياتي. (2) وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وتبني منظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO) لسياسة جديدة أدت إلى تدخله في أماكن بعيدة جغرافياً، حيث ساعدت بإرسال قوات تركية وإدارة التحالف في كابول عام 2002-2005.

بلغ عدد الجنود الأتراك الذين شاركوا في عمليات النااتو المختلفة 3250 جندي، 1840 منهم عاملون مع قوات التحالف في أفغانستان، كما شارك في الجيش التركي من الحرب الكورية إلى اليوم العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة أو (NATO) للمحافظة على الأمن والاستقرار منها:

1. الصومال: 1993-1994.
2. اليابان عام 1997.
3. كوسوفو 1999 إلى 2000 وحتى اليوم.
4. أفغانستان 2002-2003 و 2005 حتى اليوم.
5. إرسال قوات حفظ السلام إلى لبنان في نهاية العام 2006. (3)
6. سوريا 2011 إلى يومنا هذا.

1- جمل غيفي، "القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد"، مجلة الأهرام، صادرة عن مؤسسة الهرام، 2010، ص 22.

2- "تركيا وحلف النااتو من يستخدم الأثر لتحقيق أهدافه"، 2012/05/05 على الرابط، <http://www.aljamal.com>.

3- علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 40.

جدول رقم (02): مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية

مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية		
510600	عديد القوات المسلحة	
402000	الجيش	
48600	البحرية	
60000	الجوية	
التجهيزات		
4205	دبابات القتال الرئيسية	
250	دبابات الاستطلاع	
650	عربات قتال مخصصة للمشاة	
3643	ناقلات جند مصفحة	
435	الطائرات المقاتلة	
405	المروحيات	
13	الغواصات	
24	مدمرات/فرقاطات	
49	زوارق إسناد	
46	برمائيات	
غير متوفرة	قاذفات صواريخ أرض - أرض	
1113	قاذفات صواريخ جو	
685	مدافع مقطورة	
868	مدافع آلية الحركة	
84	راجمة صواريخ متعددة الفوهات	
1283	سلاح مضاد لدبابات	
1664	مدافع مضادة للطائرات	
مؤشرات مالية		
(2007)	(2006)	ميزانية الدفاع (مليار دولار)
10.88	8.30	
(2006)	(2005)	الاتفاق العسكري (مليون دولار)
11291	10301	
(2006)	(2005)	نسبة الاتفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي
%2.7	%2.8	

Source : Military balance IISS 2008

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية

يتناول هذا المبحث تأثير الفواعل الإقليمية العربية مثل المسألة الكردية ، و الدور الإقليمي الإيراني وأيضاً الإسرائيلي وتأثيرهما على السياسة الخارجية التركية.

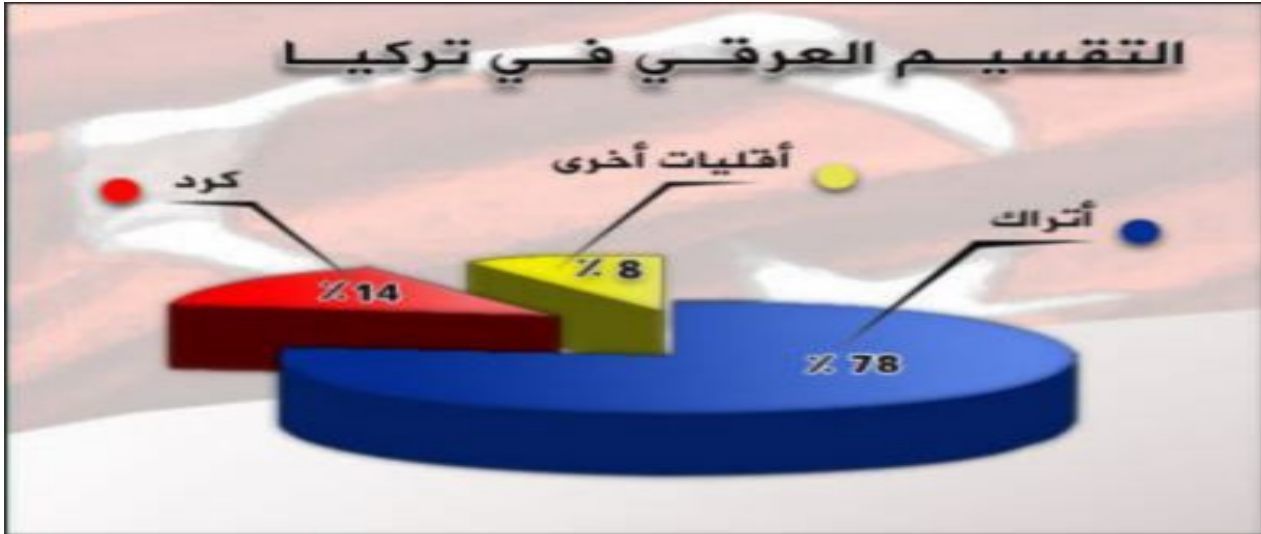
المطلب الأول: المسألة الكردية

يعد تنوع الأقليات بمتغيراتها الدينية، واللغوية، العرقية، الطائفية، في أي مجتمع كان وضعاً طبيعياً يمكن تصور تفاعلاته في مظهرين التجانس واللاتجانس، وتعتبر المشكلة الكردية -التركية التي بدأت منذ مطلع القرن الماضي، أحد أبرز مشاكل تركيا المستديمة والتي ترفض بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة الاعتراف بالأكراد كقومية داخل تركيا.

وفي ظل سعي الحكومة التركية في صهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي، بدءاً بتسمية الأكراد (باتراك الجبل) ورفع كل ما يمت إلى الكرد من القواميس والمعاجم التركية ، وإمعاناً بالإذابة ظهرت دعوات أسندت بدراسات وأبحاث في معظمها حول الأصول العرقية للأتراك والأكراد، كما لجأ الساسة الأتراك إلى رفض اعتبار الاختلاف والفروق الثقافية والمذهبية أساساً لقيام أحزاب وحركات سياسية أو تيارات فكرية تعمل على ترويج مثل هذا التمايز في المجتمع.¹

1 - نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 7 سنة 2007، ص2

الشكل رقم (03): رسم بياني يوضح التقسيم العرقي و الأقليات في تركيا



المصدر: رسالة ماجستير تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2008-2012 للطالب محمود خليل يوسف القدرة جامعة الأزهر بغزة 1434

أ - نظرة تاريخية للقضية الكردية:

من المعروف بأنه طوال مدة الخلافة العثمانية الطويلة لم يكن هناك ما يُعرف بالمشكلة الكردية، وذلك بسبب التفاف الأكراد حول الخلافة الإسلامية العثمانية، ولكن بعد خسارة الدولة العثمانية للحرب العالمية الأولى وما تلاه من إلغاء للخلافة العثمانية، أخذت القضية الكردية حيزاً كبيراً في جميع المعاهدات والاتفاقيات التي بدأت تُعقد نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد أثّرت المشكلة في اتفاقية سيفر "عام 1920 بين تركيا والحلفاء، إلا أن مصطفى كمال أتاتورك نجح في إبدال بنود اتفاقية سيفر "بمعاهدة" لوزان " عام 1923 ، التي تجاهلت حقوق الأكراد المنصوص عليها في اتفاقية " سيفر ".

إن الأكراد الذين وقفوا إلى جانب كمال أتاتورك ما لبثوا أن انقلبوا عليه وثاروا ضده بسبب قيام أتاتورك بإلغاء الخلافة العثمانية، ثم قيامه بمنع التكلم بغير اللغة التركية، لذلك بدأت انتفاضات الأكراد المتتالية في وجه الحكومات التركية المتعاقبة، ودخلت القضية الكردية في مرحلة من الصراع الطويل في تركيا.¹

1 - المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، العلاقات التركية- السورية البعد التاريخي والروية المستقبلية 2013-1923. www.scirs.org. ص17. 2017/03/12 .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، بدأت تركيا تشهد تغييراً في سياستها الداخلية من خلال التحول إلى التعددية الحزبية، مما انعكس إيجاباً على الأكراد، فقد أدى الصراع بين الأحزاب التركية على السلطة إلى تخلي الأوساط الحاكمة عن السياسة السابقة المتبعة مع الأكراد، وذلك بقصد زيادة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية في تركيا من خلال الإفادة من أصوات الناخبين الأكراد، وهذا الأمر أدى إلى تقارب الأكراد مع الطبقات التركية الحاكمة.

وفي عام 1983 أقر المجلس الاستشاري التركي قانوناً يُسمى " قانون المستوطنات القومية"، وبموجبه يحق للسلطات التركية، انطلاقاً من الأمن القومي، نقل سكان البلاد من منطقة إلى أخرى داخل البلاد، والمقصود من ذلك إمكانية نقل الأكراد من مناطقهم في شرق وجنوب شرق تركيا إلى مناطق أخرى غرب تركيا، كما اتخذت تركيا قراراً بإنشاء شريط أمني على الحدود مع إيران والعراق وسورية بعرض (10-20) كم.

إلا أنه وبعد انتهاء الحكم العسكري للبلاد، وانتخاب حكومة مدنية عام 1983 برئاسة "تورغوت أوزال"، عملت هذه الحكومة على إيجاد حل للقضية الكردية بشكل سلمي، وفي سبيل ذلك طرح أوزال مشروع "الحيوي" غاب "لتنمية المناطق الكردية في شرق وجنوب شرق البلاد، ورأت الحكومة التركية أن هذا المشروع سيُسهم في تطوير هذه المناطق، وبالتالي سيُزيل التوتر الحاصل فيها، وهذا ما عبر عنه أوزال بقوله: "نحن نرى أن مشروع الأناضول في المناطق الجنوبية -الشرقية يشغل أهمية كبيرة من وجهة النظر الاجتماعية، والفائدة الاقتصادية، ونرى أن مهمتنا الوطنية هي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في أقصر مدة ممكنة.

بالرغم من ذلك بقيت تركيا في حالة صدام مع الأكراد وقضيتهم، خاصة بعد ظهور حزب العمال الكردستاني PKK الذي عمل على تصعيد حربه على تركيا منذ عام 1984 ، في سبيل دعم القضية الكردية، لذلك استمرت العلاقة بين تركيا وأكرادها يغلب عليها طابع التوتر والنزاع.¹

حاولت تركيا عام 1991 تغيير سياساتها تجاه القضية الكردية، وفي سبيل ذلك أصدر البرلمان التركي قرارين مهمين هما: "إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، والسماح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية"، وبذلك تكون تركيا قد اعترفت بالقومية الكردية، وسُمح لهم باللغة الكردية كتابةً وتحدثاً، لكن وفاة تورغوت

1 - المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، المرجع، نفسه، ص18.

أوزال عام 1993 أوقفت هذا المشروع من جهة، وازداد نشاط حزب العمال الكردستاني في مواجهة الحكومة التركية من جهة أخرى.

ثانيا - تأثير القضية الكردية على السياسة الخارجية التركية:

تتأثر السياسة الخارجية التركية بالمسألة الكردية، لإدراك تركيا بأن استمرارية الحرب ضد الأكراد تمسها بالشكل السلبي على المستوى الإقليمي والدولي، وخصوصا فيما يتعلق بقضية الانضمام للاتحاد الأوروبي، وما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، أما فيما يخص مشكل الأقليات بشكل عام والأكراد بشكل خاص نذكر:

1- طبيعة النظام وكيفية تعاطيه مع القضية الكردية، وما تمثله تركيا من التوجه نحو النظام الديمقراطي، ومدى تأثيره فيما يتعلق بالموافقة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2 - المحافظة على الأمن والاستقرار الداخلي لتركيا، وعدم وجود ما يؤثر سلبا على السياسة الخارجية التركية بشكل مباشر.¹

3 - تتأثر سياسة تركيا الخارجية مع العديد من الدول التي لها صلة بهذه الأقليات سواء من تقديم الدعم للأقلية، أو تقديم الدعم للنظام التركي للحد من نشاطها، خصوصا تلك الدول التي تشترك معها في هذا التواجد للأقلية الكردية، كسوريا والعراق، بسبب الترابط الجغرافي فيما بينهم.

4 - تتأثر سياسة تركيا الخارجية سلبا أو إيجابا مع الدول حسب طبيعة تعاملها مع هذه الأقلية، كالحديث مثلا عن تعاون كردي إسرائيلي في العديد من الفترات الزمنية، كتقديم السلاح ودعمها ماديا لتشكيل أحزاب معارضة، هذا ما يؤثر إيجابا بالنسبة للقضية الفلسطينية في سياسة تركيا الخارجية بسبب الدعم الإسرائيلي للأكراد.

كما سعت تركيا لتطوير سياسة متعددة الجوانب إزاء الأكراد في إطار تحركها لأداء دور أكبر في التطورات الإقليمية، وقد تبلورت هذه السياسة حول ثلاث اتجاهات هي، دور المحامي، ودور الوسيط، ودور الغازي.

وجاءت هذه السياسة استجابة لاعتبارات معينة:

1 - تعقد الأوضاع الأمنية في جنوب شرق تركيا في ظل تأجج نشاطات حزب العمال الكردستاني.

1- طارق زياد الشرطي : السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية،(عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة)، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص130، 131.

2 - تهديد مصالح وحقوق الجماعات التركمانية في شمال العراق، وإصرار تركيا على ترتيب أوضاع أمنية مستقرة لهم وإعطائهم دوراً مميزاً.¹

3 - تهديد المصالح الاقتصادية لتركيا المرتبطة بحقول النفط.

وجاءت استجابة تركيا في محاولتها لتناول المشكلة الكردية في ثلاث طرق :

أولاً: دمج السكان الأكراد في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

ثانياً: الرد على العنف السياسي الكردي بالحوار والطرق السلمية.

ثالثاً: مواجهة التخلف الاقتصادي في الشرق الكردي والجنوب الشرقي.²

المطلب الثاني: تأثير إيران على السياسة الخارجية التركية

تتأثر السياسة الخارجية التركية بالدور الإيراني في المنطقة، فكلتا الطرفين على دراية تامة بالأبعاد الإستراتيجية، حيث يشكلان وحدة من التوازنات الحساسة خاصة إقليمياً، فموقع تركيا في البحر المتوسط قريباً من أوروبا، و العمق الإستراتيجي لإيران في الخليج العربي و آسيا، يجعلان من العلاقات التركية الإيرانية دوراً هاماً في توازنات و جيوبوليتيكا الشرق الأوسط.³

كل هذا أدى إلى تبادل للمعلومات بين كل من تركيا، سوريا و إيران في فيفري 2008م، عقب المناورات في الحدود التركية الإيرانية واعتبرت أنها العودة إلى المنطق للحماية من الخطر و التهديدات المشتركة، و هذا بعد استيعابهم للدور الإستراتيجي الذي يلعبانه في المنطقة و كذا الخيارات التي يجب العمل عليها للحفاظ على دورهم الإقليمي.⁴

1 - دحمانى العيد: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد 2002، ط1 (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية)، 2016، ص126.

2 - فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، (دمشق، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث)، ص44

3- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص473.

4 - Charles Sitzenstuhl، la diplomatie turque au moyen orient، harmattan، paris، 2011، P167

تعتبر العلاقات التركية الإيرانية ذات جذور قديمة، تعود إلى القرن السادس عشر بين إيران الشيعية والإمبراطورية العثمانية السنية، حيث اشتملت على كثير من تبادل الهجمات الايدولوجية، وصراع طويل الأمد على الأراضي في الأناضول وبلاد الرافدين، إلا أن هذا التوتر بين فترة وأخرى لم يصبح صراعاً حقيقياً، واتسمت العلاقة وعلى مدى طويل بالتعايش السلمي واحترام متبادل، رغم التناقض الأساسي بين نظامي الحكم .

اقتصادياً مع انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا برز عنصر جديد في العلاقات التركية - الإيرانية، وقد تمثل هذا العنصر في المنافسة على ربط هذه الجمهوريات اقتصادياً بمشاريعها الإستراتيجية خاصة في مجال مشاريع النفط والغاز، إذ تعتبر إيران من أكثر الدول تزويداً لتركيا في الطاقة، بالإضافة إلى الاستثمارات التركية داخل إيران، وما زاد العلاقات تحسناً الموقف التركي من الملف النووي الإيراني، رغم تخوف تركيا من صنع أسلحة نووية وعودة سباق التسلح، إلا أن موقفها يدعم إيران من حقها استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، ورفضها مزيداً من العقوبات على إيران، وكذلك لعب دور الوسيط بالتعاون مع البرازيل و روسيا لإخراج إيران من أزمة ملفها النووي.¹

ويمكن اعتبار أن كل من تركيا وإيران كل منهما يعمل ضمن استراتيجيات تحقيق مصالحه، لذلك يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأنها "ليست حميمة ولا عدائية" ، ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع "العثماني - الصفوي" ، وأسباب معاصرة تتعلق بالأيدولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ، تعتقد "تركيا العلمانية" أن إيران الراديكالية "تشكل خطراً على نظامها العلماني وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا سببه إيران التي تمارس جهوداً لتصدير الثورة إلى تركيا ، في المقابل ترى إيران أن الحكومة التركية التي تحارب الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية ، "وكذلك علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى علاقتها الوثيقة مع إسرائيل، والتي تتوطد يوماً بعد آخر وترتقي إلى مستوى الحلف، ترى طهران أن مجمل السياسة التركية هذه تشكل تحدياً لسياستها

1- طارق زياد الشرطي، المرجع السابق، ص204.

الخارجية في الوقت نفسه، تتقاسم أنقرة وطهران الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود، فالاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في جويلية عام 1992 لم يحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية، وأنقرة تنتهم طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا، فيما طهران تنتهم أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية¹.

المطلب الثالث: إسرائيل و تأثيرها على العلاقات التركية - السورية

تميزت العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ البداية بالتحسن المستمر في كافة المجالات، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في آذار عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950، ورغم أن العلاقات بينهما مرت ببعض المحطات التي شهدت فيها تراجعاً شكلياً في مجال التمثيل السياسي كما في عام 1956 على أثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي ، وعام 1980 على أثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متينة وقوية.

تشهد العلاقات التركية الإسرائيلية ومنذ مطلع التسعينات، المزيد من التحسن في المجالات المختلفة، ويعمل البلدان على تطوير علاقاتهما تجاه التكامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس أنهما الحليفان الاستراتيجيان للولايات المتحدة في المنطقة، وقد تطور الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي الذي تم توقيعه في عام 1996 ، إلى حلف عسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة لا سيما سورية، فالاتفاق يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام الأجواء والقواعد التركية، هذا الاتفاق الذي لا سابق له في الشرق الأوسط أعطى لإسرائيل قدرة استطلاعية هائلة في سبر أجواء المنطقة وجمع المعلومات عن بلدانها، وكانت المناورات التركية - الإسرائيلية - الأمريكية التي جرت في بداية عام 1998 قبالة الشواطئ السورية على بعد لا يزيد عن مئة كيلومتر تحت عنوان "الحورية الوثيقة " إحدى نتائج هذا الاتفاق.²

و مع تزايد مجالات التعاون بين تركيا و سوريا خاصة في الجانب العسكري، حيث لقيت المناورات العسكرية الثنائية بين تركيا و سوريا انتقادات كثيرة من الجانب الإسرائيلي، فقد كانت هذه

1 - ياسين احمد القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 1991-2008، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غزة، جامعة مؤتة، 2009، ص 60.

2 - المرجع نفسه، ص 62.

المناورات مبرمجة بين إسرائيل و تركيا بما تسمى بمناورات "صقر الأناضول" استدعي الطرف السوري بدلا من إسرائيل، حيث اعتبرته حكومة تل أبيب على أنه مؤشر لتدهور العلاقات مع أنقرة، كما دعت إلى مراجعة اتفاقيات التعاون العسكري مع تركيا و هذا لضمان عدم تسرب أية معلومات عسكرية إلى الجانب السوري و بالتالي إلى كافة المنظمات المسلحة في المنطقة و خاصة حماس.

و لقد صرح **أيهود باراك** أن المناورات هي تطور مزعج، و علق السفير الإسرائيلي في تركيا بأن إسرائيل مهتمة بمتابعة نطاق هذه المناورات و كذا أهدافها، غير أن هذا التعليق رفضه رئيس الأركان التركي، و اعتبر أن المناورات هي شأن خاص بتركيا.

إن هذا التوتر لم يقف عند هذا الحد بل وصل إلى مهاجمة القوات الخاصة الإسرائيلية لأسطول الحرية و بالتحديد للسفينة التركية مرمرة و ذلك في 31 ماي سنة 2010م أين طالبت تركيا من إسرائيل بالقيام باعتذار رسمي، غير أن إسرائيل تجاهلت ذلك¹

وكانت الأزمة السورية في بداية 2011م هي الحدث المفصلي في بداية تحسن العلاقات الإسرائيلية مع نظيرتها التركية و ذلك على حساب العلاقات التركية-السورية، وكان هذا نتيجة للتباعد الذي ظهر بين سوريا و تركيا عقب انتقاد الأخيرة لسياسات الحكومة السورية.

ونتيجة لمخاوف إسرائيل مما يحدث في سوريا و انفلات الوضع، و زيادة نفوذ إيران و انتقال الترسانة الصاروخية و الكيماوية إلى منظمة حماس، كل هذا عجل رغبة إسرائيل في استعمال كل الأوراق المتاحة خاصة فيما يتعلق بتجاوز الخلافات مع تركيا و فتح صفحة جديدة.²

ومما سبق يتبين أن قناعة إسرائيل في احتواء الأزمة السورية و تداعياتها في المنطقة، و كذا تقويض و تضيق الخناق على إيران لا يأتي إلى بتقارب تركي- إسرائيلي، و هو ما يدفعها للتفاوض بكل أريحية في الملف النووي الإيراني، حيث يعتبر هذين العنصرين عاملا مشتركا بين تركيا و إسرائيل باختلاف الأجندة و كذا الأهداف المسطرة.³

1- سمية حوادسي، مرجع سابق، ص122

2- دراسة شرق أوسطية، التغيرات في السياسة الخارجية التركية (الأثر المتوقع على الملف السوري، مركز أسبار للدراسات و البحوث، 2016.

3- أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص438

المبحث الثالث: تأثير الفواعل الدولية على السياسة الخارجية التركية

لم تكن الفواعل الإقليمية هي المؤثر الرئيسي في السياسة الخارجية التركية، بل كانت هناك فواعل دولية أخرى غير إقليمية، و التي كان لها دورا هي الأخرى في توجيه هذه السياسة مثل روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، و الإتحاد الأوروبي و هذا راجع لمدى أهميتها و كذا الموقع الجيوبوليتيكي الذي تتواجد فيه تركيا.

المطلب الأول: العامل الروسي والصيني وتأثيرهما على السياسة الخارجية التركية

أولا: روسيا

عند قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، أخذت الولايات المتحدة تقيم الأحلاف لمحاصرة الإتحاد السوفيتي وإبعاد خطره والاستعداد لأيّة مواجهة عسكرية معه، وقد وافق ذلك أن الإتحاد السوفيتي أخذ يطالب تركيا بمقاطعتي "قارس وأردهان" وأخذ يهدد باحتلالهما، على الرغم من أن اتفاقية أنقرة التي عقدت بين تركيا وروسيا عقب الحرب العالمية الأولى نصت على أنهما مقاطعتان تركيتان، وحينئذٍ أصبح الجو مهيئاً لإدخال تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي وضع تركيا في خط الدفاع الأول أمام الإتحاد السوفيتي، مقابل معونات عسكرية واقتصادية بدأت تتدفق على تركي¹.

يبدو أن ما أظهره العقد الأخير سياسياً على الساحتين التركية والروسية يكاد يكون متطابقاً، فتجربة فلاديمير "بوتين" (رجل روسيا الأول) تشبه إلى حد كبير تجربة رجب طيب "أردوغان"، (رجل تركيا الأول) فكلاهما صاحب تجربة سياسية ومهارة كبيرة يحرك الأمور كيفما يشاء، ثم إن وجود "سرغي لافروف" إلى جانب بوتين، ورئيس المخابرات التركي هاكان فيدان إلى جانب "أردوغان"، ومدى التفاهم بين الأشخاص الأربعة حول مستقبل بلديهما، وما نجحوا فيه من تبادل للأدوار حتى يتحقق لهم ما خططوا له بنجاح دون اختلاف في وجهات النظر أو انشقاق فيما يخص القضايا الإقليمية .

1- محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب تأمر غربي صهيوني ماسوني، دمشق، دار الفكر، 2003، ص 305 .

ثانياً: الصين:

لقد برز التقارب التركي - الصيني في تسعينيات القرن الماضي بعد أن كانت العلاقات بين الطرفين مقطوعة خلال العقدين الأولين من الحرب الباردة، حيث بدأ التقارب من خلال تعاون عسكري محدود، بعد رفض الدول الأوروبية إمداد تركيا بالسلاح لاستخدامه ضد الأكراد بحجة أن ذلك يعتبر خرق لحقوق الإنسان، ونتيجة لهذا التعاون حصلت تركيا على تقنية تطوير صواريخ بالستية تصل من 150-200 كم. وفي عام 2009 قام الرئيس التركي الأسبق عبد الله جول بزيارة الصين والتي تعتبر أول زيارة لرئيس تركي منذ خمسة عشر عاماً، حيث تم التوقيع على اتفاقيات تجارية بين الدولتين.

يعتبر شعب " الأيغو " ¹ هو الرابط الأكبر المشترك بين كل من تركيا والصين، فمن هنا يأتي الاهتمام التركي بهذه المنطقة، بسبب الاضطهاد الذي يلقاه هذا الشعب من الحكومة الصينية والمحاولات العديدة من تركيا من قبل رؤسائها ورؤساء حكوماتها لوقف هذا الظلم، خاصة بعد المذبحة التي قامت بها الحكومة الصينية عام 2009 وما نتج عنها من تصريحات تركية تؤكد اهتمام الحكومة في أنقرة بهذه القضية الإنسانية، وكان أبرزها علي لسان أحد صحفيي صحيفة صباح الشعبية التركية حيث قالت: "ننتظر أن يتعاطف العالم مع " الأيغو "ر كما تعاطف مع فلسطيني غزة.

غير أن قضية " الأيغور " من الصعب أن تشكل يوماً ورقة ضغط سواء بيد تركيا أو الصين، وبالتالي لن تكون عائقاً أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لأن الاقتصاد التركي لا يعتمد اعتماد مطلق علي الصين، وفي المقابل فإن الأخيرة باعتبارها ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم يمكن أن تتلافى أي ضرر يمكن أن ينتج عن توقف علاقاتها مع تركيا، ولذلك يمكن القول أن الورقة الاقتصادية لا تشكل رادعاً بالنسبة للصين.

وقد انتقلت العلاقات التركية الصينية بعد ذلك إلى مرحلة كبيرة من التقدم والعمل المشترك، فهذا التقارب الذي حدث بين تركيا والصين هو نتيجة طبيعية لنمو دور البلدين، نمو وزن الصين العالمي ونمو

1 الإيغور قومية من آسيا الوسطى ناطقة باللغة التركية وتعتنق الإسلام يعيش أغلبها في إقليم سنغيانغ الذي كان يسمى تركستان الشرقية قبل ضمه من قبل الصين ، كان الإيغور يعتقدون عددا من الديانات على غرار البوذية والمسيحية (النسطورية) والزرادشتية إلى حدود القرن العاشر الميلادي حيث دخلوا في الإسلام ويتوزعون اليوم على أغلبية سنية حنفية وأقلية شيعية إسماعيلية.

وزن تركيا الإقليمي، فأصبحت هناك حاجة ماسة لنقل العلاقات الصينية التركية من مرحلة المجابهة والمواجهة، التي اتسمت بها هذه العلاقات خلال الفترة السابقة إلى مرحلة التعاون والبحث عن صيغ إستراتيجية للتعاون المستقبلي، بعدما كانت العلاقات التركية الصينية قبل ذلك بسبب الأحداث التي جرت في أرونتشي (عاصمة منطقة شنجيان) عندما قامت الحكومة الصينية بممارسة سياسة الإبادة الجماعية بحق أقلية "الأيغور"¹.

ومع بداية الأحداث الأخيرة في سوريا 2011، وقفت تركيا ضد الحكومة السورية ودعمت المعارضة بالسلح والخطابات الرسمية والشعبية في مواجهة بشار الأسد، وفي المقابل قامت الصين بدعم الحكومة السورية واستتكرت التحرك الشعبي ضد الرئيس بشار الأسد.

إن الصين وروسيا قامتا باستخدام الفيتو لاعتراض محاولة جامعة الدول العربية نيل دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لخطة العمل التي اقترحتها فيما يتعلّق بالانتقال السياسي في سوريا، وهذا الموقف الصيني الحازم بشكل غير معهود يوضح بأنه على الرغم من أن بكين ألزمت الحياد الحذر تجاه قضايا المنطقة، إلا أن موقفها الحالي يعكس انزعاجها المتزايد مما تعتبره سياسة أميركية هدفها سدّ الطريق أمام وصول الصين إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط.

لقد سعت الصين إلى مايسمّيه الأتراك علاقات "صفر مشاكل" مع الخارج، غير أنه أصبح من الصعب أكثر فأكثر عليها، أي الصين، أن تحافظ على مثل هذه السياسة، الأمر الذي يعكسه بوضوح موقفها الدبلوماسي إزاء الأحداث في الشرق الأوسط طوال العام 2012، حيث ظهر ذلك جلياً واضحاً حينما اتجهت بتأييدها إلى عدم التدخل العسكري في سوريا، ورأت أن ما يحدث في سوريا لا يحل بالعنف، وأن هذا الوضع هو شأن داخلي سوري، فقرار غربي بتدخل عسكري في سوريا لن يجلب إلا الخراب الذي جلبه في ليبيا.

إن الصين تسعى إلى إقامة قواسم مشتركة مع تركيا ومع الجامعة العربية، بعدما حصل شرخ في علاقتها معهما بسبب موقفها من أزمة سوريا، حيث باتت تدرك قوة الموقف التركي في المنطقة، وبالتالي فإن الصين لن تخرج من دائرة الصراع على الموارد بدون حل يضمن لها البقاء بنفس القوة والهيمنة التي

1 - موقع المركز الديمقراطي العربي الإلكتروني، "عوامل تطور العلاقات الصينية - التركية ومدى تأثيرها الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط"، <http://democraticac.de/?p=39092>، تاريخ الولوج: 2017/04/28.

كانت تتمتع بها طوال مساندتها للحكومة السورية إذا قدر لها تغيير موقفها مع اشتداد الأزمة الداخلية في سوريا¹.

المطلب الثاني: العامل الأمريكي و تأثيره على السياسة الخارجية التركية

اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية. وانطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي، مفاده الاستفادة من الدور الإقليمي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار. فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي.

ورغم أن العلاقات بينهما مرت أحياناً بفترات توتر لا سيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام 1974، إلا أنها كانت ترتقي دوماً إلى حالة أرقى وأمتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في 10 جانفي عام 1980، والتي أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة، فهذه (الاتفاقية) جاءت عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران، والاجتياح السوفيتي لأفغانستان.

في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان الرئيس "بوش الابن" بـ "الحرب على الإرهاب"، حيث قابلت تركيا بايجابية تعديل المادة الخاصة بحلف "الناتو" والتي تفرض على الدول الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وخلال ساعات قليلة قامت تركيا بتسهيل استخدام مجالها البري والجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر عام 2001م².

1- ييزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا موقع كارنيغي للشرق الأوسط الإلكتروني"، تاريخ المقال:

2012/02/09، تاريخ الولوج: 2017/04/28

<http://carnegie-mec.org/09/02/2012/ar-pub-47149>

2- نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دمشق، دار صابر للطباعة والنشر، 1981م، ص 165.

لقد أعادت الأحداث الأخيرة في بعض الدول العربية رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط، حيث تحاول تركيا تعزيز نفوذها في المنطقة، ومع إصرارها لتأييد الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية التي شهدت خلع أنظمة استمرت عقوداً عديدة في تونس وليبيا ومصر وسوريا.

أصبحت تركيا واحدة من ألد أعداء الرئيس السوري بشار الأسد، وانتقدت علانية تردد الولايات المتحدة في التدخل في حرب تحمل مخاطر الامتداد إلى الأراضي التركية، بينما شجعت واشنطن الدعم التركي للمعارضة السورية في الأيام الأولى من الانتفاضة ضد الأسد، مما جعل أنقرة تتحمل التبعات وحدها بما في ذلك تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين.¹

على الرغم من ذلك فإن "أردوغان" استفاد من تلك الأحداث الأخيرة في بعض البلدان العربية "الربيع العربي" فيما يتعلق بتطور علاقاته مع الولايات المتحدة، حيث أصبح قائداً لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة بفضل تأييده لعمليات الناتو في ليبيا، وتأكيداته على الديمقراطية والإسلام والعلمانية، وموقفه من سوريا، حيث لم يحظ عدد كبير من القادة الأجانب بفترة طويلة من المقابلات مع الرئيس "أوباما" كما حصل مع "أردوغان".²

لكن دون أن نغفل للتوتر الأخير في العلاقات ما بين البلدين و الذي يعود إلى ما قبل محاولة الانقلاب التي وقعت في جويلية الماضي ضد الرئيس رجب طيب أردوغان، وما انفكت تزداد سوءاً منذ ذلك الحين.

نستطيع القول بأن وجود نظام ديمقراطي علماني في بلد مسلم مثل تركيا، ووجود حزب حاكم معتدل مثل حزب العدالة والتنمية، هو نموذج تقدمه الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، وتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي لن تكون سوى خير مثال تستخدمه الولايات المتحدة في تحقيق ما نصبو إليه وهي بسط نفوذها علي العالم.

1- " تركيا مفتاح أمريكا لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط "، صحيفة القدس العربي، 2012/12/13.

2- حسين خورشيد دلي، مرجع نفسه، ص33.

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي و تأثيره على السياسة الخارجية التركية

بعد إلغاء الخلافة الإسلامية وقيام دولة علمانية في تركيا ، عملت الحكومات التركية المتعاقبة علي بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاجتماعية والثقافية المستوحاة من المجتمع الغربي، والتزمت بالأحلاف والمعاهدات العسكرية مع الغرب، ثم انضمت إلى الحلف الأطلسي في أبريل 1952، وإلى حلف بغداد عام 1955 ، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عام 1949 ، ثم تقدمت بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة في جوان 1959، ونجحت في عام 1963 في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا¹ ، ومن هنا بدأت التطلع إلى عضوية الإتحاد الأوروبي والسعي لنيلها. انقسم أعضاء الاتحاد الأوروبي حيال ملف تركيا بين مؤيد لانضمامها ومعارض، وكان لكل فريق من الفريقين حجج مختلفة، فمعارضو الانضمام يسندون حجتهم الأولى إلى الجغرافيا، إذ أن 97% من تركيا يقع في آسيا الصغرى وكذلك العاصمة، كما أن تاريخ الأتراك مغاير لتاريخ الأوروبيين، ولطالما شكّل العثمانيون تهديدًا لأوروبا باحتلالهم أجزاء منها.

لقد رفض هذا الفريق أيضاً أن يكون تركيا وهي من أكبر البلاد الإسلامية في الإتحاد الأوروبي، هدفه قلب القيم الغربية والتغلغل في الاتحاد الأوروبي لهدم تجربته²، كون الثقافة الإسلامية لا تتوافق والقيم الأوروبية، وبالتالي الخوف من اجتياح 70 مليون مسلم بلدان الاتحاد الأوروبي، ما يسرّع ويرفع من وتيرة صراع الحضارات ويغيّر الهوية الأوروبية، ويزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في أوروبا، من الممكن أيضاً في نظر هذا الفريق، أن تكون تركيا حسان طروادة أميركياً لأنها تمثل مصالح الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى إلى منع بروز أوروبا كقوة عظمى لذلك تصرّ الولايات المتحدة على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لشل مؤسساته³.

أما الفريق الآخر وهم مناصرو انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي استندوا على عدّة براهين، منها : التقارب الثقافي والاقتصادي لا يتمنع الاندماج كون تركيا منتمية إلى حلف شمال الأطلسي وإلى المجلس

1- عقيل محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص 168 .

2 -حسين خورشيد دلي، مرجع نفسه، ص50

3 محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ، 1998 ، ص 37-44 .

الأوروبي، أما بالنسبة إلى الجغرافيا الطبيعية، فإنه من الصعب تحديد حدود أوروبا من جهة الشرق، حيث لا خطوط تماس واضحة بينها وبين آسيا، واستند هذا الفريق أيضاً على أراضٍ فرنسية ما وراء البحار، وممتلكات بريطانية في المالويين، أما جزيرة القديسة هيلينة فهي أكثر بعداً عن بروكسل أو ستراسبورغ من أنقرة، إضافة إلى قبرص الواقعة شرق أنقرة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم دراسته يتبين أن السياسة الخارجية التركية تأثرت بمحددات البيئة الداخلية والفواعل الدولية سواء الإقليمية أو غير الإقليمية، حيث تتحكم في سير العلاقات بين تركيا ودول الجوار، وتأثرها بالقضايا والمسائل المتعلقة بين تركيا وبين كل من إسرائيل وإيران وكذا المسألة الكردية التي تعتبر متغيرا محليا ذو أبعاد إقليمية، كما تؤثر العوامل الدولية في السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها كروسيا والصين، دون إغفال دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في تأثيرهما على سياسة تركيا الخارجية.

الفصل الثاني:

حزب العدالة والتنمية:

النشأة الأهداف والمرتكزات

تمهيد:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية نوعاً من الانفراج السياسي، وكان العالم إذ ذاك يقوم على التنافس بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، ولم يسلم العالم الإسلامي من أن يكون ميداناً من أهم ميادين ذلك الصراع. لذلك فإن تركيا ذات الأغلبية المسلمة وبحكم موقعها المتميز في الربط بين الشرق والغرب، وقربها الجغرافي من مركز ذلك الصراع الذي سمي بالحرب الباردة جعلها الأكثر تأثراً، لاسيما وأن القوى المتصارعة تعلم يقيناً أن تركيا تشكل خطراً أشد فتكاً عليها من حربهما الباردة، لذلك سعت للقضاء على الهوية الإسلامية التركية بشتى السبل والوسائل.

ولعل نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والتحولت الشرق أوسطية التي نتجت عنها، ثم انهيار الشيوعية كقوة عالمية، واندحارها كأيديولوجية سياسية، وسقوط جدار برلين أيضاً، ساهم بشكل كبير في لفت الأنظار تجاه الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا، فسقوط الشيوعية كان له بالغ الأثر على السياسة الدولية، بحيث اختلت موازين الصراع والتدافع، ورؤى الخصومة والعداء التي حكمت النظام السياسي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.¹

لذلك يمكن القول بأن الأحزاب السياسية ذات الجذور الإسلامية في تركيا، لم تكن نبتة دخيلة أو طارئة على المجتمع، نبتت وفق فترات زمنية معينة أو نتيجة ظروف طارئة، أو حتى بسبب معادلات خارجية. كما لم يكن صراع التيار الإسلامي مع التيار العلماني بنخبتيه العسكرية والمدنية صراعاً عادياً بل كان صراعاً عنيفاً وقوياً، أملت تفاعلاتها قدراً كبيراً من التأثير والتأثر، وتركت هذه التفاعلات بصمات واضحة على مسيرة التيار الإسلامي في تركيا.

وقد أبانت الأحزاب الإسلامية التركية جميعها، قدراً معتبراً من المرونة والواقعية السياسية في تعاطيها مع القضايا والملفات المطروحة سواء على المستوى المحلي الداخلي أو حتى على الصعيد الدولي والخارجي، وهو ما ستأتي عليه الدراسة في هذا الفصل.

1 Gareth Jenkins (2008): "Political Islam in Turkey", Palgrave Macmillan, New York, P103

المبحث الأول: التعددية الحزبية ودورها في الصعود الإسلامي

أكدت التجربة التركية في نظام الحزب الواحد انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة، أما المرحلة الثانية، فهي نظام تعدد الأحزاب ويعود ظهورها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للأوضاع الجديدة التي مر بها العالم، ولشعور تركيا بالخطر، كالإتحاد السوفيتي سابقاً، نتيجة للاختلاف الإيديولوجي على الأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب كما عليه الحال في الديمقراطيات الغربية.

لذا أقرت تركيا نظام تعدد الأحزاب فتشكل إضافة إلى حزب الشعب الجمهوري: حزب الاستفتاء الوطني في جويلية عام 1946م، والحزب الديمقراطي في أكتوبر عام 1946م، ثم ظهرت أحزاب أخرى كانت غالبيتها نتيجة الانشقاقات عن الأحزاب الرئيسية باستثناء المنظمات اليسارية التي ظلت محظورة، وإن كانت تمارس نشاطات اختلفت درجاتها باختلاف الأوضاع السياسية.¹

المطلب الأول: الأحزاب والمنظمات السياسية في تركيا

سنحاول تسليط الضوء على أهم الأحزاب السياسية والمنظمات التي عرفتها الساحة التركية العلنية منها والسرية منذ الحزب الواحد إلى غاية فترة حكم حزب العدالة والتنمية عام 2002.

أ. حزب الشعب الجمهوري:

تأسس عام 1923 من قبل مصطفى كمال أتاتورك الذي كان رئيساً له حتى وفاته عام 1938م وخلفه برئاسة الحزب "عصمت إينونو" الذي كان سكرتيراً خلال عهد مصطفى كمال، وكان هدف الأخير من تأسيس الحزب هو تثبيت مبادئه في المماثلة على الاستقلال وتطبيق العلمانية.

وكان "عصمت إينونو" متحمساً جداً في دعم السياسة القومية والإجراءات الإدارية والثقافية الهادفة ليس فقط لفصل الدين عن الدولة، وإنما لتطبيق العلمانية ومعارضة المظاهر الدينية وكذلك مناهضة النزاعات القومية والانفصالية والشوفينية Chauvinisme لبعض القوميات غير التركية، كما تأثر بالفلسفة الغربية للحكم، وفي النظام الإداري والاقتصادي والتربوي، وخلال مدة حكمه الطويل تمكن من عزل تركيا تماماً عن العلاقات مع الأقطار العربية والإسلامية، في عام 1973 جرت

1 - إيفانوفيتش فلاديمير دانييلوف، الصراع السياسي في تركيا، تر: يوسف إبراهيم الجهماني، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 22.

الانتخابات الحزبية والتي فاز بها -بولند أجويد- وكان يمثل نقطة تحول هذا الحزب لأنه استطاع أن يجعل منه حزبا اشتراكيا ديمقراطيا، يسعى إلى تبديل الواقع السياسي في تركيا من جهة، ويضع حدا للاقتتال من جهة أخرى، ومن أبرز الإصلاحات التي حققها -أجويد- بالنسبة للحزب، ⁽¹⁾ أنه دفع بالعناصر الشابة والتقدمية إلى تقليد المناصب في قيادة الحزب، كما عمل إلى إخراج الحزب من عزلته ووقوعه تحت سيطرة الرأسماليين وكبار رجال الأعمال، ففي السياسة الداخلية سعى لإصلاحات جذرية لمعالجة أسباب التخلف، ودعا إلى إتباع سياسة خارجية مستقلة، كما شجع بإقامة علاقات جيدة بالدول الاشتراكية السابقة، ودول العالم الثالث والأقطار العربية، وقد أيد قرار حكومة العراق بتأميم عمليات شركة نفط العراق عام 1972، ودعم خط التعاون مع العراق.

كما قاد فكرة استرجاع الحقوق التركية بالقوة العسكرية، وقد تقوى مركزه بعد نجاح الجيش التركي في غزو قبرص، إلا أنه لاقى الكثير من المشاكل داخل الحزب ومن الأحزاب الأخرى، فداخل الحزب عارضه اليمينيون لأن سياسته قد أبعدت عن الخط البرجوازي التقليدي.⁽²⁾

ب. حزب السلامة الوطنية:

برز هذا الحزب بالدرجة الأولى في انتخابات عام 1973، إذا حرز 48 مقعد، وهو حزب إسلامي نشأ كرد فعل للعلمانية ويدعو إلى:

✓ إعادة الاهتمام بالشعائر الدينية وتدريس العلوم الدينية في المدارس ودعم المدارس والمعاهد الدينية.

✓ توطيد العلاقات مع الأقطار الإسلامية، وكان أكثر الأحزاب تحسما بالمؤتمر الإسلامي الذي عقد في اسطنبول عام 1976.

✓ قطع كافة العلاقات بالكيان الصهيوني، واتخاذ إجراءات صريحة وعلنية في دعم النضال الفلسطيني.

✓ توطيد العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية ولاسيما الدول المنتجة للنفط وغير ذلك من أجل تخليصها لتركيا من مشكلاتها الاقتصادية.

1 - أحمد خيروز، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص 146.

2 مرجع سابق، ص 147-148.

✓ خروج تركيا من السوق الأوروبية المشتركة، وانضمامها إلى منظمات اقتصادية عربية وإسلامية، وقيام سوق إسلامية مشتركة.⁽¹⁾

ج. حزب الحركة القومية:

هو حزب تركي طوراني يؤمن بأفضلية العنصر التركي ويطالب بضرورة الدفاع عن حقوق الترك في كل بلدان العالم، ولذلك فهو يهاجم باستمرار حكومات العراق واليونان والإتحاد السوفيتي سابقا، ودول أوروبا الاشتراكية السابقة والصين ويتهمها باضطهاد العناصر التركمانية.

يعتبر زعيم الحزب "ألب ارسلان توركشط" هو ضابط سابق في الجيش التركي، وشارك في انقلاب عام 1961، ولكن بعد مدة قصيرة أرسل كملحق عسكري في الهند، وبعد عودته أخذ ينتهز الفرص للتدخل في السياسة وأعاد تشكيل الحزب، وقد دخل عدة انتخابات نيابية جرت في تركيا.

تمكن من الحصول على 17 مقعدا عام 1979، وقد شارك الحزب في الحكومات منذ 1974، وذلك لحاجته لأصوات كافية في البرلمان، ومارس الحزب الحركة القومية والعنف السياسي نوابه في مختلف الأحزاب والحركات التي أدت إلى إثارة الاضطرابات في تركيا،⁽²⁾ ولاسيما في الجامعات، كما قاد حملة دعائية حول أوضاع التركمان في العراق مبنية على المغلطات وتشويه الحقائق، وهناك معارضة شبه قوية هو في صفوف الرأي العام التركي، لتصرفات هذا الحزب الذي يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم اتجاهاته المعادية للشيوعية بوجه خاص.

تكونت الأحزاب السياسية الإسلامية بعد العودة إلى الحكم المدني بعد انقلاب 1980، وبناءا على دستور 1983 ومن بين الأحزاب السياسية المعروفة على الساحة السياسية في تلك الفترة:

د - حزب الرفاه:

قام المحامي علي توكان باشي بإنشاء هذا الحزب، وقد اعترف مجلس الأمن القومي على 29 اسما من 33 اسما كأعضاء للهيئة التأسيسية للحزب في 9 أوت 1983، نتيجة لذلك أصبح "أحمد تكدا"

1 - أحمد النوري النعيمي، مرجع سابق، ص 286.

2 - نور الدين محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، الرياض: الرسيل للكتب والنشر، 1997، ص 27.

رئيسا للحزب. ومن أبرز مبادئ الحزب التي انتهجها: انتقد حزب الرفاه الرأسمالية والصهيونية والشيوعية، مؤكدا في ديباجته أن نظام الاستبعاد المطلق في تركيا لم يوجد صدفة، بل إن الرأسمالية العالمية والصهيونية وبمنتهى الوسائل هي التي أوصلت نظام الاقتصاد التركي إلى هذه المرحلة. حيث يرى أن الرأسمالية والصهيونية تؤيد الأحزاب التقليدية في تركيا وتدعمها، ونتيجة لهذا التعاون والتعاقد فإن تركيا ومنذ أربعين سنة تحكم أحزاب تختلف بالاسم ولا تختلف ذرة في المضمون ويرى أن الشيوعية لقد سقطت بعد أن ظلمت الإنسان لمدة سبعين عاما، (1) والرأسمالية هي الأخرى تظلم الإنسان.

وقد تحدث حزب الرفاه عن النظام الاقتصادي العادل الذي يقوم على مبدأ أن الحق هو الأعلى، أو هو النظام لا يسمح في أي وقت وتحت أي ظرف باستبعاد الإنسان، والذي يعطي كل إنسان حقه والذي يساوي بين الناس في الغرض. (2)

ومن هذا المنطلق، عارض حزب الرفاه انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، ورأى أن النظام الحالي ليس أكثر من حارس لمصالح الغرب، وهاجم الحزب من جانب آخر، حلف الشمال الأطلسي مؤكدا أن أسلحة نووية نصبت في تركيا، وطالب بانسحاب القوات الأمريكية من البلاد وقوامها 150 جندي.

المطلب الثاني: نشأة حزب العدالة والتنمية

يعتبر كثير من المحللين أن المخاض السياسي الذي قام به زعيم الإسلام السياسي في تركيا "نجم الدين أربكان" مع العلمانية المتصلبة أنتج نخبة إسلامية ذات رؤية سياسية لحل الأزمات، التي كانت تتخبط فيها وما يثبت هذا القول هو النخبة التي ظهرت في حزب العدالة والتنمية، والتي كانت معظمها تحت لواء حزب الفضيلة بقيادة "أربكان"، بل ونجحوا معه في الانتخابات البلدية في مدن كبرى كإسطنبول والتي فاز برئاسة بلديتها أردوغان، ثم انشقوا وكونوا حزبا، فكيف كانت مسيرة الحزب؟

1 - نور الدين محمد، نفس المرجع، ص 28-29.

2 - معتز بالله عبد الفتاح، "تركيا والبحث عن العلمانية المتزنة"، بيروت: مجلة السياسة الدولية، العدد 169، 2007، ص 177.

أولاً: ظروف النشأة:

إن ملاسبات ظهور وصعود الإسلاميين ممثلين في حزب العدالة والتنمية له ظروف سياسية داخل الدولة وظروف ترجع إلى الحزب نفسه، وتتمثل الظروف الداخلية في:

1 - الأزمة الداخلية التركية 2001: أما فيما يخص الظروف التي أحاطت بالدولة التركية فكانت تركيا على وقع زلزال سياسي وأزمة اقتصادية.

أ - اقتصادياً: بدأت أزمة متردية في فيفري 2001 ، نتيجة السياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة التي تسببت في انخفاض حاد لليرة التركية أمام الدولار أدى إلى ارتفاع هائل في حجم عجز الميزانية إلى 22.93 مليار دولار، كما وصل حجم الديون إلى 291 مليار دولار منها 122 مليار دولار ديون خارجية 3 مليار دولار داخلية، إضافة إلى المعدل المنخفض في النمو حيث وصل إلى 54% .

إضافة إلى ذلك زيادة نسبة البطالة إلى 19 % وهذا ناتج عن سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي فرض تقليص أعداد العاملين، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم.¹

ب - سياسياً: إن بوادر الأزمة الاقتصادية أثرت على الدولة التركية سياسياً، وهذا من خلال أن التبعية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي وإتباع سياساته أدت إلى الاستعانة بـ"كمال درويش"، والذي كان مؤيداً من أمريكا ونائب رئيس سابق لصندوق النقد الدولي، في ظل عدم وجود بديل محل الأزمة الاقتصادية وكذا مرض رئيس أجاويد ورفضه الابتعاد عن رئاسة الوزراء، أدى إلى قيام نائب رئيس الوزراء "حسام الدين أوزكان" وكذا وزير الخارجية "إسماعيل حسين"، بالخروج عن أجاويد وكان عبارة عن شبه انقلاب على رئيس الوزراء، مما أدى إلى فقدان الحزب الذي ينتمون إليه نصف مقاعده في البرلمان، وتشكيل حكومة جديدة بمباركة وزير الاقتصاد كمال درويش.

هذا التباين في وجهات النظر بين أنصار الحزب الواحد أدى إلى حالة من الاستقطاب السياسي بين الأحزاب الثلاثة المشاركة في البرلمان، ومنه الائتلاف الحكومي خاصة حزب اليسار الديمقراطي والوطن، و الحركة القومية ، مما أفقد الحكومة الأغلبية فأقرت انتخابات عامة مبكرة ، والتي أفرزت

1 - غزالي، عبد الحليم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ، ، 1009 ص.34

حالة من التغيير في الهيكلة السياسية داخل تركيا ، وهذا ببروز حزب العدالة والتنمية كقوة سياسية في البلاد.¹

ثانياً: تأسيسه:

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزباً سياسياً تركياياً، يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، كما يقول أنه حزب محافظ، ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، وهو الحزب الحاكم حالياً في البلاد، يرأسه "رجب طيب أردوغان".

وصل الحزب إلى سدة الحكم في تركيا في 3 نوفمبر 2002 ، بعد أن تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان، والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 جويلية 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، فبعد أسبوع من تأسيس حزب السعادة في 14 أوت 2001 ، قدم رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية اسطنبول، طلباً للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم "حزب العدالة والتنمية" ، والذي أضحي الحزب رقم 39 في تركيا. حيث اعتبر أردوغان أن حزبه ليس وريثاً لأي حزب إسلامي، بقدر ما هو وريث حزب العدالة الليبرالي الذي كان زعيمه عدنان مندريس، فمن أطروحات وأفكار هذا الحزب، أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيستقون أفكارهم واستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية،²

ولعل تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية، وعدد من السياسيين الجدد، أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك. فمنهم من جاء من خلال حزب الفضيلة الإسلامي، كـ"رجب طيب أردوغان" و"عبد الله غول" و"بولنت أرينك" وغيرهم، حيث اتفقوا على عامل موحد، وهو الخروج من الوضع المتردي في البلاد إلى مجتمع أكثر رفاهية اقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق الديمقراطية وغيرها، دون الإخلال بمبادئ العلمانية، أو الاصطدام مع المؤسسة العسكرية التركية.

1- غزالي عبد الحليم، مرجع سابق. ص39

2 - ادريس بوانو، إسلاميو تركيا العثمانيون الجدد، البدايات المكونات، التحولات، المعادلات، سوريا، مؤسسة الرسالة، 2005، ص39.

واعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي، أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية، بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات البرلمانية، ويحتضن جميع قطاعات الشعب. وعدد "أردوغان" رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية والمتمثلة فيما يلي:¹

✓ مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.

✓ مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.

✓ مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.

✓ مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

وبالتالي فإن حزب العدالة والتنمية وضع في أجندته السياسية، هدفاً رئيسياً وهو الارتقاء بتركيا بشتى الطرق والوسائل المتاحة، من خلال الوصول بتركيا إلى بوابة الاتحاد الأوروبي، لإنعاش الاقتصاد والرفاهية المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تركيا، مع عدم تغييب العلاقات الخارجية مع الجوار العربي والشرق أوسط.

كما اندفعت تركيا في سياستها إلى ممارسة ما تسميه "الدبلوماسية الاستباقية"، أي التدخل لحل المشكلات في محيطها المباشر والقريب، وهنا ظهر الدور الوسيط الذي أضاف ثقلًا متزايدًا على الدور التركي في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وصولاً إلى شبه الجزيرة الهندية.²

لقد فاز حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً في انتخابات عام 2002، وأصبح "عبد الله غول" رئيساً للوزراء، ثم بعد التعديل الدستوري عام 2003، تم السماح لأردوغان أن يحل محل غول في رئاسة الوزراء، وفي انتخابات عام 2007، حصل حزب العدالة والتنمية على 47٪ من نسبة التصويت،

1- ادريس بوانو، مرجع سابق، ص39.

2- محمد نور الدين، مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه قضية فلسطين، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد21، عدد28، 2005، ص 25.

وانخفض عدد مقاعد الحزب في البرلمان إلى 341 ، ولكن أعيد تكليف "أردوغان" رئيسا للوزراء، في حين انتخب "عبد الله غول" ليكون رئيساً للجمهورية التركية.

وفي أبريل 2007 ، عمم الجيش التركي عبر موقعه الإلكتروني تحذيرا للحكومة التركية يطالبها بوقف نشاطات الأسلحة التي تنتهجها، حيث أعتبر ذلك البيان تهديدا ومحاولة من الجيش للانقلاب على الحكومة، الأمر الذي زاد من شعبية الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية، وساد شعور عام بأن الحزب وقع ضحية أزمة انتخاب رئيس الجمهورية التي جاءت بعد بيان الجيش، وإلغاء المحكمة الدستورية الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.¹

و في انتخابات 2007 حصل حزب العدالة والتنمية على تأييد شعبي واسع وصل إلى 47 بالمائة من أصوات الجمهور، مكنت الحزب من المحافظة على أغلبية برلمانية 340 من 550 مقعد، إلا أن عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب كانت أقل من الدورة السابقة، نتيجة دخول حزب إضافي للبرلمان، وهو حزب العمل الوطني.

كما ساهمت أيضا الشعبية الكبيرة لحزب العدالة والتنمية في انتخابات التشريعية العامة 2011 ، بتحقيق فوز ساحق كما سنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم 03: يمثل النتائج التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية 2002، 2007 و 2011:

السنوات	عدد الأصوات	نسبة التصويت	عدد الممثلين
2002	10808229	34.3	363
2007	16327291	46.6	341
2011	21399082	49.8	327

المصدر: كاهنة شاطري، علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط 2003-2013، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015، ص9

الملاحظ من خلال الجدول حصول حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية لسنوات 2002 ، 2007 ، 2011 على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها في المجلس النيابي التركي.

وختاماً، فإن البعض يطلق على حزب العدالة والتنمية وسياساته، لقب العثمانيين الجدد، وهو ما أقره الحزب من خلال تصريح وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو، حين قال في نوفمبر 2009 في

1- يوسف غنيم، فرضيات في سياسة تركيا الخارجية، 2010، <http://blog.amin.org/alianalhindi>

لقاء مع نواب الحزب " :إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية .إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا .نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال أفريقيا .والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب، وخاصة فرنسا التي تفتش ورائنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال أفريقيا .لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد "ساركوزي" كلما رفع رأسه في أفريقيا، وجد سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفارتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية".

أتى ذلك في إطار تخصيص أوغلو بالذكر لفرنسا وساركوزي لرفض الرئيس الفرنسي بشدة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.¹

مما يؤكد نجاح تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي التي تبناها أوغلو، ثم بدأ بتطبيقها بعد وصوله إلى وزارة الخارجية في جويلية 2009 ، التي انفتحت من خلالها على العالم، جاعلاً لتركيا مكاناً كبيراً في العالم وليس في المنطقة وحدها، وهو ما يجعل تركيا توازي علاقاتها اليوم مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وبين الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أهداف حزب العدالة والتنمية

يتسم حزب العدالة والتنمية بمجموعة من الأهداف والمبادئ في السياسة الخارجية التركية وأهم المبادئ التي يقوم عليها الحزب هي كالآتي:

1 – المبادئ:

على المستوى الداخلي:

- ✓ تحقيق السيادة للشعب التركي والحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- ✓ الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.
- ✓ تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- ✓ تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي .

على المستوى الخارجي؛

- ✓ تبني حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية يسميها "واقعية" تتسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي، خالية من الأفكار المسبقة أو التعسفية.

1- كاهنة شاطري، علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط 2003-2013، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة تيزي وزو، 2015، ص9.

- ✓ تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة، ويلتزم الحزب بإعادة تعريف أولويات سياسة تركيا الخارجية في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة
- ✓ ويخلق توازن جديد بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية.¹

2 - الأهداف:

- يشير النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية في المادة 4 باب الأهداف السياسية إلى مايلي:
- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن "النظام الجمهوري" هو أهم مكسب إداري للأمة التركية، وأن السيادة أصبحت في يد الشعب بدون قيد أو شرط، ويسلم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة، وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السيادية باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون، كما يدافع حزب العدالة والتنمية عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها.
- يرفض حزب العدالة والتنمية كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة، ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد.
- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يمكن الإرادة الوطنية من أن تسود، أما الاستخدام الحر للحقوق السياسية فيمكنه أن يحيي في إطار نظام ديمقراطي.
- يعطي حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا ليحي الإنسان حياة إنسانية، كما يهتم بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة.
- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج بالعدالة، وبإيمانه بأن القوة تنبع من القانون وليس العكس.
- يهدف إلى القضاء على العوائق التي تمنع سيادة الشعب، وتحقيق حق القضاء العادل وحرية البحث عن الحق بكل صوره.

1- سمية حوادسي، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة محمد خيضر يسكرة ، ص 63.

➤ يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص وبخاصة الشباب واثقين من أنفسهم ومتقدمين ومتطورين وفي مستوى رفاهية مرتفعة، ومرتبطين بوطنهم تركيا التي تنعم بالأمن والسلام، ومزودين بقيم الروح المعنوية العالية، ولهذا السبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم تدريب وتعليم مزود بالوسائل والمعطيات العلمية الحديثة من أجل خلق مجتمع معلومات حر على كافة المستويات¹.

➤ يقبل حزب العدالة والتنمية الاستفتاء العام كطريقة فعالة، من أجل تأمين مساهمة الشعب في عملية الإدارة.

➤ يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة، ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني، وبأنه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وفي إجراء الرقابة عليها وإدامتها.

➤ أهداف الحزب وفق اللوائح الداخلية:

- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.
- تحقيق الحضارة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى أتاتورك.
- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب.
- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.
- وضع حد للمشاكل التي يعيشها الشعب التركي لسنوات عدة.
- حزب العدالة والتنمية يوحد ولا يفرق وهو حزب لجميع الأتراك.²

1 - رانيا حسناوي، منى رزق الله، السياسة الامنية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة العربي تبسي، نبسة، ص 24.

2 - رانسا حسناوي، منى رزق الله، نفس المرجع، ص 25.

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة

يمكن القول أن تركيا تملك مجموعة من المقومات سواء جيوسياسية أو جيواستراتيجية، ويمكنها أن تكون قوة صاعدة هذه الأخيرة تسمح لها بلعب دور إقليمي فعال، كما يمكنها من أن تكون طرف مؤثر في السياسة الدولية من خلال تطورها المضطرد في معدل النمو الاقتصادي، مما يسمح لها تسلم مراتب في النظام الدولي، ويجعلها ترسم سياسة تتلاءم مع قوتها، كما أن التحولات الجذرية للسياسة الداخلية بعد صعود حزب العدالة والتنمية، ساهم في بلورة السياسة الخارجية الجديدة.

المطلب الأول: الدور الإقليمي التركي

تقوم السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى يومنا هذا على أسس ومرتكزات أبرزها، تلك المرتكزات التي أتى بها وزير الخارجية المنظر السياسي "أحمد داود أغلو" في كتابه العمق الاستراتيجي.

أولا - عوامل ظهور الدور الإقليمي التركي

تعددت العوامل المؤدية لتنامي الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ويمكن حصرها في العوامل التالية:

1 - انهيار الاتحاد السوفيتي مما دفع إلى ظهور نظام عالمي جديد أحادي القطبية والذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في صيف عام 1991 م ، فبغياب الاتحاد السوفيتي انتهى دور تركيا التقليدي في مجابهة المد الشيوعي في الشرق الأوسط ، ما دفعها للبحث عن دور جديد¹.

2- دعم و تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا، رغم تداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، على العلاقة التركية_ الأمريكية من خلال منع تركيا الولايات المتحدة استخدام أراضيها في تلك الحملة، إلا أن الولايات المتحدة بقيت تعمل على وضع علاقات وثيقة مع تركيا و ذلك لمكانة تركيا في المنطقة².

1 - احمد نافع، النظام الإقليمي العربي التحدي والاستجابة، مجلة دراسات استراتيجية العدد 12، سنة 2002.

2 - ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2006، ص 308

وقد استطاعت التعايش، وسط دول تختلف عنها من ناحية الديمقراطية مد جسور الصداقة مع محيطها الإقليمي، الذي يتصل بشكل مباشر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ويجعلها دوماً في حالة دعم مستمر لتطور وتقوية الدور الإقليمي لتركيا.

3- تمتع تركيا بوفرة الخيارات الإستراتيجية وذلك لامتداد عمقها الاستراتيجي في العديد من الأقاليم المجاورة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضواً فاعلاً في العديد من النظم الإقليمية .

4 - اتفاقية السلام العربية_الإسرائيلية: يعتقد البعض أن هذا العامل ليس مهماً في تبلور الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط و المنطقة العربية منه خاصة، إلا أن اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية فتحت الأبواب لتركيا لإقامة العلاقات المختلفة المجالات مع الدول العربية بعد أن كانت هناك قطيعة كاملة بينهما منذ اعتراف تركيا بقيام دولة إسرائيل عام 1949 .

فرغم أن توقيع اتفاقية السلام بين العرب و إسرائيل 1978 فتح المجالات لبعث العلاقات التركية العربية. وفتح المنطقة ككل للنفوذ التركي. إلا أن سقوط عملية التسوية السلمية ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية على يد الولايات المتحدة الأمريكية باسم الوساطة _ خدمة الكيان الصهيوني _ وفرض تسوية بالقوة تصب لمصلحته وقيام إسرائيل بالحرب على غزة 2008 والعمل على حصارها ، كذلك ضرب الأسطول البحري الصهيوني لأسطول الحرية التضامن كان العامل لتأكيد القيادة السياسية التركية على ضرورة تثبيت و تعميق الدور التركي في المنطقة.¹

5 - وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة: وهذه الأحزاب في مقدمتها حزب الرفاه الذي حله الجيش وتحول إلى الحزب الفضيلة ، ومع وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بدأت تبرز حقيقة هامة مفادها أن مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الإسلامية لا الخيار العلماني الذي يسعى بالارتباط النهائي ، عبر الانضمام للإتحاد الأوروبي

6 - تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ العام 1953 حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضارياً عنها .

1- عمرو صبيح السيد، تأثير العلاقات التركية المصرية على النظام الإقليمي العربي،

بالإضافة إلى تخوف الإتحاد الأوروبي من أن تكون تركيا أكبر دولة في حالة انضمامها من خلال عدد سكانها ما قد يطمس الهوية الأوروبية

7 - الصورة الإيجابية التي اكتسبتها تركيا بعد مواقفها من عدة قضايا عربية في العقدين الأخيرين باعتبار أن العرب يشكلون الأغلبية في منطقة الشرق الأوسط.

كل هذه العوامل بالإضافة إلى الإرادة السياسية للقادة الأتراك ، تقمست تركيا دور فعال في النظام الدولي الجديد منذ انتهاء الحرب الباردة.¹

ثانيا - ملامح الدور التركي الإقليمي:

1- تعتبر تركيا نموذجا يحتذى به للتنمية و الاستقرار في الشرق الأوسط الجديد، و ذلك باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة ، وهذا ما عبر عنه الرئيس التركي الأسبق "تورغوت أوزال" "حيث قال: أن المشروعات التي تعيد بناء المنطقة اقتصاديا بما في ذلك مشروعات تنمية الموارد المائية ومن أهم المشاريع التي تبنتها بالفعل تركيا مشروع " أنابيب السلام " المائي الذي يمتد من تركيا إلى دول الخليج العربي وسوريا و الأردن ، و الضفة الغربية ، و إسرائيل عبر أنبوبين تبلغ أطوالها نحو خمسة آلاف كيلومتر وبكلفة قدرت نحو 21 مليار دولار.²

2 - لعبت تركيا في التسعينات دورا مهما في الشرق الأوسط من خلال نموذج الحرب بالنيابة التي شنتها تركيا في إطار محدود لأغراض الاستهلاك المحلي من جهة و الالتفات إلى الخارج ومغازلة القوى الغربية و إسرائيل على حساب بؤرة التوازنات الحساسة من ضفاف الأطلسي إلى حدود العرب من جهة أخرى ، وهي من هذا المنظور تؤدي دور إقليمي.³

3 - منذ خمسة عقود وضعت تركيا في مكان رئيسي ضمن سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشرقية حتى انهيارهما في 1991.

4 - سيطرت تركيا اقتصاديا على منطقة الحكم الذاتي لكردستان العراق عبر امتلاكها جزء كبير من السوق المحلية فيها وتصدير البضائع إليها.⁴

1- فتحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الفكر العدد 05، مارس 2010، ص 213

2- حسين بكر احمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مجلة دراسات إستراتيجية العدد 41، سنة 2000، ص 41.

3- حسين بكر احمد، مرجع سابق، ص 01.

4- ياسر احمد حسن، مرجع سابق، ص 306.

5 - لعب دور الوسيط لحل الخلافات في منطقة الشرق الأوسط وذلك منذ انهيار عملية أوسلو ، وعجز الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة إطلاق عملية السلام فعالة . وكذلك وفشل الاتحاد الأوروبي في وضع إستراتيجية ذات مصداقية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي . وفي غياب مشروع عربي واضح وجدي وموحد لوضع حلول أو مبادرات فعلية سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة ، أو عن طريق دعم المقاومة.

رغم الدور المحدود للوساطة التركية في بعض النزاعات في منطقة الشرق الأوسط إلا أنه يبين مدى أهمية الدور التركي بشكل عام في المنطقة وذلك لما اكتسبته تركيا من رضا من قبل العرب والغرب بشكل عام، ذلك ما يدفعها إلى تحقيق دور أكبر.

المطلب الثاني: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية

مع وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة سنة 2002 في تركيا حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، لذا يحمل الحزب مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، وتقوم السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى يومنا هذا على أسس ومرتكزات، أبرزها تلك المرتكزات التي أتى بها وزير الخارجية "أحمد داود أغلو" في كتابه العمق الاستراتيجي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

✓ التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت تركيا الوحيد الذي نجح في التقدم على الصعيد السياسي، دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.⁽¹⁾

✓ إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ "تصفير المشكلات" ZERO PROBLEM أي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا أن تحقق منح السياسة الخارجية

(1) نور الدين محمد، تجربة الإسلاميون في تركيا: طبيعة الدور الإقليمي التركي، أهدافه ووسائل تنفيذه، بيروت: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2001، ص 6.

التركية قدرة استثنائية على المناورة. ويعتبر كامتداد لشعار تركيا في عهد أتاتورك

« Peace at home, peace in the world » سلام في الداخل، سلام في العالم. (1)

✓ إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وبدلاً أن تكون تركيا "مصدر المشكلة" في استقطابات

الغرب/الشرق، والشمال/الجنوب، آسيا وأوروبا، تكون على العكس من ذلك "مصدر لحل

المشكلات" وبلد مبادراً إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلد يساهم في إرساء السلام

العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن

الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها تتناقض مع بعضها. (2)

✓ تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف

الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين أما في المرحلة الحالية

على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل "بلد مركز" جاذب وفاعل، والانتقال من السياسة

الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة

لتركيا.

واستناداً إلى هذه الأسس الخمسة التي عددها "أحمد داود أغلو" فإن توفير الأدوات الضرورية

لنجاحها يتطلب أيضاً، توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا، وجعلها منسجمة عن عمقها التاريخي

والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، بعدما ابتعدت منه منذ

إنهيار الدولة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءاً تابعاً للمنظومة الغربية. (3)

وتحاول تركيا تجسيد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة)، لهذا

تتوسط تركيا العديد من المشكلات الموجودة في محيطها، فضلاً عن تنشيط دور أنقرة في المؤسسات

الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والانفتاح الاقتصادي

(1) Gulbahar Yelken Aktas, **Turkish Foreign Policy: New Concept and Reflection** ; a thesis submitted to the graduate school of science, degree of Master of science in international relations; Middle East technical Univesity, 2010, p 6.

(2) نور الدين محمد، مرجع سابق، ص 8.

(3) أحمد داود أغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2010، ص 114.

والثقافي على كافة دول العالم. ⁽¹⁾ وقد ساعدت عدة عوامل على إحراز تركيا تقدما ملحوظا في تطبيق هذه الأسس، وتلك المرتكزات في سياسات ملموسة ومنسجمة.

(1) Dir Bal, **Turkish foreign Policy in post cold car era**, Brown walker presse d : Florida, USA, 2004,p 5.

المبحث الثالث: أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

تعتبر السياسة الخارجية برنامج عمل مسبق ومخطط له، لذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم الأهداف التي تركز عليها السياسة الخارجية التركية، فضلا عن الأدوات التي انتهجها حزب العدالة والتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية والقومية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية

استنادا إلى مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية التركية، فقد حددت الأهداف من وراء كل مبدأ تبنته من خلاله تحقيق أهداف معينة تجاه قضايا وفواعل على اختلاف مكانتهم في العلاقات التركية من جهة وفي الساحة الدولية من جهة أخرى، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. تحقيق مكانة الزعامة في الشرق الأوسط:

من الواضح أن توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط راجع إلى طبيعة دول المنطقة، حيث بدأت تركيا في السعي وراء تحقيق مكانة إقليمية ومن ثمة عالمية تمكنها من الخروج من الدور البسيط إلى الدور المركزي والأساسي، وهذا الهدف يمكن أن نقيمه على أنه حقق الحد الكبير منه. ليس على اعتبار تركيا دولة رئيسية ومحورية فحسب، بل وكفاعل دولي له تأثير في قضايا الشرق الأوسط.

كما ساهمت الانتفاضة العربية الأخيرة في زيادة النشاط التركي والعمل على تعزيز مواطن قوتها من خلال تقديم نفسها نموذجا للديمقراطية في المنطقة، كما أن المواقف الإيجابية ستقدم تسهيلات سياسية وإدارية كبيرة تضمن تركيا من خلال الصعود بواسطة قيادتها للوضع الأمني ووساطتها. (1)

(1) بشير عبد الفتاح، "كابوس ويكيليكس نقص مضجع حكومة حزب العدالة والتنمية"، جريدة الحياة اللندنية، الخميس

25 نوفمبر 2010، على الرابط: www.echaph.com/oele/newspapers/2010/11/61665.

2. الحفاظ على المصالح التركية:

تدرك الرؤية الإستراتيجية التركية ضرورة الاستقرار في العالم، ولاسيما في مجال الطاقة، ولهذا الغرض تسعى تركيا إلى المساهمة في إقرار السلام اعتمادا على مكونات ثلاث سياسي، اقتصادي وثقافي.⁽¹⁾

3. بناء علاقات مثبتة مع دول الجوار:

وتبتغي من خلال هذا إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية الخاصة، على غرار علاقاتها مع الدول الغربية التي شهدت تحسنا ملحوظا منذ وصول حزب العدالة والتنمية وعلاقتها مع إسرائيل. ففي عام 2007 بقيت تركيا تنصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقة مع إسرائيل حيث شهدت نفس السنة ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين البلدين.

تحاول أنقرة من خلال هذه الأدوار تحقيق المصالح الأمنية، وبناء تحالفات إستراتيجية جديدة، وهو ما يعني أن السياسة الخارجية التركية تتحرك وفق إستراتيجية متكاملة من أجل بناء دور إقليم تستند إلى الأولويات التي تحددها المتغيرات الإقليمية والدولية.⁽²⁾

4. الأهداف الاقتصادية:

تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق الأهداف ذات الطابع الاقتصادي، تتمثل في التفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الربوع الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهيئات الاقتصادية والتسهيلات المالي، وقد تميزت السياسة الخارجية التركية بفك الارتباط بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية، وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا.

كما يظهر أن تركيا تستخدم الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول لتحقيق التعاون ورغم كل مظاهر التباعد التي قد تبدو في الأفق القريب أو البعيد، لكن تركيا تسعى من خلال الاقتصاد

(1) عفيف عثمان، قراءة في كتاب ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2010، ص 162.

(2) سهام عيادي، فتحة مزمود، تركيا: الدوافع الأمنية من وراء الدور السياسي الأجنبي تجاه الشرق الأوسط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية وعلاقات دولية، الجزائر، جامعة قلمة، 8 ماي 1945، 2012.

لتعزيز أهميتها وتفوقها في الاقتصاد وانفتاح الأسواق لاقتصادها، إلا أنها أيضا تحتاج للبوابة العربية لاقتصادها والمتمثل بجارتها سوريا، صاحبة أطول حدود برية معها. (1)

5. الأهداف العسكرية:

تعمل كل دول على الحفاظ على أمن وتكامل إقليمي الخاص بالدولة أو حلفائها والمتعاونين معها، وتحاول أن تمتلك القدرات العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات أو إعاقة جهود أعداء الدولة، وترتبط قوة الدولة بالدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والعالمي، وتركز عقدة تركيا الأمنية على إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية وإستراتيجية، تضمن لها موقفا أفضل تجاه مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، إذ تهتم المؤسسة العسكرية بتحقيق هذه الأهداف، تتمثل في الاستجابة الفعالة للتحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية. (2) والتي تقع على عاتق المؤسسة العسكرية مجموعة من المهام وأبرزها: الردع وتحليل مجال نطاق الأمن وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة فضلا عن عمليات الحرب التقليدية.

المطلب الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات لتحقيقها، والتي يصعب بدونها تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يؤكد تحقيق الأهداف لفاعل دولي آخر، وحتى في تلك الحالة، فالأمر يتطلب مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الفاعل.

والواقع أن أهمية الأدوات السياسية الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحدد المسار ومعالم تلك السياسة، ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يقتضي باستعمالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ورغم تعدد أدوات السياسة الخارجية إلا أن تركيا اعتمدت على مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في:

(1) أحمد النوري النعيمي، مرجع نفسه، ص 25.

(2) وراء جاسم لطيف السعدي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1933-2010، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 125.

1. الأدوات الدبلوماسية:

تشمل المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء وحدات الدولة الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب.

وتعتمد الأداة الدبلوماسية على توطين مجموعة من الموارد، وهي شبكة الشعارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.⁽¹⁾ وتولي السياسة الخارجية اهتماما كبيرا لأداة الدبلوماسية، التي من خلالها تسعى لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين، وقد انتهجت تركيا مبدأ "تفسير المشكلات" مع جيرانها، والمبادرة لحل الخلافات التي قد تطرأ في بين تركيا ودول الجوار.

كذلك تنشط الدبلوماسية في طرح المبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية، وقد أكد أحمد داود أعلو هذا المعنى بوضوح فور توليه وزارة الخارجية في ماي 2003 في حفل التسليم، حيث تعهد بأن تكون إحدى أهم القوى الإقليمية، وأنها ستكون دولة فعل وعمل وليس دولة رد فعل، بل دولة تستشار في كل قضايا المنطقة والعالم.⁽²⁾

ومن ملامح الدبلوماسية التركية حيث نجد تركيا قد استضافت قمة الناتو وقمة المؤتمر الإسلامي في عام 2003، فضلا عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2007.

وشاركت تركيا في جامعة الدول العربية كضيفة على مستوى وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء على حد سواء. كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خليفة اجتماع الدول جوار العراق في 2 نوفمبر 2007.⁽³⁾

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 91-92.

(2) أحمد داود أعلو، "تركيا والديناميكيات الشرق الأوسط"، مجلة الشرق الأوسط، العدد 112، ص 37.

(3) طارق عبد الجليل، محاضرة عن ندوة بعنوان "العمق الاستراتيجي" مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية، القاهرة: عين الشمس، كلية الأدب، 2011/11/28.

2. الأداة الاقتصادية:

تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية.

مثلا إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية.⁽¹⁾

3. الأداة الإعلامية

تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين وتشتمل مجموعة من الأدوات الدعائية والثقافية، وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين.

أما الأدوات الثقافية فإنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية، ونشر تعليم القومية في الخارج وغيرها.⁽²⁾

رغم أن تركيا تستخدم الإعلام للتأثير على الوضع الداخلي أكثر من تركيزها فيه على التأثير الخارجي، إذ أنها أصبحت تستخدم هذه الأداة بصورة أكثر من السابق لخدمة سياستها الخارجية، ولأجل ذلك أطلقت مؤخرا قناة تركية ناطقة باللغة العربية وهي قناة « TRT 7 » تابعة للحكومة التركية، وعندما افتتحتها تم توجيه دعوة لرؤساء الدول لحضور حفل افتتاح القناة الجديدة في الإشارة إلى أهمية القناة وأهمية المنطقة العربية بالنسبة لتركيا.⁽³⁾

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 92.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 130-131.

(3) أحمد المصري، تركيا تطلق تي آر تي 7 ومنافسوها يتربعون، جريدة القدس العربية، 2010/06/10.

وكان ذلك مؤشرا على التغير الحاصل في تركيا في التوجه الإعلامي المختلف الذي انتهج، حيث أكد نائب رئيس الوزراء التركي على أهمية ودور وسائل الإعلام في ترسيخ ودعم العلاقات الثنائية سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

4. الأداة العسكرية

هي مجموعة من المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولة الأخرى. وتشتمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها واستعمال أو التهديد باستعمال القوة والغزو المسلح، والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، وعقد المخالفات العسكرية...الخ.⁽¹⁾

وتتفوق تركيا بنفوق واضح في قدراتها العسكرية مقاسة بعدد قواتها وحجم الإنفاق العسكري، حيث زاد حجم الإنفاق العسكري التركي من 8 مليار دولار عام 2002 إلى 11.6 مليار دولار عام 2007.

5. توظيف المنظمات الدولية

أدركت تركيا أهمية ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية، إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، ويرى أحمد داود أغلو في كتابه العمق الاستراتيجي: أن تركيا تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة، مثل حلف الشمال الأطلسي، الإتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي وعليها أن تستفيد من المنظمات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، ومجموعة الدول الثمانية، ومجموعة الدول العشرين.⁽²⁾

وهذا ما يؤكد أن تركيا حريصة على أن يكون لها دور حيوي في هذه المناطق الدولية والإقليمية التي من خلالها تتمكن من لعب دورا فعالا في السياسة الخارجية.

(1) محمد السيد سليم، نفس المرجع، ص 97.

(2) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 252.

خلاصة الفصل الثاني:

نجح حزب العدالة والتنمية التركي في الخروج من عباءة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا ذات النهج الأربكاني، وتكوين منهج جديد في التعامل مع الواقع الجديد. الأمر الذي أثار سخط الأحزاب الإسلامية، وعلى رأسها أربكان ضد ذلك الحزب من جهة، والمؤسسة العلمانية العسكرية من جهة أخرى، ورغم كل العقبات التي واجهها الحزب، إلا أنه استطاع أن يحقق جزءاً كبيراً من التنمية في البلاد، وأهمها التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ممارسة الحريات، حيث قامت بتعديل الدستور في أحد أهم القضايا، من أجل أن يكون المواطن التركي هو صاحب القرار باختيار رئيسه بدلاً من البرلمان الذي تقوده نخبة حاكمة.

كما أن سياسة العمق الاستراتيجي وتصفير المشاكل وسياسة تعدد البعد التي عملت من خلالها الحكومة التركية على احتواء المنطقة والولايات المتحدة، زادت من قوة الحزب في مواجهة المؤسسة العلمانية التركية، فأصبح الحزب مقبولاً إقليمياً ودولياً، عدا عن قبول الشعب به وثقته الكبيرة بحكومته. اتضح من الفصل الثاني أن لكل سياسة خارجية لدولة ما أهداف تود تحقيقها، وتستخدم أدوات متنوعة لتحقيقها، إضافة إلى أن أي دولة من الوحدات الدولية تتأثر بالمتغيرات الداخلية، كالأحزاب السياسية، وتسعى من خلال الحزب الحاكم إلى تجسيد مبادئ وأسس السياسة الخارجية على أرض الواقع، ولعب دور إقليمي بارز في المنطقة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. ولإيضاح الصورة أكثر في فهم السياسة الخارجية لتركيا، فلا بد من الخوض في تطبيقات هذه السياسة في جوانب محددة ظهرت بوضوح في السنوات الأخيرة، مثل الوساطة التركية في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة في محولة إيجاد حل سلمي للأزمات الراهنة. وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

روسيا الاتحادية في السياسة الخارجية التركية

تمهيد:

على الرغم من تحسّن العلاقات الروسية - التركية على نحو غير مسبوق، فإنها لم تؤدّ إلى تلاشي طموحاتهما التاريخية المتنافسة ولا نزاعهما الإقليمي، وخاصة في المنطقة العربية، بسبب طبيعة مصالحهما في المنطقة التي تتطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة، لقد أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعني إضعافاً لدور الآخر ومصلحه كما هو الحال في سوريا، كما أفلقت طبيعة الانتفاضات العربية موسكو التي تخشى أن يؤدي إلى مزيد من وصول الأحزاب السياسية الإسلامية إلى الحكم في العالم العربي؛ وهو ما يصبّ في مصلحة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد يؤدي ذلك إلى تشكّل محورٍ إقليمي يوسّع النفوذ التركي.

ويناقش الفصل الثالث التقارب التاريخي الذي توصلت إليه روسيا وتركيا، ومجالات التعاون الإستراتيجي المتضمنة فيه ومصالح الدولتين ومكاسبهما، ومحددات العلاقة بينهما وأثر الأزمة السورية على طبيعة العلاقات التركية الروسية، كما يحلل الانعكاسات بعيدة المدى التي لها ارتباط وثيق نتيجة تعاضد الاعتماد المتبادل بينهما على سياسات الدولتين إقليمياً، ويسعى إلى تفسير التناقض الظاهر بين العلاقات الثنائية المتطورة والتنافس الإقليمي وتباين سياساتهما في المنطقة العربية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات التركية الروسية

استمر التنافس بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية لبسط السيادة الإقليمية نحو قرنين من الزمان. فمنذ عهد بطرس الأكبر في نهاية القرن السابع عشر، كانت روسيا الصاعدة تحاول التوسع وتقوم بهجمات ضد العثمانيين الذين كانوا يدافعون عن دولتهم ونفوذهم. وفي خضم هذا الصراع، برز العنصر الديني؛ فروسيا الأرثوذكسية اعتبرت نفسها المدافع عن المسيحيين ضد الأتراك المسلمين، ولكن أهدافها كانت أبعد من ذلك، فقد كانت تتطلع إلى السيطرة على المضائق التركية، وكذلك على العاصمة العثمانية التي ترى الروس أنها جزء من تراثهم التاريخي.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا إبان الحرب الباردة

لعل انهيار الإمبراطوريتين (العثمانية والروسية القيصرية) بسبب الحرب العالمية الأولى، والتغيرات الداخلية اللاحقة في روسيا وتركيا، أذن بدء فترة أكثر استقراراً في العلاقات الثنائية ولكن على الرغم من التحسن النسبي في علاقات الاتحاد السوفيتي بتركيا في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، تعد الفترة الممتدة بين عامي 1945 و 1952 أقسى فترة في تاريخ تركيا، بسبب خروج روسيا السوفيتية من الحرب العالمية الثانية منتصرة، وبروزها كقوة عظمى مهددة لاستقرار تركيا¹.

أولاً: فترة 1945-1952

فقبل نهاية تلك الحرب بأشهر معدودة، ألغى الاتحاد السوفيتي في 19 مارس 1945 "معاهدة الصداقة والحياة" التي كان قد أبرمها مع تركيا في 17 أكتوبر 1925 واشترط لتوقيع معاهدة جديدة معها أن تقوم بإعادة إقليم "قارس وأردهان" اللذين كان قد تخلّا عنهما بموجب "معاهدة الصداقة والأخوة" مع تركيا في مارس 1921 وطالب بالحصول على قواعد عسكرية في منطقة المائق، وتعديل معاهدة مونتنرو التي دخلت حيز التنفيذ عام 1936 لتحدد نظام المرور عبر مضائق البحر الأسود.

كما طالب بعقد معاهدة دولية للدفاع عن البحر الأسود. وكان قيام الولايات المتحدة الأمريكية في 14 أبريل 1949 بتأسيس حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي يعتبر "نظاماً أمنياً جماعياً"، حداً بتركيا إلى كشف سياستها الخارجية في هذا الاتجاه. وقد استمر جهدها في هذا الإطار ثلاثة أعوام، إلى أن

1 - معمر فيصل سليم خولي، العلاقات التركية الروسية من ارث الماضي إلى آفاق المستقبل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى،، أبريل، 2014، ص8.

أصبحت عدوا رسميا في الحلف في عام 1952 لتكون الذراع العسكرية الغربية لاحتواء الاتحاد السوفيتي، وأصبحت أيضا على خط المواجهة الأمامي ضده، وضد دول حلف وارسو المؤيدة له. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، انفتحت آفاق جديدة أمام الجمهورية التركية لمد نفوذها لأول مرة خارج حدودها باتجاه العالم التركي "المكوّن من معظم جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، ولكن هذا النشاط تم تقويضه مبكرا، لاستشعار روسيا مخاطر وصول النفوذ التركي، وربما الغربي، إلى حدودها ومجالها الحيوي الجنوبي. ومنذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، صار التحول في طبيعة العلاقات التركية الروسية أمرا لا مفر منه.¹

ثانيا: مشروع النهوض السياسي والاقتصادي لتركيا وروسيا في القرن العشرين:

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا ابتداء من عام 1964، وذلك بعد أزمة الصواريخ ثم الأزمة القبرصية، والتي كان من شأنها أن تختبر تركيا حليفاتها في حلف شمال الأطلسي، إذ بعث جونسون رسالة إلى "اينونو" بخصوص القضية القبرصية. بحيث حذرت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام المعدات العسكرية في أي عملية ضد قبرص، وهددت رسالة جونسون في المقابل بعدم دفاع الحلف الأطلسي عن تركيا في حالة وقوع عدوان سوفيتي ضدها نتيجة عملية استفزاز تقوم بها تركيا عن طريق تدخلها العسكري في قبرص.

بالنسبة إلى روسيا، فقد خرجت من فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي في شكل جديد، فمع أنها فقدت السيطرة على كثير من الأراضي والموارد، فإنها حافظت إلى حد كبير على استقلالها الإستراتيجي، ونفوذها في محيطها الإقليمي المباشر، وتأثيرها في أجزاء من الشرق الأوسط، كما احتفظت بمكانة دولية مؤثرة بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقوتها النووية التي تعد إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي

1 - معمر فيصل سليم خولي، نفس المرجع، ص9.

العالمي، ولكنّ استعادة مكانتها الدولية تتطلب أبعد من الحفاظ على الوضع القائم، وبخاصة أنها تراقب الغرب وهو يوسّع نفوذه في اتجاهها حتى وصل إلى حدودها المباشرة عبر أوكرانيا وجورجيا .

ونتيجة لعمليات توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق، فقد خلصت روسيا إلى أنه " في حين تم استبعاد التنافس الأيديولوجي الذي ساد في الحرب الباردة، فإنّ الصراع لتحقيق أهداف جيوبوليتيكية لا يزال قائماً¹ .

ومن هنا، أعادت روسيا نسج تحالفات مع دول إقليمية رئيسة مثل الصين والهند فعمدت شراكات إستراتيجية معهما، كما أعادت تشكيل روابطها مع محيطها الحيوي فأست الاتحاد الاقتصادي الأوراسي على غرار الاتحاد الأوروبي، والذي يضم حالياً بيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان ويسعى لإقامة مناطق تجارة حرة وشراكات اقتصادية مع دول أخرى، وفي هذا السياق، تعد تركيا بمكانتها الاقتصادية المتقدمة، ودورها السياسي الفاعل، وموقعها كمدخل للغرب وللشرق الأوسط، هدفاً مهماً لتوسيع نفوذ روسيا الخارجي، وتفعيل مكانتها الدولية.²

أما تركيا، فتشارك مع روسيا في تطلّعها إلى إحياء مكانتها الإقليمية والدولية التي تليق بإرثها التاريخي، وموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الإستراتيجية الكامنة. فهي ترى أنها كانت ولا تزال دولة مركزية فاعلة؛ إذ يقول رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو " إنّ الدول المركز مثل تركيا، التي تحتل موقعاً مركزياً في القارة الأم أفرو أوراسيا، لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتُعرف بها، بل لديها القدرة على النفاذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد . "لذا، فهو يرى أنه لا بد من النظر إلى هذا الوضع الجيوبوليتيكي كأداة للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي وبما يسمح لتركيا في صنع سياسات دولية.³

ومن هنا، تعمل تركيا من أجل إحياء مكانتها على الحضور السياسي والاقتصادي في العديد من المناطق في الشرق والغرب، وعلى عقد شراكات مع عدة قوى دولية وإقليمية كبرى، ومنها مع خصمها التاريخي روسيا.

1 - قدورة، عماد، روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي، 2015، ص4.

2- نفس المرجع، ص5.

3 - احمد داود اوغلو، مرجع سابق، ص 143.

المطلب الثاني: العلاقات الروسية التركية بعد الحرب الباردة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتمزقه فتحت الطريق أمام تركيا لتؤدي دور القوة الإقليمية الأكثر مهابة في منطقة القوقاز وحوض البحر الأسود، حيث وقّعت في نهاية جويلية 1992 مع مجموعة دول البحر الأسود (روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) ومع مجموعة دول البلقان (بلغاريا، رومانيا، ألبانيا، اليونان) معاهدة للتعاون الاقتصادي، تقتضي بموجبها تشكيل كتلة اقتصادية تضم 11 دولة أوروبية وآسيوية، حيث عقد المؤتمر علي الرغم من الصراعات التاريخية بين بعض من هذه الدول.¹

إن تفكك الاتحاد السوفيتي وما نجم عنه من تغيير في بنية النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية وبروز توجهات سياسية جديدة للسياسة الخارجية التركية. فبعد التفكك شهد البلدين نشاطا دبلوماسيا مكثفا بدأت بتوقيع معاهد للصدقة والتعاون بين الجمهورية التركية وروسيا في 25 ماي 1992.

أولا: فترة 1995-1999

إن التحول الذي طرأ بين البلدين بعد أن كان محصورا في إطار التنافس الدولي بين القطبين تحول إلى توازن قوى إقليمي نظرا لأن بين البلدين يتمتعان بحدود تمتد إلى 600 كيلومتر تقريبا.² إلا أن الفترة بين 1995 و1999 شهدت نوعا من التوتر الملحوظ بسبب عدد من المسائل أهمها الحرب الروسية على الشيشان ومن الجانب الآخر ظهرت مسألة قتال تركيا ضد حزب العمال الكردستاني المحظور فكان كل طرف من الدولتين يدعم عدوه فطالت الاتهامات بينهما حول انتهاك كل دولة لأراضيها الإقليمية، ومن خلال هذا تمت بين البلدين عقد اتفاقية في 5 نوفمبر 1999، سميت الإعلان المشترك على مكافحة الإرهاب³.

وأكد في ضوء هذا الاتفاق على ضرورة تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كل هذه المؤشرات تبين على أن البلدين حاولا نقل العلاقات بينهما من صراع إلى تنافس خصوصا بعد الحرب الباردة لما خلفته من فراغ جيوبوليتيكي ممثلا في الجمهوريات المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي سابقا،

1 - محمد التلوي، السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا 2002-2008، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر، 2011ص88.

2 - النوري النعيمي، احمد، العلاقات الروسية التركية، دراسة في التعاون والصراع، عمان، دار زهران، 2012، ص 209.

3 - هيلين ساري إيرتم، العلاقات الروسية التركية، على الرابط <http://m.assafir.com> ،

التي شكلت مناطق تنافس بين البلدين مثل منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، والدليل على ذلك مسارعة كلتا الدولتان في احتواء جانب الصراع في هاته المناطق، نجد كذلك " خطة العمل المشتركة للتعاون في أوربا،" هذه الوثيقة حاولت تعزيز فرص التعاون في إطار ما يسمى بالشراكة المتعددة الأبعاد بين أنقرة وموسكو، وعليه عمل كل من حزب العدالة والتنمية من الجانب التركي وفلاديمير بوتين من الجانب الروسي على إيجاد أرضية مشتركة للتعاون وكذا أساسيات يتفق عليها الجانبين في القضايا المختلفة كالبلقان والقوقاز وأفغانستان.

كما عملت كلتا الدولتين على دفع عجلة الدبلوماسية وتوطيد العلاقات عمليا وقد ظهرت في الزيارة الأولى لرئيس تركيا عبد الله غول في 23 و 26 فيفري 2004 والتي كانت عبارة عن فتح جبهة مشتركة لرجال الأعمال الأتراك والروس لتعزيز روابط العلاقات الاقتصادية، وتلاها زيارة الرئيس بوتين إلى أنقرة في 5 و 6 ديسمبر 2004 ونتيجة لهذه الزيارات أصبحت تركيا خامس شريك تجاري لروسيا وهذا ما فسرتة الإحصائيات حيث بلغ حجم التجارة التركية الروسية 30 مليار دولار في سنة 2011 كما بلغ عدد الشركات التركية العاملة في روسيا حوالي 2000 من نفس السنة وباستثمارات إجمالية قدرها 7 مليار دولار.¹

تعتمد روسيا في إطار محاولتها النهوض اقتصادياً إلى التعامل مع الشركاء الأقوياء المستقلين وذوي الاقتصاديات الضخمة، مثل ألمانيا وفرنسا والصين والهند. ومع امتلاك تركيا إمكانات إستراتيجية واعدة وتقدمها في سلم الاقتصاديات العالمية الكبرى، لم تعد روسيا تنتظر إليها من مجرد ارتباطها بالغرب أو من منظور الإرث التاريخي التنافسي، ولكن أيضاً كشريك تجاري وجيوستراتيجي محتمل في الجوار المشترك، لذا فهناك مصالح عديدة تتطلع روسيا إلى تحقيقها عبر علاقاتها المتطورة الجديدة مع تركيا.

1 - طيبي لحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 192.

ثانياً: المحاور الأساسية للعلاقات التركية الروسية

تركز تركيا على عدة محاور في سياستها الخارجية ومنها نذكر:

أ. مواجهة المخاطر الاقتصادية

يمر الاقتصاد الروسي بفترة صعبة بفعل العقوبات الغربية الصارمة بعد أزمة أوكرانيا، وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تفاقم مشاكلها الاقتصادية بوصفها أكبر المنتجين في العالم وتعتمد مواردها المالية على أسعاره المرتفعة بشكل أساسي، وفي ظل هذه الظروف، تتطلع روسيا إلى تركيا كشريك اقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الروسي فيما بعد العقوبات الأوروبية. وتبدو تجليات الأزمة واضحة في تصريحات وزير المالية الروسي، **أنطون سلوانوف** قبل زيارة **بوتين** إلى تركيا إبان الأزمة، إذ قال: "إننا نخسر نحو 40 مليار دولار سنوياً بسبب العقوبات الجيوسياسية، كما خسر من 90 إلى 100 مليار دولار أخرى بسبب تدني أسعار النفط بنحو 30 %، كما تراجعت احتياطات النقد الأجنبي في روسيا نحو 100 مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي لتصل إلى 428.6 مليار دولار، بسبب تدخل البنك المركزي بمليارات الدولارات لدعم الروبل.

وتعبر الزيادة المستهدفة والمتفق عليها في حجم التبادل التجاري بين البلدين (مئة مليار دولار) عن شكوك روسيا بأن علاقاتها مع الغرب لن تعود إلى سابق عهدها في المدى القريب، كما تعبر عن الآمال التي تعقدها على الشريك التركي في تعويض جزء من علاقاتها الاقتصادية مع الغرب.¹

ب. محاولة استقطاب تركيا وتحبيدها

تحاول روسيا إتباع سياستها الناجحة مع إيران تجاه تركيا مع الفرق بين حالتي الدولتين **مستفيدة** من التملل التركي من سياسة الاتحاد الأوروبي الناقدة لتركيا، ووصول عضويتها إلى طريق شبه مسدودة. وربما تسعى روسيا لخلق تباينات بين تركيا وأوروبا عبر إظهار تركيا مستفيدة من الخسائر الأوروبية المتعلقة بآثار العقوبات على روسيا تارة، ومحاولة ربط أوروبا بالغاز الروسي عبر تركيا فقط وليس عبر الطريق المعتادة والمؤهلة من خلال أوكرانيا، تارة أخرى.²

إن دوافع روسيا الجيوبولتيكية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية؛ إذ إن ربط المصالح التركية في مجالات إستراتيجية كالفضاء والطاقة النووية والاقتصاد والشركات ورجال الأعمال والسياحة بروابط

1 - "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations" Anadolu Agency, at: <http://bit.ly/1EdDGmT>

2 - Nerdun Hacıoğlu, "Turkey wants to renew gas deal, Russian energy minister says," Hurriyet Daily News, November 29, 2014, at: <http://bit.ly/1L3j072>

وثيقة جدًا، سوف يخلق اعتمادًا تركيًا اقتصاديًا وإستراتيجيًا على روسيا، بحيث يصعب التخلي عنه لاحقًا بسهولة، وقد تخلق هذه الاتفاقيات على المدى البعيد جماعات ضغط وعامل تأثير روسي داخل السياسة التركية. ولعل روسيا تعول على ديمقراطية تركيا، من حيث تأثير أصحاب رؤوس الأموال والفواعل المدنية والاقتصادية وأصحاب المصالح في قرارات الحكومة، وفي التأثير في العملية الانتخابية لمصلحة الأحزاب، وحتى الأشخاص داخل هذه الأحزاب، التي تعمل وفق تلك المصالح.¹

لقد نجح هذا النهج الروسي حتى مع ألمانيا نسبيًا، فقد عملت روسيا طوال العقدين الماضيين على فتح السوق الروسية أمام الشركات الألمانية، حتى غدا تأثير العقوبات في روسيا ينعكس على ألمانيا. كما أصبحت الشركات الألمانية عاملاً مؤثراً في سياسة ألمانيا نحو روسيا، والتي تميل إلى التهدئة والبحث عن حل للأزمة الأوكرانية وتقادي الصدام وعدم تصعيد العقوبات، لذا لا يستبعد استفادة روسيا من الدروس التاريخية لسياسة الاحتواء الغربية تجاهها، فاتخذت اتجاهًا جيوبولتيكيًا معاكسًا لإفشال تكرار هذه السياسة عبر تقويض الإجماع الغربي ضدها مجددًا، والذي ربما بدأ مع ألمانيا منذ التسعينيات من القرن الماضي، ونشهد حاليًا مع تركيا.²

ج. التأثير في سياسات تركيا الإقليمية

قد يؤدي تعاظم مصالح روسيا مع تركيا أيضًا إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في القضايا التي تتعلق بروسيا ونفوذها. فمثلما تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا الشرق أوسطية، بوصفها ذراعًا للناو و قوة مركزية تعمل وتنسق مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة . إنّ الترابط الإستراتيجي الذي تنسجه تركيا مع روسيا عبر اختراق البنية المعرفية والتقنية والاقتصادية والطاقة وجعلها معتمدة إلى درجة كبيرة على هذه العلاقات قد تؤثر بالضرورة في سياساتها الخارجية. ومثلما أثرت هذه العلاقات فعليًا في موقف تركيا من أزمة أوكرانيا مع تجاهلها- الخطر الذي قد تشكله هيمنة روسيا على البحر الأسود بعد ضم القرم وتجاهلها العقوبات الغربية فقد أثرت أيضًا في تجاهل موقف روسيا المناقض لسياساتها في سورية، ومضت في تطوير العلاقات الثنائية معها.

1 - قدورة، عماد، مرجع سابق، ص7.

2 - Hans Kundnani, "Leaving the West Behind: Germany Looks East," Foreign Affairs, (January/February 2015), at: <http://fam.ag/1IGBjRq>

المطلب الثالث: العلاقات التركية الروسية أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية

مع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا انتاب صناع القرار الروسي شيء من القلق بعد نجاح حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية، معتقدين أنه سيدعم المسلمين في الشيشان، لكن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية كانت تظهر غير ذلك، فقد أبرزت جليا تصريحات صناع القرار الجدد في تركيا تصوراتهم، حيث صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك عبد الله غول في 18 نوفمبر 2002 ومارس 2003 في مقابلة صحفية مع جريدة ديلي نيوز (daily news) التركية قائلا: "إن هدفنا هو أن نظهر للعالم أن بلدنا لديه شعب مسلم يمكن أن يكون ديمقراطيا وشفافا وحديثا أيضا، ويتعاون مع العالم".¹

وهذا ما تسعى إليه تركيا في توجهاتها الجديدة للسياسة الخارجية في حل المشاكل مع الدول الجوار وتصغير المشكلات، وعليه فإن سعي التركي في إقامة علاقات شراكة مع الدول الجوار خصوصا في ظل النمو الاقتصادي التركي والذي يكون محاولة لكسب أسواق جديدة مع دول الجوار، وهذا ما فعلته من خلال تجاوز الخلافات السياسية المطردة مع دول الجوار.

ومن خلال نهج تصفير المشكلات نم الإعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد deepening of frand ship and moltitimensanel lovtne ship حيث صرح في هذا الإطار الرئيس الروسي بوتين قائلا: "نحن مصممون على ترقية العلاقات إلى أعلى مستوى، وكان من بين البنود الموقعة بين الطرفين:

- 1 - الإعلان المشترك لتطوير الصداقة والتعاون المتعدد المستويات.
- 2 - الحماية المتبادلة للمعلومات السرية والمواد ضمن إطار التعاون التقني العسكري.
- 3 - الحماية المتبادلة للحقوق والملكية الفكرية ضمن إطار التعاون التقني العسكري.
- 4 - منع وقوع الحوادث البحرية خارج المياه الإقليمية.
- 5 - اتفاقية تعاون بين شركة فبش اكونوم بنك (vanesheconom bank) وشركة روز كسيم بانك (rose ksim ban) الروسييتين، وشركة اكسيم بنك (eksim bank) التركية.

1 - النعيمي، لقمان عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في علاقتهما السياسية 2000-2009، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2009، ص 6.

6 - مذكرة تفاهم حول تطوير علاقات التعاون في مجال الغاز شركة كازبروم (gaz prom) الروسية وشركة بوتاش التركية (botos)

7 - مذكرة تفاهم حول التعاون بين الأكاديمية الدبلوماسية ووزارة الخارجية الروسية ومركز البحوث الإستراتيجية في وزارة الخارجية التركي.¹

والملاحظ على هذه البنود التي جاءت في الاتفاقية أنها ركزت على جوانب مشتركة يعيشها المحيط الدولي ككل وهي جوانب محاربة الإرهاب وكذا مجالات التعاون الاقتصادي.

إن عامل المصلحة حكم العلاقة بين البلدين في الفترة التي تولي فيها حزب العدالة والتنمية وهذا ما أكدته الزيارة المباشرة التي قام بها رجب طيب أردوغان رداً على زيارة بوتين في 2004 حيث التقى الرئيس الروسي بوتين بموسكو رئيس وزراء التركي رجب طيب أردوغان في 17 و 18 جويلية 2005، أين سمحت هذه الزيارة بإعلان الرئيس الروسي عن دعم خطة الأمين العام كوفي عنان للسلام في قبرص وتحسين علاقات بلاده الاقتصادية مع القبارصة الأتراك.

أولاً: أثر البعد الطاقوي على العلاقات التركية الروسية

شهدت العلاقات التركية الروسية تحسناً ملحوظاً منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة، وقد استفادت عدد من القطاعات التركية إلى حد كبير من توثيق العلاقات الاقتصادية، فكانت حكومة حزب العدالة والتنمية حريصة على الحفاظ على هذه العلاقات، التي كانت عنصراً هاماً في نمو الاقتصاد التركي نمواً ملحوظاً خلال السنوات 10 الماضية. حيث بدأت حكومة البلدين بإقامة " شراكة إستراتيجية بما في ذلك مجلس التعاون رفيع المستوى ومؤتمرات القمة السنوية ومجموعة التخطيط الإستراتيجي المشترك المكلفة بالنهوض الاقتصادية والسياسية والثقافية".²

فكل من روسيا و تركيا تتنافس على الطاقة في بحر قزوين و آسيا الوسطى، حيث تريد روسيا السيطرة على توزيع وتصدير موارد الطاقة في تلك المناطق، و قد عارضت روسيا مشاريع تقدم

1- النعيمي، لقمان عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في علاقتهما السياسية 2000-2009، مرجع سابق، ص7.

2 - Stephen J.Flanagan, "The Turkey, Russia, Iran Nexus : Driving Forces and Strategies" Centre For Strategic and International Studies , Washington, march2013, p4.

وسائل بديلة لتصدير موارد الطاقة إلى أوروبا و مد خطوط أنابيب عابرة كخط أنابيب نابوكو، في حين تؤيد تركيا هذه المبادرات و تأمل في أن تصبح مركزا لنقل الغاز الطبيعي لأوروبا.³

الخريطة رقم 02: خط نابوكو



Source : F. Stephen Larrabee, **Troubled Partnership : US Turkish Relations In An Era Of Global Geopolitical Change** (United States : The RND corporation, 2010) p50.

فتركيا تقدم نفسها على أنها لاعب أساسي في مسار خط أنابيب نابوكو، وفقا لميزة موقعها بجوار نحو 19% من الاحتياطي المعروفة في العالم من النفط والغاز في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تقع بجوار واحدة من أكبر المناطق المستهلكة للطاقة في العالم وهي أوروبا، من خلال إستراتيجية الطاقة في تركيا فهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تأمين الإمدادات من

3 -F. Stephen Larrabee, **Troubled Partnership : US Turkish Relations In An Era Of Global Geopolitical Change** (United States : The RND corporation, 2010) p.50

روسيا، مع طموحها في أن تصبح جسر الطاقة الحيوي إلى أوروبا الغربية، كما أنها تسعى إلى التقليل من اعتمادها الشديد على الغاز الطبيعي والبتروول من خلال التنوع.¹

سعت روسيا جاهدة لتقويض هذا المشروع الذي تسعى من خلاله الدول الأوروبية إلى نقل الغاز الطبيعي إليها من دول آسيا الوسطى دون المرور بروسيا، وهو الأمر الذي رأت فيه روسيا تهديدا لمكانتها في توريد الغاز، و ذلك من خلال عرض شراء جميع صادرات أذربيجان من الغاز الطبيعي منذ 2009 ، إضافة إلى اقتراحها بناء خط أنابيب يمتد من أراضيها إلى الدول الأوروبية أطلق عليه اسم "التيار الجنوبي"، هذا الخط يمر عبر البحر الأسود إلى بلغاريا ثم إلى صربيا ومنه إلى باقي الدول الأوروبية مستعبدا تركيا على عكس خط نابوكو، لكن تركيا بدورها تحصل على وارداتها من النفط من روسيا عبر خط أنابيب آخر يسمى بالسيل الأزرق.²

تعتبر روسيا أكبر شريك تجاري لتركيا و أكبر مورد للغاز الطبيعي كما أن روسيا هي أيضا سوق مهمة لصناعة الإنشاءات التركية، حيث تمثل المشاريع التركية في روسيا ربع المشاريع التي تقوم بها الشركات التركية حول العالم .وتعتبر الطاقة عنصر هام في دفع العلاقات بين أنقرة و روسيا، حيث تزود روسيا تركيا ب 65% من الغاز الطبيعي و 40% من النفط، و يقترح المسؤولون الأتراك أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، يمكن زيادة واردات الغاز الطبيعي من روسيا إلى 80% في العقد القادم.

كما تطورت الاستثمارات الروسية في تركيا وخاصة في مجال الطاقة و السياحة و قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل واضح في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2011 صدرت تركيا 1.09 مليار دولار من المنسوجات، و 942 مليون دولار من الخضروات والفواكه، و 831 مليون من السيارات التركية لروسيا، و قدرت قيمة الاستثمارات التركية المباشرة في روسيا بمبلغ 7.3 مليار دولار نهاية سنة 2001، وقد وصل إجمالي التجارة الثنائية إلى 33 مليار دولار في سنة 2012، حيث احتلت واردات تركيا من الطاقة حوالي 80% من هذا الحجم، وروسيا هي ثالث أكبر سوق لصادرات تركيا و كل دولة لها استثمارات كبيرة مباشرة في الدولة الأخرى.³

1 Stephen J.Flanagan, Op.cit, p 5.

2 F. Stephen Larrabee, Op.cit, p 58.

3 Stephen J.Flanagan, Op.cit, p 5.

سمحت الفوائد الاقتصادية الكبيرة بين البلدين لعزل علاقاتها التجارية والاستثمارية من الاختلافات في سياساتهما الخارجية حول قضايا شرق البحر الأبيض المتوسط والقوقاز، والمنافسة على التحكم في تدفقات الطاقة من حوض بحر قزوين، حيث عملت أنقرة على منع تصاعد التوترات السياسية مع موسكو حول سوريا والتطورات الأخرى في العالم العربي من التأثير على علاقاتها الاقتصادية والطاقوية.¹

لقد أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء زيارته لتركيا في الأول من شهر ديسمبر عام 2014، للمشاركة في الاجتماع الخامس لمجلس التعاون الروسي التركي المشترك رفيع المستوى، عن تقدير بلاده لاستقلالية تركيا التي لم ترسخ للضغوط ولم تؤيد العقوبات ضد روسيا وقال **بوتين** : نقدر عاليا استقلالية قرارات تركيا بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا التعاون الاقتصادي مع روسيا. كما أكد **بوتين** أن تركيا كانت ولا تزال شريكا تجاريا مهما لروسيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2013 نحو 32.7 مليار دولار أمريكي، كما تجاوز إجمالي الاستثمارات الروسية المتراكمة في تركيا 1.7 مليار دولار، وحجم الاستثمارات التركية في روسيا تقترب من مليار دولار.

كما أشار الرئيس الروسي إلى أن هناك نحو 100 شركة بناء تركية تعمل في روسيا عدد منها شارك في تشييد البنية التحتية لدورة الألعاب الأولمبية في سوتشي، ومن المنتظر أن تشارك في بناء مرافق للأحداث الرياضية الدولية الكبرى التي ستعقد في روسيا في السنوات المقبلة. وتم توقيع أكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة، كما ستشارك روسيا في بناء أول محطة نووية في تركيا في مدينة مارسين، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة في 2019.²

وفي مجال الطاقة أكد **بوتين** أن الطاقة في العقود الأخيرة، لعبت دور القاطرة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، فتركيا هي ثاني أكبر مستورد بعد ألمانيا للغاز الطبيعي الروسي الذي يجري توريده عبر "الممر الغربي" المار عبر أراضي أوكرانيا، و مولدوفا ورومانيا وبلغاريا، وكذلك من خلال خط أنابيب السيل الأزرق، وفي العام الماضي زودت روسيا تركيا بنحو 26.6 مليار متر مكعب من الغاز.

1 Ibid, p7.

2 - محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي"، مركز الجزيرة. للدراسات، ديسمبر 2014، ص7.

و كان المقترح البديل هو الاعتماد على خط السيل الأزرق الموجود، وبناء خط (السيل الأزرق) بنفس طاقة المشروع الملغى عبر البحر الأسود إلى سامسون التركية ثم برياً إلى أنقرة، ومن هناك يتجمع عند الحدود التركية- اليونانية، وتتحوّل أنقرة بذلك إلى بوابة شرقية لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما يعزز موقف تركيا التي هي في حل من قوانين الاتحاد الأوروبي، كما يتحدث بعض الخبراء عن إمكانية إنشاء مصنع مشترك في تركيا على ساحل المتوسط لتصدير الغاز المسال لكافة دول أوروبا.¹

وتتم العلاقات التركية الروسية بمرحلة تغيير واضحة الملامح، وتظهر أثارها تباعاً لخلق مقاربة جديدة لإدارة هذه العلاقة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً في منطقة تسودها حركية متعددة الاتجاهات.

الخريطة رقم 03: توضح خط السيل الأزرق



المصدر: قناة روسيا اليوم، طي السيل الجنوبي وبدء الندم الأوروبي.

1 - محمود سمير الرننيسي، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الثاني: المحددات للعلاقات التركية الروسية

سيتم في إطار هذا المبحث بحث وتحليل المحددات والمتغيرات التي تؤثر على شكل و نمط العلاقات الروسية التركية، وتتووع هذه المحددات بين محددات داخلية و أخرى خارجية، بالنسبة للمحددات الداخلية للعلاقات التركية الروسية فإنها تتمثل في : المحدد الجغرافي، والمحدد التاريخي، ودور القيادة، أما المحددات الخارجية للعلاقات بين البلدين فتتمثل في: المحددات الإقليمية والمحددات الدولية، وتأثير العلاقات الروسية الإيرانية والعلاقات التركية الأمريكية و تأثيرها على العلاقات الروسية التركية . لهذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المطلب الأول: المحددات الداخلية للعلاقات بين البلدين

سيتم في هذا المطلب تناول المتغيرات والمحددات الداخلية التي تؤثر على نمط سير العلاقات الروسية التركية ، وسوف يتم التركيز على المحدد التاريخي، والمحدد الجغرافي، ودور القيادة.

أولاً: المحدد التاريخي

تميزت العلاقات التركية-الروسية منذ القدم بأنها كانت تحت تأثير قوي من العلاقات مع كل بلد من البلدان الغربية الرائدة-مثل بريطانيا العظمى وألمانيا- إذا كان اللاعبون الدوليون على المسرح قد تغيرت مسمياتهم اليوم فإن بواعث الصراع تظل كما هي دون تغيير، وتعد الثروة والموقع الاستراتيجي هما جناحا القوة لأي إمبراطورية تطمح في التمدد والهيمنة، ففي القرن الخامس عشر الميلادي كانت المنطقة (آسيا الوسطى والقوقاز ونهر الفولكا) محلاً لصراع طويل بين القوى الكبرى المهيمنة في ذلك الوقت، وهي الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية القيصريّة، ولم ينتصف القرن الخامس عشر حتى أصبح العثمانيون والقيصرة يخوضان صراعاً دمويّاً للانفراد والسيطرة على المنطقة وإعادة صياغة جغرافيتها و تاريخها كلا حسب مصالحه.¹

وعند الرجوع إلى وصف رئيس الاتحاد السوفيتي الأسبق "غورباتشوف" في كتابه **البيروساتريكا** في تطرقه لسياق التكوين التاريخي للاتحاد السوفيتي وعلاقته العضوية، إن التحدي السياسي والحرب المستمرة من القرن التاسع حتى نهاية القرن التاسع عشر لم تأت من الغرب إلا مرة واحدة، ولكنه جاء دوماً من الشرق الإسلامي المتمركز في آسيا الوسطى، والذي ظل يتحكم في مصائر المنطقة الروسية، وأصبح هذا الخطر-الإسلامي الشرقي- الشغل الشاغل

1- ارزو ديلمقاني، "العلاقات الإيرانية الروسية في عهد بوتين"، مختارات إيرانية، عدد 97، أوت 2008.

للدولة الروسية النامية، ويستمر الفعل الروسي حتى قيام ثورة أكتوبر 1917، التي وضعت حدا لقيصرة روسيا ولتشيع الأمن من جديد في نمط من التفاعلات والعلاقات السائدة في المنطقة.¹

ثانياً: المحدد الجغرافي

كان الاتحاد السوفيتي يشغل النصف الشرقي من أوروبا، والثلث الشمالي من آسيا، وبذلك كان يمتد من بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق، وفي الجهات الغربية و الجنوبية الغربية كانت تركيا و إيران و أفغانستان تشكل دولا مجاورة له، ولكن باستقلال الجمهوريات التي كانت تحت حكم المركز مازالت روسيا الاتحادية تمثل مساحتها 17075200 كم مربع، وهي بذلك أكبر دول من حيث المساحة وعدد السكان.

وتضم روسيا الاتحادية ثلاثة أرباع أراضي الإتحاد السوفياتي السابق، ونصف سكانه، وتمتد الأراضي الروسية في آسيا من أقصى شرق القارة الآسيوية إلى أقصى غربها، مواصلة امتدادها في أوروبا، وهي بهذا الامتداد تمثل ما يمكن تسميته بسقف القارة الآسيوية، إذ أنها تحتل أقصى الجزء الشمالي منها.²

أما الموقع الجغرافي التركي فهي تطل على عدة بحار مثل: البحر الأسود ، والبحر الأبيض المتوسط ، وبحر إيجه ، وبحر مرمرة، وتقع تركيا في آسيا الصغرى يحدها من الشرق كل من إيران وأرمينيا ، ومن الغرب بلغاريا واليونان ، ومن الشمال جورجيا وشواطئ البحر الأسود ، ومن الجنوب العراق وسوريا وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحة الأراضي التركية حوالي 578.814 كلم مربع.

تتضح الأهمية الجغرافية للدولة التركية حيث تتوسط الدولة التركية قارات العالم القديم الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحركة في منطقة "قلب العالم، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي .

1- السيد أمين شلبي، بوتين و سياسة روسيا الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، جانفي 2009، المجلد 42.

2 - السيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا : الأهداف و التحديات"، مجلة السياسة الدولية، عدد 170، أكتوبر 2007، مجلد 42.

وهي دولة قاريّة وبحرية في نفس الوقت وتحدها ثماني دول ما يتيح لها اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمّعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي. كما تحدها المياه من ثلاث جهات تسيطر على ممرّين مائيين مهمين مما يعطيها القدرة على التحكّم.¹

قديمًا كانت الحدود الأكثر تهديدًا بصورة محتملة هي تلك الحدود التركية مع بلغاريا، والاتحاد السوفيتي، فنجد أن الإقليم الحدودي الاغريقي التركي، قد سبب كثيرا من المتاعب للمخططين الاستراتيجيين لحلف شمال الأطلسي.

وترجع أهمية الموقع الجغرافي التركي، بسبب المضائق التركية، التي تتمثل في البوسفور في الشمال الشرقي، والدرنديل الواقع في الجنوب الغربي، ويتوسطها بحر مرمرة، حيث أن المضائق التركية كانت لها أهميتها الإستراتيجية للاتحاد السوفيتي فضلا عن أهميتها الاقتصادية.²

ثالثًا: رؤية القيادة:

بالنسبة إلى رؤية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فقد كرس قدرًا ملحوظًا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية، تحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد، ليتمكن من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق.

ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد، كذلك إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة.

وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية لتحقيق ذلك تمثلت في:

✓ السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.

1 - محمد عبد الرحمن العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية 2012.

2 - عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015.

- ✓ الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
- ✓ الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.
- ✓ السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق.
- ✓ منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.
- ✓ تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا - باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي، وغيرها.¹

يمثل الشرق الأوسط حزاماً غير محكم الأطراف، يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيويًا لها، وتسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعد يهدد تلك المناطق، لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، ذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبةً في النفاذ إلى هاتين المنطقتين، ومحاولة اختراقهما والسيطرة عليهما؛ وهذا نظراً لوجود نوع من الارتباط الديني، أو العرقي، أو اللغوي، كذلك حاولت روسيا الاستفادة من الموقع الجيوسياسي الإيراني لمواجهة التغلغل التركي.²

في حين بذلت تركيا جهداً هائلاً في إصلاح علاقاتها مع جيرانها. فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، كذلك التأكيد على تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية.

1 - محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات 11 ديسمبر 2014.

2- زياد عبد الوهاب النعيمي، "الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2009.

وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية، خلال هذه الفترة، ولاسيما في أبعادها الاقتصادية، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا.

وفي مقابل ذلك، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في:

- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.
- الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.
- ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي
- أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.
- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.¹

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للعلاقات الروسية التركية

سيتم في إطار هذا المطلب تحليل المحددات الخارجية، التي تؤثر على نمط العلاقات الروسية التركية، وهذه المحددات تنبع من البيئة الخارجية المحيطة بكل من روسيا وتركيا، سواء كانت إقليمية أو دولية، ولهذا سوف يتم تقسيم المحددات الخارجية للعلاقات بين البلدين الى قسمين هما: المحددات الإقليمية، والمحددات الدولية.

أولاً: المحددات الإقليمية للعلاقات التركية الروسية:

وسيتم التركيز على نقطة رئيسية وهي منطقة أسيا الوسطى و القوقاز:

1 - نيكولاي كوزهانوف، علاقات روسيا مع إيران، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، 2012.

تمثل منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مجالا للتنافس بين روسيا وتركيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن البلدين تمكنا من إيجاد أرضية مشتركة لتطوير الفرص المشتركة، خاصة منذ ولاية الرئيس فلاديمير بوتين الأولى في مارس 2000، وتولي حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان رئاسة الحكومة في عام 2002، حيث اتجهت العلاقات الروسية - التركية نحو مرحلة أكثر واقعية من شأنها أن تركز أساساً على التعاون بدلا من الصراع، ولذلك تم توقيع "خطة العمل المشتركة للتعاون في أوراسيا بين البلدين في 16 نوفمبر 2001، وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي ذكرت بناء "شراكة متعددة الأبعاد"، حيث تمثل هذه المنطقة المجال الحيوي لروسيا ومنطقة نفوذها الأساسية.

تمثل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز قلب العالم، وتتأخم حدودها المباشرة عددًا من الدول الكبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، فهي تقع جنوب روسيا، وغرب الصين، وشمال أفغانستان، وشمال وشرق إيران، وشرق تركيا. ومن ثم فإن هذه المنطقة مفتاح هام وموطئ قدم استراتيجي لعدد من القوى الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة في ظل احتوائها على موارد طبيعية وفيرة، واحتياطات كبيرة من مصادر النفط والغاز التي تدفع القوى الدولية والإقليمية إلى محاولة السيطرة عليها.¹

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق إلى تراجع النفوذ الروسي عن كثير من مناطق الإرث السوفيتي، وتعتبر آسيا الوسطى إحدى أهم المناطق الإستراتيجية التي بدأ فيها النفوذ الروسي في التراجع مباشرة بعد إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، حيث كانت أول من أعلنت عن استقلالها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

الملاحظ أن السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه المنطقة لا تزال رهينة الخلفيات التاريخية ذات الارتباط بالموقع الجيوسياسي للمنطقة ومتطلبات الأمن القومي الروسي، فتاريخيا تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة نفوذ روسي درجت الأدبيات السياسية على وصفها بالحديقة الخلفية لروسيا.²

1- إيمان أشرف أحمد، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، 2005.

2 - باسم راشد، تهديد جيوسراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، أفريل 2014.

هذه السياسة تركزت على مجابهة تلك التحديات القادمة من الجنوب (حيث الصين والحركات الإسلامية) بالعودة إلى إعادة بعث الدور الروسي في المنطقة على جميع المستويات، من خلال إستراتيجية بمنظورين، أولهما "أوروبي - أطلنطي" والثاني "أوراسي جديد".

فطبقا للمنظور الأول ركزت روسيا على الاندماج مع الحضارة الغربية وتشجيع آسيا الوسطى على السير في ذات الاتجاه، مع عدم التدخل النشط لحماية مصالحها في آسيا الوسطى، ولكن منذ 1999 بدأت روسيا تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز.

لقد شعرت روسيا بعد أحداث سبتمبر 2001 أن أمنها القومي يتعرض لتهديدات جدية بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتنامي الحركات الانفصالية والإسلامية في وسط آسيا، هذه التحديات دفعت بروسيا إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية في طاجيكستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وتركمانستان، في إطار التنافس الدولي على عسكرة آسيا الوسطى، وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، تعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي.

على الرغم من أن تركيا ليست لها صلات جغرافية مباشرة مع آسيا الوسطى، إلا أنها بمثابة "الوطن الأم" لشعوب تلك الدول، بحكم تراثها التركي لدرجة أن تركيا لا تطلق على تلك المنطقة مصطلح آسيا الوسطى، وإنما تسميها تركستان تأكيدا لهويتها الثقافية، لقد منحت التطورات الجيوسياسية أنقرة فرصة إعادة توجيه سياستها نحو المنطقة. هذه السياسة الجديدة حظيت بموافقة ودعم الولايات المتحدة. فبعد الفراغ الناجم عن تفكك الاتحاد السوفيتي، بدأ التغلغل التركي في آسيا الوسطى مستندا على صورة تركيا لدى جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة.¹

1- جورج فيشان، أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، القاهرة: مركز الجزيرة للدراسات 26 مارس 2014.

ثانياً: المحددات الدولية للعلاقات الروسية التركية

سوف يتم تناول العلاقات الروسية الإيرانية و العلاقات التركية الأمريكية، وتأثير هذه العلاقات الخارجية للبلدين على العلاقات فيما بينهما كالآتي:

1 - العلاقات الروسية الإيرانية

تشهد العلاقات الروسية الإيرانية مصالح مشتركة في منع تمدد نفوذي الولايات المتحدة، وتركيا في القوقاز، وآسيا الوسطى، وكان دافعا لتنامي العلاقات بين البلدين، فهما يتخوفان من قيام ما يسمى "تركيا الكبرى"، ما قد يؤدي لسيطرة حلف الأطلسي على المنطقة، كون تركيا عضواً فاعلاً في هذا الحلف منذ عشرات السنين، وسعي البلدان إلى إعاقه بناء خط أنبوب (باكو – جيهان) ومنع أنقرة وواشنطن من توسيع نفوذها في حوض قزوين، وتكثف التعاون بين الطرفين في الميدان النووي، وساعدت روسيا إيران في بناء مفاعل نووي في (بوشهر)، ووقعت روسيا في يوليو 2002 برنامج عمل مع إيران مدته (10 أعوام)، لتوسيع التعاون.

ومع أن روسيا أصرت على أن تعاونها يقتصر على التطوير السلمي المدني للطاقة النووية، إلا أن التعاون النووي المتنامي مع إيران أصبح مصدر قلق المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كما حاولت روسيا الاستفادة من الموقع الجيوسياسي الإيراني لمواجهة التغلغل التركي، واختراق التمويل الوهابي في أوساط الجمعيات الإسلامية بجمهورية آسيا الوسطى.¹ ويكمن تأثير العلاقات الروسية الإيرانية على السياسة الخارجية التركية في مدى لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وكذا التنافس والصراع بين الدول الإقليمية التي تسعى إلى فرض سيطرتها وإستراتيجيتها التوسعية سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

2 - العلاقات التركية الأمريكية

بدأت العلاقات الأمريكية التركية تأخذ طابع التحالف في عهد الرئيس الأمريكي ترومان عام 1947، إذ أصبحت تركيا بمثابة قوة إقليمية بالنسبة للغرب منذ انضمامها إلى حلف الناتو عام 1952، باعتبارها دولة مواجهة متقدمة لصد الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة.

1 - ميثاق مناحي العيساوى، تداعيات إسقاط طائرة السوخوى 24 على العلاقات الروسية التركية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية 2015/11/25.

وتتبع أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة من موقعها الجيوستراتيجي، حيث تطل على مناطق حيوية، كالشرق الأوسط والقوقاز، ووسط آسيا، والبلقان، ما اكسبها دوراً مهماً.¹

وقد تراجع هذا الدور بانتفاء سياسة سد المنافذ بعد الحرب الباردة، وإن كان قد تركز دورها بعد ذلك في سياسة احتواء العراق وإيران، وتدعيم عملية السلام من خلال توثيق علاقاتها بإسرائيل، وكذلك في مواجهة طموحات إيران وبرنامجها النووي، ومحاربة الإرهاب، وتأمين وصول النفط من جنوب القوقاز إلى الأسواق العالمية.²

فمن المعلوم أن العلاقات التركية الأمريكية ذات خصوصية متميزة، بما يفرض على تركيا أن تحسم خياراتها بشأن تقاربها مع روسيا، فإذا كان صحيحاً أن وقوف تركيا إلى جانب روسيا قد يعزز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط القادمة من منابع احتياطيات النفط والغاز الكبرى في العالم في آسيا الوسطى وبحر قزوين وكازاخستان، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن تقاربها يؤدي أيضاً إلى تعاضد النفوذ الروسي ومعه الإيراني في المنطقة، وهو ما يتعارض بدوره مع مواقف الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، حيث يؤدي هذا التقارب إلى تراجع النفوذ الأمريكي، وهو ما سيشكل خسارة إستراتيجية نوعية لها، بما قد يدفعها إلى استخدام بعض الأسلحة ضد تركيا كتحييد قضية الأكراد لتقويض استقرار تركيا، أو إثارة القضية الأرمنية بتبني مزاعم الأرمن، وأيضاً دعم الموقف اليوناني إزاء استقلالية قبرص، فضلاً عن الورقة الكبرى وهي نفسها لطموحات تركيا وعرقلة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي.³

1- إبراهيم عرفات، روسيا و الشرق الأوسط...إية عودة، سياسة دولية، عدد 17، أكتوبر 2007.

2- إبراهيم عرفات، المرجع نفسه.

3- تورج حاتمي، المصالح الأمريكية و الروسية في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، عدد 14، سبتمبر 2002.

المبحث الثالث: أثر الحراك السوري على العلاقات التركية الروسية

أربك التدخل الروسي في سورية السياسات الخارجية لتركيا على مستويات عدة، إذ أن وجود قوة عسكرية روسية كبيرة في شمالي سورية يعد إنذاراً قوياً للتغيير المقبل في الموازين الجيو-استراتيجية بعيدة المدى في المنطقة، إضافة إلى أن التدخل الروسي أحبط تركيا لأنها كانت تعمل على إطاحة الأسد وإسقاط نظامه، وأن فكرة إنشاء منطقة آمنة جنوبي تركيا وجعلها منطقة حظر طيران أيضاً أصبحت صعبة.

المطلب الأول: التعريف بالأزمة السورية

مثلت بداية الانتفاضات العربية نقطة تحول نادت الشعوب العربية من خلالها بتغيير الأنظمة الاستبدادية التي حكمتها لفترة طويلة، دون أن تشهد أي تغيير وتمكنت تلك الانتفاضات من الإطاحة برؤساء هذه الدول من خلال مظاهرات سلمية، أين كانت نقطة بدايتها في تونس، ثم انتقلت العدوى إلى ليبيا التي تمثل حالة خاصة في نظام حكمها وفي انتفاضتها، وذلك لتحولها إلى نزاع مسلح دموي بين ميليشيات النظام والثوار المدعومين من الخارج، إلى أن وصلت الأمور تدخل حلف الناتو ومقتل القذافي.

ويمكن إجمالاً تصنيف هذه الانتفاضات إلى نوعين، دول عرفت الانتفاضة التي حققت من خلالها قدراً من النجاح، وهي تعيش مرحلة انتقالية، وهذا ما تشهده تونس، فيما لا تزال دول أخرى تشهد حراكاً متقدماً من العنف والحرب الأهلية وهو ما تمثله ليبيا واليمن وسوريا، حيث شكلت الأزمة السورية نقطة تحول كبرى في مسار العلاقات الدولية نظراً لفشل جهود المجتمع الدولي من إيجاد حل أو مخرج لهذا النزاع، بسبب تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية.

1 - طبيعة النزاع في سوريا

إن ما يجري في سوريا بالمعنى الذي ينصرف إليه "جاك دريدا" بالحدث، وهو مفهوم يتعلق بأمر ما يطرأ على نحو مباغت وغير متوقع في بيئة ما، أو في مكان وزمان محددين، ويؤسس الحدث لتطورات جديدة، ليس في مجريات الأمور وإنما أيضاً في المدارك والأفكار بشأنها.

ويرى "دريدا" أن ما يجري في سوريا هو حدث من المضمون الدلالي أو الحمولة الدلالية للكلمة، ويزيد على ذلك ما يمكن أن يتوصل إليه الدارسون والباحثون من تحديد فواعله وعوامله ومحدداته.¹

كان النظام السوري قبل الانتفاضة يرى أن أسباب الأزمة في سوريا كانت موجودة منذ زمن، إلا أن الشعب السوري لم ينتفض، حيث خرج النظام من عزلته بعد أن قام الرئيس بشار الأسد بالتصريح أن الشعوب العربية قامت بخطوة ايجابية، من خلال الأنظمة الاستبدادية التي سيطرت على الحكم لمدة طويلة، لكن سرعان ما بدأت المظاهرات في سوريا تطالب بالإصلاحات، وصار العالم كله يتقرب سقوط النظام في سوريا ونجاح الانتفاضة بسهولة، وذلك لتشابه طبيعة النظام السوري مع غيره من الأنظمة العربية.

2 - أسباب الأزمة السورية

اندلعت الأزمة السورية في 15 مارس 2011، في سياق الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية، في إطار ما يسمى بالربيع العربي، والذي أدى إلى الإطاحة برؤساء كل من تونس وليبيا ومصر واليمن، لكن النظام السوري بدلا من معالجته للموقف بالوسائل السلمية، اختار القمع المدني من اللحظة الأولى، وذلك باستخدام قوى عسكرية وشبه عسكرية لتحقيق أهدافه، فتحول النشاط الشعبي من طابعه السلمي إلى الطابع العنفي، مما أدى إلى انزلاق البلاد في حرب أهلية، ويمكن تفسير الأزمة السورية من خلال ذكر عدة أسباب وهي كالآتي:

أ - الأسباب السياسية

- طبيعة النظام الحاكم الذي اعتمد على المؤسسة العسكرية والأمنية، من أجل تثبيت حكم البعث والعائلة العلوية في سوريا.
- تمتع الرئيس بكل السلطات والصلاحيات في تسيير البلاد التي يحكمها نظام برلماني جمهوري بقيادة حزب البعث، بحكم أن الرئيس هو الأمين العام للحزب.

(1) د عقيل. محفوض دراسة الحدث السوري: مقاربة تفكيكية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2012، ، قطر. ص 3

- توريث كرسي الحكم لبشار الأسد بعد وفاة والده حافظ الأسد عن طريق تعديل الدستور، وإجراء استفتاء شعبي كون الرئيس بشار الأسد لم يبلغ سن الأربعين.
- رفض تبني إصلاحات سريعة من طرف الرئيس السوري بشار الأسد فيما يخص حرية الرأي والتعبير، وإعطاء دور أساسي للمجتمع المدني في الحياة السياسية العامة للبلاد، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والإعلان عن تأسيس أحزاب سياسية جديدة.
- اثر النزاعات والتوترات الإقليمية على طبيعة النظام، كاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية في منطقة الجولان، وعسكرة سياسة الدولة، حيث يعتبر النظام السوري بوليسيا قائما على الأجهزة الأمنية.¹

ب- الأسباب الاقتصادية

- تراجع إنتاج البترول والغاز في سوريا منذ عام 1996، بسبب انخفاض مستوى الطبقات الخازنة للنفط، حيث تشير بعض الدراسات أن سوريا ستصبح في سنة 2015 دولة مستوردة للنفط والغاز.
- هجرة الفلاحين لأراضيهم والنزوح إلى المدن بسبب الجفاف وارتفاع نسبة البطالة، وما زاد الطين بلة الإصلاحات الاقتصادية فيما يخص الانفتاح على اقتصاد السوق، مما أدى إلى تضرر الطبقة الوسطى، ورفع الدعم عن إدارة العملية الإنتاجية.
- تأزم الوضعية الاقتصادية بسبب اللاجئين الفلسطينيين المقدر عددهم ب 444.000 لاجئ، و1.3 مليون بالنسبة اللاجئين العراقيين.

ج- الأسباب الاجتماعية

- يعتبر المجتمع السوري لا متجانس، بسبب تركيبته حيث يتألف سكان سوريا من العرب بنسبة 84%، والأكراد بنسبة 12%، و 12% من الأقليات الأرمنية والسريانية، والأشورية والتركمانية، ويمثل المسلمون حوالي 90% من السكان ويتوزعون بين طوائف مختلفة.
- السنة 70%، العلويون 12%، الدروز 3%، الشيعة 2%، الاسماعيليون 1%، أما المسيحيون فيمثلون 12%، فالعلويون الذين يمثلون 12%، تمكنوا من افتتاح السلطة

1- حاج داود عبد العالي، مذكرة ماستر، مجلس الأمن وإدارة النزاعات الدولية، سوريا دراسة حالة، الجزائر، المدرسة العليا للعلوم السياسية 2013-2014، ص77، 87.

لصالحهم بعد وصول الجنرال حافظ الأسد إلى السلطة في سنة 1970، بعدما كانوا مهمشين ويعيشون تحن رحمة إقطاعي المناطق الداخلية.

- ارتفاع معدل الفقر في الأوساط السورية، بسبب انخفاض الأراضي القابلة للزراعة.
- نجاح بما يسمى الربيع العربي في تونس ومصر، مما ساهم في تأجيج الاحتجاجات المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

3- أطراف النزاع في سوريا

إن الحراك الشعبي الذي شهدته سوريا منذ 2011، كان حراكا سلميا يحمل مطالب مشروعة لبناء دولة مدنية ديمقراطية تصون الحرية، وفي ظل الطبيعة التكوينية لسوريا، والطبيعة الإستراتيجية للمنطقة، سمح بظهور عدة فواعل وأطراف تؤثر في الأزمة السورية و هي كالاتي:

أ – الأطراف الداخلية

- النظام السوري: ويضم أنصار وقيادات حزب البعث والأجهزة الأمنية.
- المعارضة: والتي فوتت فرصة التغيير السلمي والحصول على المطالب، وهي مكونة من مجموعة الشخصيات السياسية وقادة الأحزاب المعارضة.
- هيئة الأركان العامة للجيش السوري الحر: تشكل في أوت 2011 من المنشقين عن الجيش النظامي السوري في تركيا، بقيادة العقيد "رياض الأسعد" بغية خلق قيادة مركزية للنوار.
- لواء شهداء سوريا: يقدر عدد مقاتليه حوالي 7000 مقاتل.
- ألوية الفاروق: يقدر عدد مقاتليه حوالي 1400 مقاتل.
- صقور الشام: يقدر عدد مقاتليه حوالي 10.000 مقاتل.
- لواء التوحيد: يقدر عدد مقاتليه حوالي 8000 مقاتل.
- الجبهة الإسلامية السورية: نشأت في ديسمبر 2012، وتضم 3000 مقاتل.
- حركة أحرار الشام: وهي مجموعة سلفية يقدر عددهم 20000 مقاتل.
- الجبهة الإسلامية الكردية: وهي اصغر جماعات التحالف وتضم حوالي 1000 مقاتل.

1- حاج داود عبد العالي: نفس المرجع، ص 79.

- جبهة النصرة: ويقدر عدد مقاتليها ما بين 5000 و 7000 مقاتل، هذه الأخيرة صنفها الولايات المتحدة الأمريكية كمنظمة إرهابية في ديسمبر 2012 (1)
- دولة العراق والشام الإسلامية: والتي يتزعمها أبو بكر البغدادي مؤسس تنظيم الدولة في العراق يوم 15 أكتوبر 2006، وأحكمت سيطرتها على الرقة في مارس 2013، وأعلنتها إمارة.
- الإخوان المسلمون: تعتبر أقدم وأكبر مجموعة إسلامية سياسية في سوريا.

ب - الأطراف الخارجية: وهي تنقسم إلى قسمين وهما:

الأطراف الإقليمية

- تركيا: تلعب دورا إقليميا في تعزيز وتدعيم الحلفاء الإسلاميين والمعارضة المعتدلة.
- قطر: تدعيم جماعة الإخوان المسلمين.
- المملكة العربية السعودية: تدعم أغلب الجماعات ذات التفكير الوطني، والجيش السوري الحر.
- إيران: تدعيم النظام السوري وحلفائه بتجنيد الحرس الثوري الإيراني على الأراضي السورية، وبتنسيق مع حزب الله اللبناني.
- إطراف دولية:
- روسيا: وهي الداعم الرئيس والقوي لسوريا، يحمي حق النقض الفيتو الذي تتمتع به روسيا في مجلس الأمن الدولي، ويحمي استمرار بيع الأسلحة للنظام السوري والحفاظ على مصالحها.
- الولايات المتحدة الأمريكية: والتي كانت ترغب في سقوط النظام السوري لأنه كان سبب في دعم إيران لحزب الله اللبناني، وتهديد أمن إسرائيل في المنطقة (2).

(1) - عبد الودود بلقاسم، التسيير الاممي للنزاع في سوريا 2012/2014، مذكر ماستر، المدرسة العليا للعلوم

السياسية الجزائر، ص 52-54.

(2) - نفس المرجع ، ص 57-58.

المطلب الثاني: محددات الموقف التركي من الأزمة السورية

بدأ الموقف التركي يتحول مع القضايا العربية بعد وصول حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان" إلى الحكم، وخاصة في السنوات الأخيرة، أين عززت تركيا من مبادراتها التي تدعو إلى التقارب مع العالم العربي، إلا أن فوجئت كغيرها من دول العالم بالانتفاضات الشعبية والتحولات السياسية التي اندلعت في العالم العربي بداية بتونس، ورغم الحذر الشديد الذي انتاب السياسيين الأتراك تجاه الأزمة التونسية والمصرية في البداية ثم سوريا إلا أنه كان على تركيا التعامل مع هذا الحراك الشعبي في ثلاث محاور:

- ✓ اغتنام الفرصة لوضع تركيا في منطقة النقل، بحيث تصبح بمثابة ميزان القوى في المنطقة.
- ✓ التعامل بحذر مع الحراك العربي نظراً لوضعها الجيوسياسي الحساس في المنطقة، وعدم التورط في مشاكل سياسية مع دول الجوار، متبعة في ذلك سياسة تصفير المشكلات مع جيرانها.

- ✓ الاستفادة من الوضع العربي الجديد، مما يأتي بمكاسب سياسية واقتصادية.¹

1- الموقف التركي من الأزمة السورية:

أظهرت تركيا منذ بداية الأحداث سلوكاً متفاوتاً تجاه سوريا، مثل استعدادها للتوصل إلى توافقات مع الدول المناهضة لسياسة سوريا، وهنا يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة أوراق قوية تؤثر في اتجاهات الأزمة الراهنة، ومن خلال ذلك يمكن تركيز بعض التجليات السياسية للموقف التركي تجاه أحداث سوريا في النقاط التالية :

- الانتقال من دعم النظام السياسي إلى دعم الاستقرار، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بقوله " نحن نريد تغيير لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي".²

1- بولنت اراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان ، الاردن، 2012، ص45.

2 - عقيل محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، جانفي 2012 م، ص43-45.

- أن تركيا في البداية كانت تصرح بأن أزمة سوريا ما هي إلا " شأن داخلي " ، لما لهذه التصريحات من مضامين سلبية سياسياً ومعنوية، وفي هذا نوع من استغلال تركيا لأزمة سوريا الراهنة لتمرير سياستها الجديدة في المنطقة.

- مواصلة ضغوط تركية شبه يومية على الجانب السوري، وهذا ما ظهر في تصريحات رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو وعبد الله غول، خاصة في الحملات الانتخابية لهم لما لهذه التصريحات من مواد دسمة في الانتخابات.

- التعاطي النشط مع المعارضة السورية خاصة الإخوان، والعمل على إعادة أو صياغة " مجلس تنظيم "يجمع أفراد وقوى معارضة من الخارج، من مختلف التيارات والارتباطات، ومن خلال المؤتمرات العلنية الصريحة أو السرية، ورعاية الصلات والتفاهات بين الإخوان المسلمين وقوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وتهيئة المجال أمامهم لتقبل الإخوان مستقبلاً.

- أن الرئيس التركي عبد الله غول كان قد دعا الرئيس السوري بشار الأسد بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

- وجه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ما وصفه " التحذير الأخير " إلى الرئيس السوري بشار الأسد بأنه إن لم تتوقف العمليات العسكرية بحق المدنيين في سوريا فإنه لن يتبق شيء للكلام " ، حيث ذكر أوغلو في زيارته لدمشق في 9 أوت 2011 ، أنه حمل مطلبين محددين :وقف العمليات العسكرية ضد المدنيين وسحب الجيش من المدن، ومواجهة المطالب الديمقراطي لشعب .

- وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ما يحصل في سوريا بالوضع الذي حصل في ليبيا قبلها وقال " فعلنا ما بوسعنا في ليبيا لوقف إراقة الدماء لكننا لم نحقق أي نتائج.¹

2- الرؤية التركية للأزمة السورية

ترى الدراسة أن الموقف التركي ارتبط من الأحداث التي تشهدها سوريا بالعديد من المحددات والاعتبارات الداخلية والخارجية بمدى إمكانية شن حرب علي سوريا أو إعادة التفكير في الإقدام علي مثل هذه الخطوة الخطيرة . فالمحددات الداخلية تتلخص في النقاط التالية:

1- عقيل محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص46.

1 -حرص تركيا علي الحفاظ علي أمنها القومي مع إمكانية التغيير الذي يمكن أن يحدث في سوريا، خاصة مع وجود عدد كبير من أكراد سوريا في المناطق الحدودية بين البلدين، وهو ما يثير قلق تركيا من قيام دولة كردية في هذه المنطقة.

2 -تخوف تركيا من الصراع الطائفي الذي يمكن أن يحدث بين الطائفة العلوية والطائفة السنية في سوريا، وهو ما يمثل تهديد للاستقرار داخل تركيا، نظرا لتشابه النسيج المجتمعي التركي مع نظيره السوري من حيث تعدد الطوائف والمذاهب.

3 -حرص حكومة أردوغان علي الحفاظ علي ما اكتسبته من مصداقية لدى الشعوب العربية خاصة في ظل ما تبنته أنقرة من سياسة خارجية تسعى إلى دعم علاقتها مع البلدان العربية والإسلامية. أما المحددات الخارجية فهي:

1 -إدراك أنقرة أن تأثيرها الإقليمي بات محدودا، الأمر الذي يستلزم تعديل سياستها الإقليمية، خاصة في ظل استمرار حالة العنف الدموي في سوريا الذي عكس محدودية الدور التركي كمؤثر إقليمي في المنطقة.

2 -ارتباط السياسة الخارجية التركية بالإستراتيجية الغربية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار النطلع لفرض مشهد سياسي إقليمي في المنطقة¹.

3 -التنافس الإقليمي الواضح والصريح بين تركيا وإيران علي صياغة وتشكيل مستقبل المنطقة .حيث لوحظ أن طهران تتناقص في موقفها من الثورات العربية، بتأييد الثورتين التونسية والمصرية، في حين أدانت الثورة السورية، ومن هنا أصبح يتحتم علي تركيا فك الارتباط الاستراتيجي بين دمشق وطهران

1- محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2008-2012، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الازهر، 2013، ص137.

لإضعاف الأخيرة إقليمياً، وما سيترتب عليه من تغيير منظومة التوازنات في المنطقة لصالح النموذج المعتدل الذي تمثله تركيا مما سيسهم في زيادة نفوذها الإقليمي¹.

انعكاسات الأزمة على الطرفين:

- 1 - توتر العلاقات التركية مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، ومن أبرزها أنظمة سوريا وإيران وروسيا.
- 2- تراجع الدور التركي وتأثيره في الأزمة نتيجة توتر علاقات تركيا التي وصلت إلى حد القطيعة، خاصة مع النظام السوري، وتراجعها مع كل من إيران وروسيا، وهو ما أثر سلباً على دور تركيا الإقليمي.
- 3 - استعصاء حل الأزمة السورية وتشابك ملفاتها واحتدام صراع الأجندات الإقليمية والدولية، وخاصة ما يتعلق منه بنشاط ما يسمى بتنظيم "داعش"، وحزب العمال الكردستاني في سوريا.
- 4 - تراجع التبادل التجاري بين كل من تركيا وسوريا، حيث وصل في عام 2016 إلى نحو 200 مليون دولار فقط.²

المطلب الثالث: محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية

إن تطور المكانة الإقليمية والدولية لروسيا الاتحادية ساهم في انزياح موازين الجغرافيا السياسية، وبدأ هذا الانزياح منذ سنوات وأعلن عن نفسه خلال فترة الحراك العربي، حيث بدأ تنمير هذا النجاح والصعود الاقتصادي في زيادة وزن هذه الوحدة في السياسات الدولية، وشهدنا تجلياته في التدخل الروسي في حلبات مجلس الأمن الدولي من خلال استعمال حق النقض الفيتو ضد مشاريع التدخل الدولي في سوريا، وقد بررت روسيا استخدامها لحق الفيتو وفقاً لمصالح واعتبارات إقليمية ودولية كونه يتعلق بمفهوم الدولة وحقوقها وسيادتها، والذي لا يجيز للدول التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما لأن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ "احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها".

1 - محمود خليل يوسف القدرة، نفس المرجع، ص137.

2- فريق الأزمات العربي، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية - التركية ودور تركيا الإقليمي، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 12، نوفمبر 2016، ص14.

وينصرف المستشار السابق لشؤون الأمن القومي الأمريكي "زبنغيو برجنسكي" في كتابه المشهور رقعة الشطرنج، أن الاتحاد بين روسيا القوية عسكرياً والصين القوية اقتصادياً، يؤدي إلى سيطرتهم على الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، ولهذا دعا منذ سنوات إلى تفكيك ومحاصرة هذه القوة، ويذهب بعض المحللين أن الربيع العربي بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة جزء من الإستراتيجية الأمريكية لخلط الأوراق أمام التحالف الروسي الصيني.¹

يبدو أن ما أظهره العقد الأخير سياسياً على الساحتين التركية والروسية يكاد يكون متطابقاً، فتجربة "فلاديمير بوتين" تشبه إلى حد كبير تجربة "رجب طيب أردوغان"، فكلاهما صاحب تجربة سياسية ومهارة كبيرة يحرك الأمور كيفما يشاء، أما فيما يخص الصراع السوري وانعكاساته فقد أشارت تقارير روسية إلى شكل العلاقات التركية الروسية في ظل الأزمة بين النظام السوري وتركيا،² مشيرة إلى أن موقف رجب طيب أردوغان من الأزمة السورية سوف يكون له عواقبه السلبية على العلاقات بين أنقرة وموسكو، بعد أن تبين أنهما على طرفي نقيض، وأشارت أيضاً وفقاً لأراء بعض الخبراء إلى أن أية إجراءات حاسمة من طرف أنقرة قد تسبب مشكلة في علاقاتها مع موسكو.

أولاً: الموقف الروسي من الأزمة السورية:

أصرت روسيا منذ بداية الانتفاضة السورية في مارس 2011 م على التعامل مع الصراع السوري وفق تفسير تقليدي للقانون الدولي الذي يتمحور حول احترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بحيث رفضت روسيا أي إعادة لسيناريو الليبي في سورية وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الروسي "سارغي لافروف" في 26 جانفي 2012 م بقوله:

1- حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت دار القلم الجديد، ط1، 2013، ص262.

2- محمود خليل يوسف القدرة، نفس المرجع، ص233.

"نرى بان هنالك محاولة لإعادة السيناريو الليبي وهو ما ترفضه روسيا جملة وتفصيلاً"¹.

وعليه فقد رفض روسيا أي تدخل أجنبي في سورية، او فرض عقوبات أو إدانة للحكومة السورية في

مجلس الأمن معبرة بذلك عن دعمها المطلق للحكومة السورية على المستوى السياسي، الدبلوماسي

والعسكري وهو ما نريد معالجته من خلال الآتي:

أ- المبادرات السياسية والدبلوماسية:

من خلال إدارة الملف السوري طرحت روسيا عدة مبادرات للوصول إلى حل سياسي، فالروس يحملون خطة متكاملة لحل الأزمة، أشبه بخارطة طريق واضحة المعالم، هذه المبادرة الروسية، كما أعلنتها جولة "بوغدانوف" في بيروت واسطنبول ودمشق²، حيث استطاع تحريك الدبلوماسية ساعياً بان تحظى هذه المبادرة بالحد الأدنى من التوافق بين النظام السوري والمعارضة.

وتشير تقارير سورية عن فحوى هذه المبادرة التي تنص على تعديل دستوري بالتنسيق مع المعارضة يضمن إجراء انتخابات نيابية مبكرة، وتعيين رئيس الحكومة من المعارضة، والإبقاء على الوزارات السيادية بيد الرئيس.

ب - الدور الروسي في مجلس الأمن:

بادرت روسيا مع حليفاتها الصين في تقديم مشروع يستهدف السلم المدني والوفاق الوطني، ويمكن تلخيص هذا المشروع في النقاط التالية:

✓ الحل يتم من خلال عملية سياسية بقيادة سوريا، مع التزام النظام السوري بتطبيق برامج

الإصلاحات الذي أعلنت عنه.

✓ مطالبة جميع الأطراف في سورية بوقف العنف.

✓ محاسبة السلطات السورية جميع الأطراف المسؤولين عن العنف.

1 -Fehmi Agca , " the effect of syria crisis on transformation and integration of the Middle East", *Belge strateji* , issue 5 , n° 8 (fall 2013) , p.p.105.

2- مالكي مريم، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 2011-2014، مذكرة ماستر العلوم السياسية، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، 2015، ص.87.

✓ ضرورة حل الأزمة السورية بالوسائل السلمية.¹

ج - الدعم العسكري:

تري روسيا بأن تزويدها للنظام السوري بالسلاح يدخل في إطار اتفاقيات ثنائية تلتزم سورية باستعماله ضمن الأهداف المعلنة وأنها لا تقوم بنقله إلى طرف ثالث، ومنه فروسيا تعتبر تزويد المعارضة المسلحة من قبل الدول الغربية " الإتحاد الأوروبي والولايات- المتحدة " وبعض الدول العربية " قطر والسعودية " بأسلحة غير شرعية خطير جدا ، أما- الأسلحة الموجهة للنظام السوري فتعتبر أسلحة شرعية وهي عامل استقرار:

الجدول 04: جدول يبين قيمة الأسلحة الروسية المصدرة لسورية بين 2008 - 2012:

	2008	2009	2010	2011	2012	Total Imports 2008-2012
India	1,612	2,060	2,298	2,449	3,966	12,385
China	1,839	1,302	636	692	679	5,148
Algeria	1,595	1,030	670	951	645	4,891
Viet Nam	153	55	151	1,318	353	2,030
Venezuela	702	252	57	274	410	1,695
Syria	46	73	268	312	376	1,075
Malaysia	408	407			3	818
Egypt		8	367	405	20	800
UAE		118	294	96	96	604
Iran	15	15	41	33	15	119

Source : Philipp Casula , " Russia in the Syrian conflict " , *Russian analytical digest* , n° 128 (June 2013) , p. 8.

1- نجاه مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا)، 2010/2014، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيصر بسكرة، 2015، ص178.

ثانياً: محددات الموقف الروسي

✓ **حسابات الدور والمكانة :** ترى روسيا في النظام السوري شريكاً استراتيجياً مهماً يمنحها التعاون معه مزايا مهمة في تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على مكانتها ودورها في المنطقة العربية سياسياً وعسكرياً.

✓ **دروس روسيا في ليبيا :** بدأت المعضلة الحقيقية تواجه روسيا بعد الأزمة الليبية وليس قبل؛ لأن الأنظمة السابقة كنظامي مصر وتونس انهارت دون تدخل قوى خارجية، ولكن الأمر في ليبيا يختلف فقد كان تدخل حلف شمال الأطلسي وفق قرار (1973) الصادر عن مجلس الأمن في مارس 2011 سبباً رئيساً في فرض حظر على الأجواء الليبية بهدف توفير حماية للمدنيين الليبيين لمواجهة القوة المفرطة من قبل نظام القذافي دون أن تعترض روسيا على القرار، مما أعطى الفرصة لقوات الحلف في التدخل العسكري بدعوى نشر الديمقراطية وحماية المدنيين وهذا يتعارض مع مبادئ روسيا الاتحادية الذي يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

✓ **الخوف من الإسلام السياسي وتأثيرات التحولات العربية :** خشيت روسيا من تزايد نشاط الحركات الإسلامية بعد دعم أمريكا تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة، مما وضعها في موقع الخائف من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية وهي لم تنس تجاربها بعد في أفغانستان والشيشان، كما تخشى روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح السياسي والاقتصادي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية.¹

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها روسيا من أجل الحفاظ على نظام الأسد، فهي تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتحقيق أهداف إستراتيجية في المنطقة والوصول للمياه الدافئة، ولعب دور أساسي في الأزمة السورية من أجل عدم تكرار السيناريو الليبي.

ثالثاً: العلاقات التركية الروسية بعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية سوخوي 24

بعد أن وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إسقاط القاذفة الروسية "سو 24" في سوريا بـ "طعنة في الظهر من قبل المتواطئين مع الإرهاب"، فإن التهديد بقطيعة العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا أصبح وارداً. ولعل السياسة الخارجية الروسية تجاه تركيا تبدو صارمة جداً بعد الحادثة، فقد لوحث

1- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السوري في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، مذكرة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر غزة 2015، ص 128-129.

التصريحات الروسية بخطوات جديدة حول برنامج التعاون الاقتصادي بين موسكو وأنقرة، متمثلة في فرض قيود على واردات المواد الغذائية والزراعية التركية إلى السوق الروسية، التي بلغت قيمتها العام الماضي زهاء 1.7 مليار دولار، وفرض قيود على المعاملات المالية، وعلى الصفقات التجارية، مع احتمال إدخال تعديلات على الرسوم الجمركية، وفرض إجراءات تقييدية تمس قطاعي السياحة والنقل، بما في ذلك العبور.

وتبدو العلاقات الروسية التركية والتي تقدر بنحو 44 مليار دولار على المحك، حيث أن قيمة التبادل التجاري للبضائع تتجاوز الـ 30 مليار دولار سنوياً، يضاف إليها استثمارات متبادلة متراكمة بأكثر من ملياري دولار، وتعد تركيا أكبر خامس شريك تجاري لروسيا بحصة تبلغ 4.6% من إجمالي التجارة الخارجية الروسية، وذلك بحسب بيانات إدارة الجمارك الروسية للفترة ما بين جانفي وسبتمبر 2015، وتأتي تركيا في هذا المركز بعد الصين، وألمانيا، وهولندا، وإيطاليا.¹

المطلب الرابع: مستقبل الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية

يعتمد رسم الصورة المستقبلية على قدر غير يسير من المتغيرات السياسية و الاقتصادية والعسكرية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، و تتمحور ملامح الصورة المستقبلية حول الأبعاد المحتملة التالية:

-إقرار أطلسي بأن روسيا قد تدفع المواجهة لحدّها الأقصى في حالة الإصرار على الاستمرار في إستراتيجية التطويق لها، أو ضرب قواعد ارتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا، وهو أمر دفع الدول الغربية للتراخي في الأزمة السورية، مما يعني أن روسيا لن تتخلى عن تأييد الموقف السوري لكنها ستعمل على دفع النظام نحو تحولات مهمة على مستوى بنيته ولكن عبر خطوات تدريجية تسهل السيطرة على تداعياتها، و قد تتجح في جذب أطراف من المعارضة السورية مما يعزز من هذه الإستراتيجية الروسية.

1- بعد إسقاط الطائرة الروسية: خيارات روسيا الاقتصادية والعسكرية في مواجهة تركيا، استرجع بتاريخ 3-1-

2015 من موقع ساسة بوست انظر:

[http://www.sasapost.com/turkey-downed-russian-warplane /](http://www.sasapost.com/turkey-downed-russian-warplane/)

وتترك روسيا أن تراجعها عن هذا التوجه، سيؤثر على أمنها الحيوي و مصالحها الأخرى التي أشرنا لها من ناحية، و يضع مصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران موضع مناقشة وارتباب من ناحية أخرى.

تبدو الصين في موقف أقل رسوخا من الموقف الروسي بسبب طبيعة إستراتيجيتها اتجاه المنطقة الدولية بشكل خاص، وتوجهاتها بشكل عام ، غير أن بعض العوامل قد تجعل التراجع الصيني عن استمرار الموقف الحالي أمرا ليس هينا.

ويتجلى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران التي تمثل موردا مهما لها في المصادر النفطية، ورغم أن السعودية تمثل المورد الأول للصين لكن الحساب الإستراتيجي الصيني يقوم على أساس أن أية أزمة حادة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد تجعل من السعودية طرفا لا يؤمن جانبه، خلافا لما هو عليه الوضع في إيران.¹

-مشكلة استثمار الولايات المتحدة لهموم الأقليات الصينية و بخاصة الأقلية المسلمة في سينكيانج، قد يجعل الصين أقل ترحيبا بنجاح الحركات الإسلامية في الربيع العربي في تولي السلطة في الشرق الأوسط، لكي لا يكون هناك قواعد ارتكاز تحرك تلك الأقلية مستقبلا، إضافة إلى أن التغير في الموقف الصيني قد يخلق ارتباكا للعلاقات الصينية - الروسية التي تزداد تماسكا و تستند لقواعد مشتركة.²

ذلك يعني أن الظلال ستزحف تدريجيا على الأزمة السورية ، و قد تغطيها أزمة كبرى في منطقة أخرى، و قد تؤدي التفاعلات السلبية داخل مصر و ليبيا و اليمن إلى مزيد من زحف الخريف على الربيع العربي.

1 - إبراهيم عبد الطالب، إنهيـار جدار عرب المشرق، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص41
2 - نفس المرجع، ص42.

خلاصة الفصل الثالث:

تدرك روسيا وتركيا أنّ الواقعية السياسية وحدها هي التي تفرض تقارب المصالح الراهنة كما تدركان تماماً أنّ المنطلقات التاريخية والطموحات القومية، وربما "الأيديولوجية"، لا تزال كامنة في سياساتهما الخارجية تجاه بعضهما بعضاً، ومن ثمّ، لا يعني التوافق على المصالح الضرورية إلغاء التنافس التاريخي بينهما. وإذا كان هذا التنافس لا يظهر في العلاقة الثنائية الآن، فإنه يتجلّى بصورة واضحة في الهوامش أو الأقاليم المجاورة.

فقد ظهر هذا التنافس بوضوح في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، وفي أوكرانيا والبحر الأسود، فيما نشهده على أشده حالياً في سورية، وتجاه قضايا عديدة في المنطقة العربية، لذلك فإنّ المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة الروسية - التركية، والتي قامت على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب نفوذ الآخر وإضعافه، لا تزال تعمل في الوقت الحاضر، ولكن في هوامش الدولتين وليس في العلاقة المباشرة بينهما.

ومع ذلك، فإنّ المستوى العالي من تشابك العلاقات الروسية - التركية في مجالات إستراتيجية مثل الطاقة النووية والفضاء ونقل الغاز الطبيعي والتجارة الحرة، سوف يخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل والمصالح التي تحتم استمرار العلاقة على الرغم من التوترات المباشرة المتعلقة مثلاً بالأزمة الأوكرانية أو المتعلقة بتضارب المصالح في المنطقة العربية.

خاتمة

خاتمة:

وخلاصة القول أن هناك حاجة ملحة، إلى إعادة تعريف مكانة تركيا في الحقبة الجديدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إن مكانة تركيا الجديدة لها أساسان، أساس جغرافي؛ وأساس فكري، حيث تحتل تركيا موقعا فريدا، باعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا.

تحتل تركيا مكانة خاصة، فموقع تركيا الجغرافي يمنحها مكانة خاصة ويجعلها دولة مركزية محورية، تختلف عن الدول المركزية الأخرى، فعلى سبيل المثال، تعتبر ألمانيا دولة مركزية محورية في وسط أوروبا، لكنها تقع بعيدا عن آسيا وأفريقيا، وروسيا هي الأخرى دولة مركزية في أوروبا وآسيا، لكنها هي الأخرى تقع بعيدا عن أفريقيا، وإذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر عالمية أكثر شمولاً، فإن تركيا تحتل الموقع الأمثل، بمعنى أنها دولة آسيوية وأوروبية، وعلى مقربة أيضا من القارة الأفريقية عن طريق البحر الأبيض المتوسط، ويجب على دولة مركزية مثل تركيا بانتمائها إلى هذا الموقع الجغرافي الأمثل أن تقوم بسياسة متعددة الأبعاد، فينبغي أن لا يُنظر إليها كبلد جسر يربط بين نقطتين فقط، أو كدولة حدودية، أو كدولة عادية، أو كدولة تقع على حافة العالم الإسلامي والغربي.

وبناء على ما تقدم، فإن تركيا مطالبة بأن تجعل من دورها كدولة هامشية جزء من الماضي، وأن تخصص لنفسها مكانة جديدة قائمة على حماية استقرارها، والحفاظ على أمنها، فضلا عن المناطق المجاورة لها، وذلك من خلال لعب دور أكثر نشاطا وأكثر فاعلية لتوفير النظام والاستقرار والأمن في محيطها.

لذلك سعت تركيا إلى سياسة تفسير المشكلات مع دول الجوار، وتم تحقيقها بنجاح على مدار سنوات عديدة، فعلاقة تركيا مع جيرانها الآن تسير على الطريق الصحيح بالمقارنة بالسنوات السابقة. فهناك ترابط اقتصادي كبير مع البلدان المجاورة، كذلك فإن مستوى العلاقات التركية مع روسيا رغم

الخلافات الإقليمية تمثل اليوم نمودجا يحتذى به لبقية دول المنطقة، وهناك بعض الشواهد على التطورات التي طرأت علي العلاقات التركية الروسية .

ونجد أن العلاقات التركية الروسية وصلت إلى ذروة غير مسبوقة من التعاون مع بداية القرن الحادي والعشرين، وتحول الطرفان إلى مفتاح للأمن والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، رغم ما فيهما من عناصر توتر كبيرة، وتدعمت هذه العلاقات بشراكة اقتصادية متميزة دعمت اقتصاديات البلدين، في وقت شهد فيه العالم أزمة اقتصادية عميقة لا تزال تلقي بظلالها على العالم إلى اليوم.

وإن تباين وجهات النظر بين البلدين بشأن ملفات كثيرة، لم يمنع البلدين خلال السنوات الأخيرة من اختيار التنسيق والتعاون بشأن قضايا إستراتيجية حيوية، وتنسيق مواقف مشتركة كانا في حاجة إليها، مكنتهما من إحداث التوازن المطلوب في المشهد الدولي، سواء الحد من توسع "النانو" ، أو الموقف من الاتحاد الأوروبي.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

1-أن الموقع الجيو-استراتيجي الذي تتمتع بها تركيا، يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

2- نجح حزب العدالة والتنمية في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة، وجعلها نمودجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة وشعوبها ، مقارنة بمستوى الحكومات العربية خاصة الموقف التركي من حرب غزة الأخيرة.

3-إن تعدد الأحزاب في تركيا تعتبر ظاهرة صحية، وقد انعكس تنافس الأحزاب الرئيسية إيجابياً على أداء الحكومة ، بحيث سعى الحزب إلى استقطاب تأييد الشعب له، ويأتي ذلك من خلال برنامج عمل هذا الحزب، لذلك فقد ظهرت برامج عمل هذه الأحزاب قوية ومنطقية تهدف إلى بناء الدولة وتقديمها.

4-إن استمرار تركيا في نفس النهج السياسي إقليمي ودولياً سيؤدي إلى تعاظم دورها في المنطقة، في ظل الغياب العربي عن الساحة الإقليمية والدولية، وستتمكن تركيا من إقرار سياسات المنطقة إذا استمر الوضع العربي كما هو، حيث أن غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولاسيما القضية الفلسطينية.

5-يتبين أن تركيا تسعى من وراء إنهاء المشاكل مع الدول المجاورة في أن تلعب دوراً إقليمياً أكبر في المنطقة، وهذا واضح من خلال توجهات تركيا لأن تكون سياستها الخارجية أقوى في الرؤية تجاه الشرق الأوسط ومنطقة البلقان ومنطقة القوقاز.

6- نستخلص أن الأزمة السورية بكل فواعلها وأطرافها، أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا، من خلال مواقف ومحددات الدولتين المختلفتين، بحيث تقوم السياسة الخارجية التركية بدعم المعارضة المعتدلة ومعارضة نظام الأسد فيما تقوم روسيا بدعم النظام السوري ومحاربة المعارضة المسلحة مما يؤثر على العلاقة الثنائية.

7- يتبين أن التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي في الأعوام الأخيرة نتيجة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة أردوغان، لابد أن ينعكس إيجابياً على أداء دورها على الصعيد الداخلي، حيث يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تثبيت دعائم نفوذه داخل المجتمع التركي بكل شرائحه وأطيافه، ومن ثم الانطلاق للعب دور إقليمي أكبر يكون العامل الاقتصادي وراء تحريكه.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/ باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم خليل العلاف، تركيا... طرح الهوية- تركيا العلمانية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، 2006.
- 2- إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011.
- 3- أحمد خيروز، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ، 1985.
- 4- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، ، 2010.
- 5- أحمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011.
- 6- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- 7 - أحمد النوري النعيمي، العلاقات الروسية التركية، دراسة في التعاون والصراع، عمان، دار زهران، 2012 ، ص 209.
- 8 - إدريس بوانو، إسلاميو تركيا العثمانيون الجدد، الدبايات المكونات، التحولات، المعادلات، سوريا، مؤسسة الرسالة، ، 2005.
- 9 - إيفانوفيتش فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، تر: يوسف إبراهيم الجهماني، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- 10- بولنت ارأس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان ، الاردن، 2012.
- 11- تامر كمال الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2005.
- 12- جاسم وراء لطيف السعدي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1933-2010، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- 13- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، ط 1، (د.م.ن، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)،
- 14- حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت دار القلم الجديد، ط 1، 2013.
- 15 - حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، 2012.
- 16- زكي وراء يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات الواقية التركية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
- 17- سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة، ط 2 ، 1998.
- 18- صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده. بغداد، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1986.
- 19- صلاح الدين أبو الحسن، التجربة التركية عوامل النهوض، المركز العربي للدراسات والأبحاث، (د.س.ن).
- 20- طارق زياد الشرطي : السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، (عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة)، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013.
- 21 - عبد الحليم غزالي ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2009.
- 22 - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 1.
- 23 - علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
- 24 - عماد قدورة ، روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي، 2015.
- 25 - العيد دحماني: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد 2002 ، ط 1 (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية)، 2016.

- 26 - فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، (دمشق، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث).
- 27 - كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، فرنسا: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979.
- 28- لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في علاقتهما السياسية 2000-2009، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2009.
- 29- محفوظ عقيل، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
- 30 - محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية. بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 2001.
- 31- محمد طه بدوي، بيروت: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية 1972.
- 32 - محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب تأمر غربي صهيوني ماسوني، دمشق، دار الفكر، 2003 .
- 33- محمد نور الدين، تجربة الإسلاميون في تركيا: طبيعة الدور الإقليمي التركي، أهدافه ووسائل تنفيذه، بيروت: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2001.
- 34- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
- 35 - محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، الرياض: الرسيل للكتب والنشر، 1997.
- 36- محمد نور الدين، مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه قضية فلسطين، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 21، عدد 28، 2005 .
- 37- محمود أحمد عبد العزيز، تركيا في القرن العشرين، دار المكتب والوثائق القومية، 2012.

- 38 - معمر فيصل سليم خولي، العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أفريل، 2014.
- 39- نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دمشق، دار صابر للطباعة والنشر، 1981م.
- 40 - نصر الدين عابد الكلى، العرب والتراث بين تركيا وإسرائيل، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1997.
- 41 - هاني إلياس الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 42- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2006.
- ب - المذكرات:
- 43- إبراهيم بن دايدة، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، (بأنتة : جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009).
- 44 - رانيا حسناوي، منى رزق الله، السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة العربي تبسي، تبسة.
- 45 - سمية بالرايس، توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة 8 ماي 1945، 2012.
- 46- سمية حوادسي، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.

47- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السوري في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، مذكرة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر غزة 2015.

48- سهام عيادي، فتحة مزهود، تركيا: الدوافع الأمنية من وراء الدور السياسي الليبي تجاه الشرق الأوسط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية وعلاقات دولية، الجزائر، جامعة قالمة، 8 ماي 1945، 2012.

49- عبد العالي حاج داود، مذكرة ماستر، مجلس الأمن وإدارة النزاعات الدولية، سوريا دراسة حالة، الجزائر، المدرسة العليا للعلوم السياسية 2013-2014.

50 - عبد الودود بلقاسم، التفسير الأممي للنزاع في سوريا 2012/2014، مذكر ماستر، المدرسة العليا للعلوم السياسية الجزائر.

51- كاهنة شاطري، علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيو سياسية في المتوسط 2003-2013، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة تيزي وزو، 2015.

52 - لحسن طبي ، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

53 - محمد التلوي، السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا 2002-2008، رسالة ماجستير، غزة ، جامعة الأزهر ، 2011.

54- محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2008 - 2012، رسالة ماجستير ، غزة ، جامعة الأزهر 2013.

55- مالكي مريم، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 2011-

2014، مذكرة ماستر العلوم السياسية، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 2015.

56- نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل

التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا)، 2010/2014، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- 57 - ياسين أحمد القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 1991-2008، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غزة، جامعة مؤتة، 2009.
- ج - المجلات والجرائد:
- 58- أحمد حسين بكر ، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مجلة دراسات إستراتيجية العدد 41، سنة 2000.
- 59- أحمد داود أوغلو، "تركيا والديناميكيات الشرق الأوسط"، مجلة الشرق الأوسط، العدد 112.
- 60- أحمد المصري، تركيا تطلق تي أر تي 7 ومنافسوها يتربصون، جريدة القدس العربية، 2010/06/10.
- 61- أحمد نافع، النظام الإقليمي العربي التحدي والاستجابة، مجلة دراسات استراتيجية العدد 12، سنة 2002.
- 62- أمين شلبي السيد ، يوتين و سياسة روسيا الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، جانفي 2009، المجلد 42.
- 63 - باسم راشد، تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، أفريل 2014.
- 64- جمال عفيفي، "القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد"، مجلة الأهرام، صادرة عن مؤسسة الأهرام، 2010.
- 65- صدقي عابدين السيد ، السياسة الروسية في آسيا : الأهداف و التحديات، مجلة السياسة الدولية، عدد 170، أكتوبر 2007، مجلد 42.
- 66 - عبد الفتاح معتز بالله ، "تركيا والبحث عن العلمانية المتزنة"، بيروت: مجلة السياسة الدولية، العدد 169، 2007.
- 67- عثمان عفيف ، قراءة في كتاب ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2010.

68 - فتحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الفكر العدد 05، مارس 2010.

69 - الجيش التركي من انتظار ضربة أردوغان القاضية "جريدة الأيام"، العدد 52 ، الخميس 2010/09/02.

70 - " تركيا مفتاح أمريكا لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط "، صحيفة القدس العربي، 2012/12/13.

د - الدراسات:

71 - إبراهيم عرفات، روسيا و الشرق الأوسط ...أية عودة، سياسة دولية، عدد 17، أكتوبر 2007.

72 - أرزو ديلمقاني، "العلاقات الإيرانية الروسية في عهد بوتين"، مختارات إيرانية، عدد 97، أوت 2008.

73 - إيمان أشرف أحمد، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، 2005.

74 - تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوى الاقتصادية الصاعدة والسياسية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ 2012/12/21.

75 - جورج فيشان، أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، القاهرة :مركز الجزيرة للدراسات 26 مارس 2014.

76 - حاتمى تورج ، المصالح الأمريكية و الروسية في أسيا الوسطى، مختارات إيرانية، عدد 14، سبتمبر 2002.

77 - دراسة شرق أوسطية، التغيرات في السياسة الخارجية التركية (الأثر المتوقع على الملف السوري)، مركز أسبار للدراسات و البحوث، 2016.

78 - دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا خلال الفترة من 2003 حتى النصف الأول من 2008، جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية.

- 79- زياد عبد الوهاب النعيمي، "الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2009.
- 80- صبري سياري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينات"، بيروت: الدراسات الفلسطينية، العدد 31، 1997.
- 81- طارق عبد الجليل، محاضرة عن ندوة بعنوان "العمق الاستراتيجي" مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية، القاهرة: عين الشمس، كلية الأدب، 2011/11/28.
- 82 - عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015.
- 83- فريق الأزمات العربي، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية -التركية ودور تركيا الإقليمي، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 12، نوفمبر 2016.
- 84- محفوظ عقيل. ، دراسة الحدث السوري:مقاربة تفكيكية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2012، قطر.
- 85 - محفوظ عقيل ، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، جانفي 2012 م.
- 86 - محمد عبد الرحمن العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز،جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية 2012.
- 87 - محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية- الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات 11 ديسمبر 2014.
- 88 - مناحي العيساوي، ميثاق تداعيات إسقاط طائرة السوخوي 24 على العلاقات الروسية التركية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية 2015/11/25.
- 89 - ناصيف يوسف حتي. "الإقليمية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة". في: جميل مطر و علي الدين هلال (محرران). الأمم المتحدة و ضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996.

90- نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة

الكردية 1999-2006، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 7 سنة 2007 .

91 - نيكولاي كوزهانوف، علاقات روسيا مع إيران، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، 2012.

هـ - المواقع الإلكترونية:

92 - "تركيا وحلف الناتو من يستخدم الأثر لتحقيق أهدافه"، 2012/05/05 على الرابط، <http://www.aljamal.com> .

93 - المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، العلاقات التركية - السورية البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923-2013، www.scirs.org، ص 17.

94 - المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، المرجع، نفسه، ص 18.

95 - موقع المركز الديمقراطي العربي الإلكتروني، "عوامل تطور العلاقات الصينية - التركية ومدى تأثيرها الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط"، <http://democraticac.de/?p=39092>، تاريخ الولوج: 2017/04/28.

96 - موقع كارنيغي للشرق الأوسط الإلكتروني: يزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا"، موقع، تاريخ المقال: 2012/02/09، تاريخ الولوج: 2017/04/28، <http://carnegie-mec.org/2012/02/09/ar-pub-47149> .

97 - يوسف غنيم، فرضيات في سياسة تركيا الخارجية <http://blog.amin.org/alialhindi>. 2010

98 - عمرو صبيح صبيح السيد، تأثير العلاقات التركية المصرية على النظام الإقليمي العربي، <http://www.democraticac.com> .

99 - بشير عبد الفتاح، "كابوس ويكيليكس نقص مضجع حكومة حزب العدالة والتنمية"، جريدة الحياة اللندنية، الخميس 25 نوفمبر 2010، على الرابط: www.echaph.com/oele/newpapers/2010/11/61665.

100 - ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية، عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاق

وزياني زيدان [www.geocities.com / edelzeggagh/IR](http://www.geocities.com/edelzeggagh/IR)

هيلين ساري ايرتم،العلاقات الروسية التركية، على الرابط <http://m.assafir.com>

101 - بعد إسقاط الطائرة الروسية: خيارات روسيا الاقتصادية والعسكرية في مواجهة

تركيا ، استرجع بتاريخ 3-1-2015 من موقع ساسة بوست انظر :

[http://www.sasapost.com/turkey-downed-russian-warplane /](http://www.sasapost.com/turkey-downed-russian-warplane/)

102 - "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations"
Anadolu Agency, at: <http://bit.ly/1EdDGmT>

103 - Nerdun Hacıoğlu, "Turkey wants to renew gas deal, Russian energy minister says," Hurriyet Daily News, November 29, 2014, at: <http://bit.ly/1L3j072>

104 - Hans Kundnani, "Leaving the West Behind: Germany Looks East," Foreign Affairs, (January/February 2015), at:

<http://fam.ag/1IGBjRq>

105-Thierry Braspenning.Constructivisme et Reflexivisme en
théorie des relations internationales. In site Internet:

www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/etudes

[recherches_3119/annuairefrancais- relations- internationales](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/recherches_3119/annuairefrancais-relations-internationales)

2/ المراجع باللغة الأجنبية:

106- Charles Sitzenstuhl، **la diplomatie turque au moyen orient**،
harmattan، paris، 2011،

107- Gareth Jenkins (2008): "**Political Islam in Turkey**", Palgrave
Macmillan, New York,

108- Fernand Braudel, **A History New York** : Penguin 1993.

109- Gulbahar Yelken Aktas, **Turkish Foreign Policy**: New Concept
and Reflection ; a thesis submitted to the graduate school of science,
degree of Master of science in international relations; Middle East
technical Univesity, 2010.

- 110- Dir Bal, **Turkish foreign Policy in post cold car era**, Brown walker presse d : Florida, USA, 2004.
- 111 - Stephen J.Flanagan, **"The Turkey, Russia, Iran Nexus : Driving Forces and Strategies"** ,Centre For Strategic and International Studies , Washington, march2013.
- 112 -F. Stephen Larrabee, **Troubled Partnership : US Turkish Relations In An Era Of Global Geopolitical Change** (United States : The RND corporation, 2010).
- 113 -Fehmi Agca ,**" the effect of syria crisis on transformation and integration of the Middle East"**, *Belge strateji* , issue 5 , n° 8 (fall 2013) .
- 114- Sofiane Sekhri. **"The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countries"**. African Journal of Political Science and International Relations: Vol. 3 (10), October 2009.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر و عرفان الإهداء الملخص
أ	مقدمة
23	الفصل الأول: المحددات السياسية الخارجية التركية بين المتغيرات الداخلية والمؤثرات الخارجية
24	تمهيد
25	المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية
25	المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية والإستراتيجية
29	المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي
33	المطلب الثالث: الاقتصاد التركي
36	المطلب الرابع: القدرات العسكرية التركية
41	المبحث الثاني: المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية
41	المطلب الأول: المسألة الكردية
45	المطلب الثاني: تأثير إيران على السياسة الخارجية التركية
47	المطلب الثالث: إسرائيل و تأثيرها على العلاقات التركية- السورية
49	المبحث الثالث: تأثير الفواعل الدولية على السياسة الخارجية التركية
49	المطلب الأول: العامل الروسي والصيني وتأثيرهما على السياسة الخارجية التركية
52	المطلب الثاني: العامل الأمريكي و تأثيره على السياسة الخارجية التركية
54	المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي و تأثيره على السياسة الخارجية التركية
56	خلاصة الفصل الأول
57	الفصل الثاني: حزب العدالة والتنمية النشأة والأهداف والمرتكزات

58	تمهيد
59	المبحث الأول: التعددية الحزبية ودورها في الصعود الإسلامي
59	المطلب الأول: الأحزاب والمنظمات السياسية في تركيا
62	المطلب الثاني: نشأة حزب العدالة والتنمية
67	المطلب الثالث: أهداف حزب العدالة والتنمية
70	<u>المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية</u>
70	المطلب الأول: الدور الإقليمي التركي
73	المطلب الثاني: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية
76	المبحث الثالث: أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية
76	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية
78	المطلب الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية
82	خلاصة الفصل الثاني
83	الفصل الثالث: روسيا الاتحادية في السياسة الخارجية التركية
84	تمهيد
85	المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات التركية الروسية
85	المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا إبان الحرب الباردة
88	المطلب الثاني: العلاقات الروسية التركية بعد الحرب الباردة
92	المطلب الثالث: العلاقات التركية الروسية أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية
98	المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية الروسية
98	المطلب الأول: المحددات الداخلية للعلاقات بين البلدين
102	المطلب الثاني: المحددات الخارجية للعلاقات الروسية التركية
107	المبحث الثالث: اثر الحراك السوري على العلاقات التركية الروسية
107	المطلب الأول: التعريف بالأزمة السورية
112	المطلب الثاني: محددات الموقف التركي من الأزمة السورية
115	المطلب الثالث: محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية

120	المطلب الرابع: مستقبل الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية
122	خلاصة الفصل الثالث
123	خاتمة
125	قائمة المراجع
139	فهرس المحتويات
143	قائمة الأشكال
144	قائمة الجداول
145	قائمة الخرائط

قائمة الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	معدل النمو الاقتصادي لتركيا (1988-2011)	36
02	التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية	38
03	رسم بياني يوضح التقسيم العرقي و الأقليات في تركيا	42

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	مؤشرات جغرافية	28
02	مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية	40
03	يمثل النتائج التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية 2002، 2007 و 2011	66
04	جدول يبين قيمة الأسلحة الروسية المصدرة لسورية بين 2008-2012	118

قائمة الخرائط

الرقم	قائمة الخرائط	الصفحة
01	الخريطة السياسية لتركيا	28
02	خط نابوكو	94
03	توضيح خط السيل الأزرق	97